

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

العنوان

القروض الدولية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية في الدول العربية - حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الإقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

تحت إشراف الأستاذة:

■ العايب سهام

إعداد الطالبتين:

- كريكت خلود
- عياش فطيمة الزهرة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: بولوط بلال
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذة: العايب سهام
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: بوشرمة عبد الحميد

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

العنوان

القروض الدولية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية في الدول العربية - حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الإقتصادية
تخصص : اقتصاد دولي

تحت إشراف الأستاذة:

■ العايب سهام

إعداد الطالبتين:

- كريكت خلود
- عياش فطيمة الزهرة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: بولوط بلال
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذة: العايب سهام
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: بوشرمة عبد الحميد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي جَعَلَ الْمَوْتَ
وَالْحَيَاةَ وَالَّذِي
يُحْيِي الْمَوْتَى
وَالَّذِي يُخْرِجُ
الْحَبَّ وَالذُّرْءَ
وَالَّذِي يُصَوِّرُ
الْبَشَرَةَ فِي أَحْسَنِ
تَقْوِيمٍ
سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ
إِنَّ اللَّهَ لَكَبِيرٌ
عَلِيمٌ

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول العربية خلال الفترة (2008-2019) ومنها الجزائر، حيث قمنا بدراسة وتحليل آثار القروض الدولية على اقتصاديات الدول المدينة ومختلف مؤشرات الاقتصاد مع التركيز على حالة الجزائر، والتي دعمناها بدراسة قياسية من خلال دراسة معادلة الانحدار البسيط بين الناتج المحلي الخام والقروض الدولية وخدمات الدين المرتبطة بها.

وخلصت الدراسة إلى أن الاقتراض الخارجي ساهم في زيادة إرهاب كاهل اقتصاديات الدول العربية، وبالتحديد الجزائر التي مرت بمرحلة صعبة جعلتها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وهذا بسبب تصاعد زيادة خدمة الدين الخارجي في ظل غياب سياسة تنموية واضحة، وهذا ما بين أن القروض الخارجية انعكست سلبا على عمليات التنمية الاقتصادية في الدول العربية، كما اثبتت الدراسة القياسية العلاقة السلبية بين الديون الخارجية والناتج المحلي الخام.

الكلمات المفتاحية : التمويل الدولي ، التنمية الاقتصادية ، القروض الدولية .

Résumé

Cette étude a pour objectif de mettre en évidence le rôle des crédits internationaux dans la réalisation du développement économique des pays arabes au cours de la période (2008-2019) y compris l'Algérie. Comme nous avons étudié l'équation de régression simple entre le produit intérieur brut et les emprunts internationaux et services de la dette associés.

L'étude a conclu que les crédits extérieurs contribuaient à alourdir la charge sur les économies des pays arabes, en particulier l'Algérie, qui a traversé une étape difficile qui l'a rendue incapable de faire face à ses obligations extérieures, et cela est dû à l'escalade de l'augmentation de l'endettement extérieur service de la dette en l'absence d'une politique de développement claire, et cela a montré que les prêts étrangers étaient reflétés négativement Sur les processus de développement économique dans les pays arabes, l'étude économétrique a également prouvé la relation négative entre la dette extérieure et le produit intérieur brut.

Mots-clés : finance internationale, développement économique, prêts internationaux.

الشكر والعرفان

قال الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

سورة إبراهيم الآية 7.

الحمد لله الذي لا يستفتح بأفضل من اسمه الكلام، اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا، ولك الحمد على كل حال، فالشكر الأول والأخير لله العلي العظيم الذي وفقنا على إتمام هذا العمل، نحمده كل الحمد على مدنا بالصحة والعزيمة لإتمامه، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلى بمشيئته جل شأنه.

وبمنتهى الامتنان والعرفان الجميل، ومن أبسط الواجبات علينا أن نتقدم بالشكر والتقدير الكبير إلى الأستاذة الفاضلة "العايب سهام" التي شرفتنا بقبولها المتابعة والإشراف على هذه المذكرة ونقول لها جزاك الله عنا كل خير.

كما أخص بالشكر السادة الأساتذة وكل من قدم لنا فائدة وأعاننا بمرجع، أسأل الله أن يجازيهم عنا خيرا وأن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك .

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى من حملتني بين العظام، و صاحبتني عبر الزمان و الأيام، إلى من أنارت لي ظلمت الليالي، و كان دعاؤها مفتاح لنجاحي ، وحنانها بلسم لجراحي، إلى أغلى الحبايب ..

أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار..إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار..إلى الذي أفنى عمره في سبيل تعليمي ..إلى الذي تعب من أجل أن يراني في أسمى درجات العلم..

أبي الغالي حفظه الله و أطال في عمره

إلى من بهم أكبر و عليهم أعتمد ..إلى من حبهم يجري في عروقي ...

إخوتي و أخواتي الأعزاء

إلى جدي الغالي رحمه الله ...إلى من أسقنتني حبا و حنانا جدتي الغالية حفظها الله و أطال في عمرها

إلى سندي و شريكي في الحياة خطيبي الغالي

إلى رفيقة دربي .. و التي قاسمتني أعباء مشواري الدراسي أعز صديقة خلود

إلى كل الصديقات اللواتي جمعنتي بهن مقاعد الدراسة و التي تشاركت معهن أجمل اللحظات

إلى جميع الأهل و الأحبة الذين تركو بصمة على قلبي .

فطيمة الزهرة

إهداء

إلى من قال فيهم المولى عزوجل : " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك

الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "

إلى من هي في الحياة حياة أُمي وأمتي ومأمني وأماني وأغلى ما أملك، إليك ينحني الحرف حبا وامتنان
يا من جعلتني أعانق الفرح كل يوم، إليك حبيبتي عمق الحب وعليك ألف سلام.

إلى قرة عيني والنور العميق في حياتي، منبت الخير وبوابة الأمل والصبر، الذي به احتميت وفي الحياة
به اقتديت، والذي مهد لي طريق العلم والتعلم، إليك يا صاحب الفضل العظيم أبي.

فخرا وشرفا أعتز بهما فوق الواجب جميلا لهم ،أدامكم الله معي.

إلى إخوتي الأعزاء كل باسمه سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أخواتي.

إلى كبيرة المقام ذات السيرة العطرة جدتي الغالية.

لصاحبة قلبي زهرتي وجميع الأشياء الجميلة في عيني التي اقتسمت معي سنوات من الطموح والصبر،
صديقتي الغالية فطيمة الزهرة ،ولكل صديقاتي التي لهن نصيب من الحب والوفاء .

إلى كل من أظهروا لي أجمل ما في الحياة حتى بهمسة دعاء إلى كافة الأهل والأقارب والأوفياء.



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
-	البسمة
-	الشكر والتقدير
-	الإهداء
-	الملخص
-	فهرس المحتويات
-	قائمة الجداول والأشكال
أ، ب، ج، د	مقدمة
الفصل الأول: التنمية الاقتصادية	
1	مقدمة الفصل
2	المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية
2	المطلب الأول: تاريخ نشأة التنمية الاقتصادية
3	المطلب الثاني: عوامل ظهور التنمية الاقتصادية
4-3	المطلب الثالث: تعريف التنمية الاقتصادية
5-4	المطلب الرابع: أهداف التنمية الاقتصادية
6	المبحث الثاني: أساسيات التنمية الاقتصادية
7-6	المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية
8	المطلب الثاني: أنواع التنمية الاقتصادية
10-9	المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية
12-11	المطلب الرابع: معايير التنمية الاقتصادية
12	المبحث الثالث: تحقيق التنمية الاقتصادية وعوائقها
13	المطلب الأول: تحقيق التنمية الاقتصادية
14-13	المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية
15-14	المطلب الثالث: دعائم نجاح التنمية الاقتصادية
16-15	المطلب الرابع: عقبات التنمية الاقتصادية
16	المبحث الرابع: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية
18-17	المطلب الأول: مفهوم التمويل
20-19	المطلب الثاني: مصادر تمويل الداخلية
21-20	المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية

22	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: القروض الدولية	
4"2	مقدمة الفصل
25	المبحث الأول: عموميات حول القروض الدولية
26-25	المطلب الأول: تطور القروض الدولية
28-27	المطلب الثاني: عوامل نشأة القروض الدولية
29	المطلب الثالث: تعريف القروض الدولية وأهميتها
30	المبحث الثاني: أساسيات القروض الدولية
32-31	المطلب الأول: تصنيفات القروض الدولية
33	المطلب الثاني: خصائص القروض الدولية
34	المطلب الثالث: أهداف القروض الدولية
35	المطلب الرابع: مزايا وعيوب القروض الدولية
36	المبحث الثالث: معايير القروض الدولية
37-36	المطلب الأول: مؤشرات الاقتصادية للقروض الدولية
39-38	المطلب الثاني: مبادئ القروض الدولية
40-39	المطلب الثالث: آثار الاقتصادية للقروض الدولية
41	المطلب الرابع: نتائج المترتبة عن القروض الدولية
42	المبحث الرابع: دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية
43-42	المطلب الأول: فعالية استخدام القروض الدولية
45-44	المطلب الثاني: إعادة تنظيم الديون
47-46	المطلب الثالث: القروض الدولية والدور التنموي
48	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية (حالة الجزائر)	
50	مقدمة الفصل
51	المبحث الأول: ماهية القروض الدولية العربية
51	المطلب الأول: نشأة القروض الدولية العربية
52	المطلب الثاني: أسباب القروض الدولية العربية
54-53	المطلب الثالث: آثار القروض الدولية على اقتصاديات الدول العربية المقترضة

55	المبحث الثاني: الوضعية الراهنة للقروض الدولية العربية
56-55	المطلب الأول: تطور القروض الدولية العربية
60-57	المطلب الثاني: تطور خدمات القروض الدولية ومدى طاقة الدول العربية
62-61	المطلب الثالث: مقترحات حل مشكلة المديونية الخارجية لدول العربية
63	المبحث الثالث: القروض الخارجية الجزائرية
63	المطلب الأول: المسار التاريخي للقروض الخارجية الجزائرية
64	المطلب الثاني: أسباب القروض الخارجية في الجزائر
67-65	المطلب الثالث: تطور القروض الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
69-68	المطلب الرابع: تطور خدمات القروض الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2008_2019)
70	المبحث الرابع: دراسة العلاقة بين القروض الدولية والنتائج المحلي الخام في الجزائر
71-70	المطلب الأول: مؤشرات القروض الخارجية
75-72	المطلب الثاني: دراسة قياسية لعلاقة المديونية الخارجية والنتائج المحلي الخام في الجزائر
75	الخلاصة
77	خاتمة
81	قائمة المراجع

قائمة الجداول

والاشكال

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
55	تطور حجم القروض الخارجية والخدمات للدول العربية المقترضة (2019-2008)	01
59	تطور نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى الصادرات من السلع والخدمات (2019-2008).	02
65	تطور حجم القروض الدولية الجزائرية خلال الفترة 1990_ 1999	03
67	حجم القروض الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2019-2000)	04
69	تطور خدمات ومؤشرات القروض الخارجية الجزائرية خلال فترة (2000-2019).	05
71	تطور نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة الممتدة من (2019_2008)	06

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
56	تطور حجم القروض الخارجية لدول العربية المقترضة خلال الفترة (2019-2008)	01
57	تطور خدمات القروض الخارجية لدول العربية المقترضة خلال الفترة (2019-2008)	02
60	تطور نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى الصادرات من السلع والخدمات (2019-2008).	03
	تطور حجم القروض الدولية في الجزائر خلال الفترة (1999_1990)	04
68	تطور القروض الدولية الجزائرية خلال الفترة (2019-2000)	05
70	خدمات القروض الدولية الجزائرية خلال الفترة (2019-2000)	06
72	تطور نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة الممتدة من (2019_2008)	07

المقدمة العامة

إن الاقتصاد الدولي يرتكز على علاقات اقتصادية دولية وهذه العلاقات أخذت مساحة واسعة من نطاق التمويل الدولي، الذي أصبح العامل الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية، والتي تعتمد عليها مختلف الدول في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحققاتها ونفقاتها. كما تختلف أنواع التمويل باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها ويكون التمويل عن طريق أفضل مصدر للأموال وذلك بالمقارنة بين مصادره المتاحة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن القروض الخارجية تهيمن على بقية مصادر التمويل من حيث اتخاذها النصيب الأكبر من التدفقات الأجنبية الموجهة لمختلف الدول العالم.

تعتبر التنمية الاقتصادية القضية الأساسية المتداولة في الوقت الحاضر على نطاق واسع، لأن نجاح أهدافها يتوقف على مدى توفير التمويل اللازم لعملياتها واستراتيجياتها، كما أنها تعد من بين أحد الأهداف الرئيسية المرتبطة بالسياسة الاقتصادية وتحقيقها ليس بالسهل، إذ أن لها متطلبات أساسية وشروط مسبقة يجب توفرها لضمان تحقيقها بالشكل المطلوب، ولعل من أهم هذه العناصر الأساسية توفر الموارد المالية الكافية لتمويل الاستثمارات وتحقيق الزيادة في الدخل والإنتاج، وفي سبيل توفير هذه الموارد تلجأ الحكومات إلى الاقتراض الخارجي على تنوع مصادره وذلك لسد حاجاتها الداخلية للتمويل حسب وضعها الاقتصادي.

كما تسعى بعض الدول المقترضة إلى الحصول على الأموال من الخارج بهدف الحصول على دعم الاستهلاك المحلي والمحافظة على مستوى معيشي معين، فإذا كانت الموارد الداخلية غير كافية للدولة لتمويل الواردات الاستهلاكية، فإن الاعتماد على القروض الخارجية يصبح أمراً لا مفر منه، لأنه عندما لا تكفي الواردات من الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى وجود فجوة في موارد الصرف الأجنبي، ويمكن سد الفجوة بطريقتين اثنتين: هما إما السحب من الاحتياطيات الخارجية المملوكة للدول، أو الاقتراض الخارجي.

ويبقى الاقتراض الخارجي يكمل الادخار المحلي ويزود البلد المدين بنقد أجنبي مدين، كما أنه إذا اقترن بموارد الادخار المحلي يمكن أن يمول حجماً أكبر من الاستثمارات ويسهم في تعبئة موارد البلد المتاحة واستخدامها بطريقة أفضل وأن يمول حالات عجز مؤقتة في ميزان المدفوعات مما يتيح تجنب تدابير جذرية قد تعرقل برنامج البلد الإنمائية.

❖ إشكالية البحث:

إن دور القروض الدولية يتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية وما يترتب عنه ممن انعكاسات اقتصادية، ومن الملاحظ أن الكثير من الدول لجأت إلى الاقتراض الخارجي من أجل تنفيذ مشاريعها وتحقيق أهداف تنموية، وذلك بسبب ضرورة لجوء هذه الدول إلى التمويل الدولي والأخذ بالقروض الدولية كمصدر مهم في تحقيق النمو وتغطية العجز. ولمعالجة موضوع دراستنا هذه انطلقنا من طرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن للقروض الدولية أن تكون أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف الدول العربية؟
ومنها الجزائر؟

تحت هذا السؤال الرئيسي تدرج مجموعة من الأسئلة الفرعية ومنها:

1. ما هو الإطار النظري لتنمية الإقتصادية؟
 2. ما المقصود بالقروض الدولية؟
 3. لماذا يتم اللجوء إلى القروض الدولية؟
 4. هل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي يمكن أن يقوم بدور هام في تسريع التنمية الاقتصادية؟
 5. كيف تأثر القروض الدولية على عملية تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية وخاصة الجزائر؟
- ❖ فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة السابقة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- القروض الدولية وسيلة فعالة لسد النقص الموجود في الموارد المالية الداخلية
- تساهم القروض الدولية في دفع عجلة التنمية للبلد المدين والتأثير على مؤشرات الاقتصادية الكلية.

❖ أسباب اختيار موضوع الدراسة:

لقد تم اختيار لهذا الموضوع نظرا لأهميته الكبيرة بالإضافة لعدة أسباب تتمثل فيما يلي:

- تعد دراسة هذا الموضوع محاولة تحليلية اقتصادية لفهم الواقع الاقتصادي الدولي.
- رغبة منا في تحسين رصيدنا العلمي الاقتصادي وهذا الموضوع بالخصوص يشمل كم هائل من المعلومات باعتباره مصدر رئيسي في التمويل الدولي وخاصة أن المؤسسات الدولية تعتمد على هذا الشكل في تحقيق الدعم والتنمية الاقتصادية للدول العالم.
- نظرا لتوافق الذي يربط الموضوع مع تخصص الاقتصاد الدولي .

❖ أهداف الدراسة:

تهدف دراسة القروض الدولية ودورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من خلال دراسة تحليلية اقتصادية إلى ما يلي:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية ومختلف عناصرها.
- رصد مسار تطور القروض الدولية.
- معرفة مصادر القروض المختلفة المستخدمة في إعادة البناء والتنمية.

- معرفة عبء الدين العام وإمكانيات السداد وذلك لعدم الوقوع في فخ الذي وقعت فيه العديد من الدول.
- استعمال طريقة قياسية لإظهار أثر القروض الدولية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية .
- التأكيد على دور القروض الدولية في تمويل السياسة التنموية التي تعتبر حلقة نجاح حقيقية لأي إستراتيجية تنموية مع التأكيد على أن قبول القروض الدولية كحل رئيسي للمعضلات التنموية في دول العالم.

❖ منهج وأدوات الدراسة:

فيما يخص المنهج المتبع لهذه الدراسة فقد اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي عن طريق استقراء أهم الجوانب المتعلقة بمجال القروض الدولية والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى جمع البيانات والدراسات النظرية وخلصنا تجارب بعض الدول التي تتوفر على مشكلة هذا البحث ، مع الإشارة إلى الوضعية الراهنة للدول العربية وبالخصوص الجزائر بالاستناد إلى الإحصائيات الرقمية اللازمة والمتحصل عليها من تقارير اقتصادية متخصصة والعمل على التحليل الاقتصادي. كما قمنا بدراسة تأثير القروض الخارجية على الناتج المحلي الخام من خلال بناء نموذج قياسي بالاعتماد على الإحصائيات المتوفرة وقمنا بدراسة معادلة الانحدار بين المتغير المستقل والمتغير التابع باستخدام برنامج eviews ، بالإضافة تم الاعتماد على مختلف المراجع في إعداد الدراسة أبرزها المجالات والكتب والتقارير التي تناولت جانب الموضوع.

❖ حدود الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الموضوع تم تحديد إطارين الإطار المكاني والإطار الزمني، الإطار المكاني يخص الدول العربية و بالتحديد الجزائر، أما الإطار الزمني يتمثل خلال الفترة (1990-2019)، والتي سيغطي مسيرة القروض الدولية في الدول العربية المقترضة عموما والقروض الدولية الجزائرية خاصة.

❖ الدراسات السابقة:

من خلال إعدادنا لهذا الموضوع اعتمدنا على عدة دراسات كانت تصب في نفس موضوع الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

- **الدراسة الأولى:** مشير الوردى، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر الفترة (1970-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، أكتوبر 2006. وتمثلت نتائج هذه الدراسة في ما يلي:

- الآثار السلبية للمديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، يعود إلى انتهاج هذه البلدان لسياسة خاطئة في عملية الاستدانة من الخارج.
- إذا كان البعض يرى عدم الإفراط في تهويل حدة القروض الخارجية لدول النامية المقترضة، إلا أن ذلك لا يستوجب بالضرورة تحجيمها أو التقليل من حدتها.
- اللجوء إلى القروض الدولية ليس بالضرورة سلبيا أو إيجابيا، إنما يتوقف ذلك على نتائج المترتبة على هذه الديون، وتحديد طبيعة ومصادر وشروط استخدامها في عملية التنمية الاقتصادية.
- **الدراسة الثانية:** عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، خلال الفترة (2005-2006)، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، وتتمثل نتائج هذه الدراسة في ما يلي:
- إن الدراسة تؤكد أن المديونية الخارجية للبلدان المتخلفة هي ظاهرة تاريخية مرتبطة بظاهرة تصدير رأس المال في البلدان الرأسمالية المتطورة، تتناوب مع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لتخفيف التناقضات الأساسية لنظام الرأسمالي، كما تبرز أن إعادة هيكلة البلدان المتخلفة اقتصادياتها هي نتيجة موضوعية لتراكم القروض الخارجية وبلوغها مستويات تفوق طاقة اقتصادياتها.

❖ هيكل الدراسة:

تشمل الدراسة ثلاثة فصول، فصلين نظريين، وفصل تحليلي، وذلك على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** تحت عنوان الإطار النظري لتنمية الاقتصادية
- **الفصل الثاني:** تحت عنوان القروض الدولية
- **الفصل الثالث:** دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية دراسة حالة الجزائر

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

إن عملية التنمية بشكلها العام أو الخاص ليست بالعملية السهلة أو التقليدية، بل عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير و نفقات طائلة ووقت طويل واستراتيجيات متنوعة، ولن يتحقق التقدم إلا بإتباع السياسات والاستراتيجيات الملائمة ووضع برامج وخطط مناسبة في ظل التضحيات الجسيمة المقرونة بعزيمة وإصرار الشعوب، و في نفس الوقت يتعين على الدول المتقدمة تقديم العون المادي و المعنوي للدول النامية، إذ أن كل هذا السعي لا يغطي تطلعات الحكومة من حيث تحقيق المساواة في تقسيم و توزيع العوائد والكيفية التي يتم من خلالها حصول الأفراد على نصيبهم من ثمرات التنمية، وهي إحدى الاهتمامات الكبيرة في عملية التنمية.

و يعتبر التمويل من أهم القضايا التي اهتمت بها الدول النامية باعتبارها الخيار الرئيسي للخروج من التخلف الاقتصادي، وكذلك تحقيق قفزة نوعية في مختلف المجالات، إذ لا بد من وجود إطار اقتصادي نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها وتطبقها الدولة، ومن هذا المنطلق تعتبر القروض الدولية من بين أهم مصادر التمويل المهمة للنهوض باقتصادياتها لما لها علاقة بأبعاد التنمية وقضاياها.

بناء على ما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة التنمية الاقتصادية من خلال أربعة مباحث

تتمثل فيما يلي:

- المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية
- المبحث الثاني: أساسيات التنمية الاقتصادية
- المبحث الثالث: تحقيق التنمية الاقتصادية وعوائقها
- المبحث الرابع: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانة مهمة في الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية، وظهرت العديد من التحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التنمية من عدة جوانب.

المطلب الأول: نشأة التنمية الاقتصادية

نشأت التنمية الاقتصادية في مشروع إعادة الأعمار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الذي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أثناء خطاب تنصيب الرئيس "هاري ترومان" في عام 1949 قرر أن تنمية المناطق غير متطورة أولوية بالنسبة للغرب، المعروفة في الأدبيات الاقتصادية بمصطلح الدول النامية، حيث أخضعت العديد من الدول الاحتلال الأوروبي، إذ أثر كثيرا على مجتمعاتها بسبب استغلاله الموارد الطبيعية فيها، وبعد إنهاء الاحتلال الأوروبي لهذه الدول بقيت تعاني انخفاضا في معدل المستوى المعيشي، مع انتشار ملحوظ للمجتمعات الفقيرة أي الدول النامية، حيث اعتمد تطبيق التنمية الاقتصادية دراستها في القرن العشرين على إدراك مجموعة من المعايير والمؤشرات المستخدمة في التعامل مع الدول، وخصوصا النامية منها لذلك لا يوجد أي تعريف ثابت لمصطلح الدول النامية، مما أدى إلى ضرورة تفعيل دور القياس في فهم التنمية الاقتصادية لهذه الدول، إذ تم الاعتماد على معيار دخل الأفراد لأنه أهم المعايير الاقتصادية تأثير على الاقتصاد، إذ كلما كان الدخل الفردي مرتفعا أدى ذلك نمو الاقتصاد، واستخدام كذلك معيار قيمة الخدمات والسلع فعندما يمتلك السكان قوة شرائية مناسبة يشير ذلك إلى وجود تنمية اقتصادية واضحة تعرف بمصطلح الرفاه الاقتصادي.

اهتم البنك الدولي عام 1985م بمتابعة التنمية الاقتصادية في الدول النامية خاصة ذات الدخل المنخفض نسبيا، إذ تم الإشارة إلى أن الدول النامية هي التي تحتاج دعما في تنميتها الاقتصادية، وبمعدل الدخل الخاص للفرد الواحد فيها أقل من 400 دولار أمريكي مقارنة بالدول متوسطة الدخل، حيث تجاوز معدل دخل الفرد فيها 400 دولار، وهكذا أصبحت للتنمية الاقتصادية دورا محوريا مهم في الواقع الاقتصادي للدول، وتحديد تلك التي تعاني صعوبة كبيرة في التعامل مع قطاع الاقتصاد الخاص بها، مما يدفعها إلى تطبيق خطة إستراتيجية وتنموية بهدف دعم التنمية الاقتصادية فيها.¹

¹خديجة بوخنة، زينب موسلي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي للعلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2020، ص35.

المطلب الثاني: عوامل ظهور التنمية الاقتصادية

هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور مفهوم التنمية منها :

- سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع وظهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة .
- ظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمي (1929 - 1934) الذي مر بها الاقتصاد الرأسمالي وأدى إلى ظهور مشكلة الإفلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة.
- الحرب العالمية الأولى والثانية (1939-1945) وما نتج عنها من أضرار فادحة في اقتصاديات العالم الرأسمالي وأدى ذلك إلى تدخل الدولة في مجال النشاط الاقتصادي.
- حصول كثير من الدول النامية على استقلالها ورغبتها في وضع برامج للتنمية وذلك بالاهتمام بقضايا التنمية.
- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية والدول المتقدمة، مما دفع العلماء إلى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبة لتنميتها.
- نشأ المجتمع الصناعي الرأسمالي عقب الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر وعلى هذا يعد المجتمع الصناعي هو: الأرضية الأساسية التي أدت إلى ظهور مفاهيم التنمية بصفتها مفاهيم تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور أساليب الإنتاج الاقتصادي التي كانت لها تأثير المباشر على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع والحاجة إلى طرح مفاهيم جديدة للتنمية.¹

المطلب الثالث: تعريف التنمية الاقتصادية:

للحديث عن التنمية الاقتصادية لابد من تحديد تعريف للتنمية ثم التطرق إلى إبراز مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها وأهميتها.

فالتنمية: هي عملية التغيير واعى يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية و يتم ذلك وفق خطة مرسومة.²

اختلفت تعريفات التنمية الاقتصادية على اختلاف الجوانب التي ينظر للتنمية من خلالها فنجد التعريفات

التالية:

التعريف الأول: يقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية

رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 15، 16.¹
²ياسين بوضياف، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر والرؤية المستقبلية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 3، العدد 2، ص 185.

ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية. بدأ تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع.¹

التعريف الثاني: هي عملية حصر لكافة الموارد المادية والمالية والبشرية على المستوى القومي، ثم إيجاد الطرق الممكنة لاستخدام هذه الموارد أكفأ استخدام يمكن مما يتفق أكبر معدل لتنمية، والتقدم الاقتصادي وبما يلي عامة على الشعب بأخير والرفاهية وهي عملية تستهدف لزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد.²

التعريف الثالث: التنمية الاقتصادية هي الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، وذهب البعض إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية المطلوبة في الناتج القومي استنادا إلى خبرة الدول المتقدمة في مراحل تطورها المبكرة وإلى معدلات التزايد السكاني في دول النامية.³

التعريف الرابع: تعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة التنمية بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية سياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.⁴

فالتنمية بطبيعتها عملية شاملة يشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري ولكنه لا يستوعبها كاملة فمقاصد التنمية تتجمع في بناء ديناميكي حضاري محددة المعالم والقيم.⁵

المطلب الرابع: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي :

➤ أهداف التنمية الاقتصادية :

تسعى كل دولة إلى أن ترفع مستوى معيشة سكانها، وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة إلى أخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، حيث يصعب تحديد وبشكل معياري أهدافا للتنمية الاقتصادية يمكن تعميمها على جميع البلدان العالم.⁶ إلا أن هناك بعض الأهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها والسعي لتحقيقها في معظم البلدان النامية من خلال المخططات التنموية التي يضعها متخذوا القرارات وذوي العلاقة في هذه البلدان وقد تم تحديد هذه الأهداف من خلال إعلان الألفية الثالثة فيما يخص موضوع التنمية الذي تبنته الأمم المتحدة في أيلول عام 2000 ومن بينها نذكر ما يلي:

¹صبري فارس الهبتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص12 .

²أحمد محمد إسماعيل برج، التنمية الاقتصادية والتطبيق العملي لها-في الفقه الإسلامي- دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، 2014، ص27.

³إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، مصر، الطبعة الثالثة، السنة 2003، ص13.

⁴عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، صص147، 148.

⁵محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، 2008، ص65.

⁶وليد الجبوشي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص8

- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم.
- الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة تهدف للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المطلوب.
- التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة في برامج التنمية الاقتصادية.
- حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات.
- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع الأنشطة الاقتصادية وصولاً لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.¹

➤ أهمية التنمية الاقتصادية:

- إن أهمية التنمية الاقتصادية تتجلى في النقاط التالية :
- تحقيق الاستقلال والابتعاد عن التبعية الاقتصادية.
 - تحسين مستوى المعيشة الأفراد المجتمع من خلال زيادة المداخل والعدالة في توزيعها.
 - زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد من خلال رفع المستوى الصحي والتعليمي وتوفير السلع والخدمات بالكميات والنوعيات المناسبة وتحسين الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع.²
 - أما على المستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على:
 - تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود.
 - تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة.³

علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 10، 11.¹
عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، قطر، 2003، ص 62.²
³ علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المبحث الثاني: أساسيات التنمية الاقتصادية

إن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب بل لها أبعاد مختلفة، حيث أصبح إحداث التنمية الاقتصادية من أولويات أهداف جميع الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء. وإن كانت عملية التنمية تختلف من بلد إلى آخر، ونستعرض في هذا المبحث أهم استراتيجيات المتعلقة بالتنمية و أنواعها التي تعتبر من المراحل الحقيقية للإلمام بمختلف عناصرها ومقوماتها على المستوى العالمي .

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

يمكن تعريف إستراتيجية التنمية على أنها مجموعة من المعايير الموضوعية التي تحدد اتجاهات العمل السياسيات المنظمة له والتنظيمات والإجراءات التي ستعمل بها لبلوغ أهداف مرسومة في ضوء القيم والعادات التي يحددها المجتمع لنفسه. وعلى ذلك فإنه على كل دولة أن تضع الإستراتيجية المناسبة لنظامها الاقتصادي والاجتماعي ولا تتبنى إستراتيجية معارة من دولة أخرى تختلف عنها في أهدافها و احتياجاتها و مواردها وقيمتها الاقتصادية والاجتماعية، و بما أن قيم المجتمع و أهدافه و احتياجاته و موارده تتطور وتتغير بمرور الزمن فإن الإستراتيجية التي تتقرر للتنمية يكون لها محور زمني لا بد من تحديده. و تكون إستراتيجية التنمية إما طويلة الأمد أو متوسطة الأمد حسب طبيعة الأهداف من جهة و حسب إمكانية تأمين الموارد اللازمة و استخدامها لبلوغ الأهداف المنشودة. و لا شك في أن وضع إستراتيجية مناسبة له أهمية في ترجمة الخطط إلى برامج تنفيذية و بالتالي يكون للتخطيط الاقتصادي دور هام في عملية التنمية. و نتناول في أدناه الاستراتيجيات المختلفة للتنمية الاقتصادية كالتالي:

أولاً: إستراتيجية التنمية الزراعية: يؤدي القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخاصة في اقتصاديات الأقطار النامية، حيث تكون مساهمته كبيرة في توليد الناتج القومي في معظم هذه الأقطار، و قد تزيد في البعض منها على مساهمة القطاعات الأخرى إضافة إلى أن الزراعة تستوعب الجزء الأكبر من المشتغلين في الاقتصاد، و يعتمد عليها معظم السكان بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تشكل الصادرات الزراعية القسم الأكبر من صادرات الكثير من هذه الأقطار.¹

ثانياً: إستراتيجية التنمية الصناعية: يعمل التصنيع على تحويل المواد الخام إلى سلع مصنعة استهلاكية و إنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية و في نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقيق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يعمل على تطوير العديد من القطاعات و تحقيق العديد من المنافع.²

¹فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث لنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2006، ص225.
²علي جدوع الشروفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص223.

ثالثا: إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية و التنمية الصناعية: إن أي تطور في القطاع الزراعي لابد من أن يصاحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي و العكس صحيح، فالتنمية الإقتصادية تحتاج إلى تطوير الاثنين معا، فالعلاقات المتشابكة والوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي إتباع إستراتيجية الربط فيما بين الصناعة والزراعة، لتأمين نجاح الاثنين معا، و تحقيق التنمية الإقتصادية.

لهذا فإن القطاعين مكملان لبعضهما، و أن توسيع الصناعة يعتمد إلى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية، وبالمثل فإن التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الإنتاج من الصناعة، بما فيها توفير سلع الاستهلاك المصنعة التي تمثل الحوافز للمزارعين لزيادة الإنتاج.¹

رابعا: إستراتيجية الحاجيات الأساسية: تعرف الحاجة على أنها ضرورة موضوعية لحفظ حياة الإنسان وتأمين رفاهيته، و تنقسم إلى حاجات مادية و تشمل كل تلك الحاجات التي يضمن إشباعها استخدام موارد بشرية أو طبيعية أو عوامل إنتاج، أما الحاجات الغير مادية فهي نوعين:

- حاجات تركز على تأكيد ذات الفرد وتحقيقها بمعنى شعور الفرد بأنه قادر على تحقيق أهدافه دون محبطات بسبب تمتعه وممارسته للحريات الأساسية.

- و أخرى تركز على دور المجتمع في حياة الفرد من خلال خلق الفرض و الحوافز المعنوية لذلك.²

خامسا: إستراتيجية النمو المتوازن: و تشمل توجيه برامج التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات المختلفة، أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته و يعتبر (روزنشين و رودان) من أهم مؤيدي إستراتيجية النمو المتوازن، تتمثل في أن صنف السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية، بسبب انخفاض القوة الشرائية. والحل لهذه المشكلة يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعة وكبيرة بدلا من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول.

ويعتبر التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية، حيث الحاجة لاستيراد المعدات و السلع الضرورية لعملية التنمية، كما أن الزيادة في الإنتاج سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، و لذلك فالدول النامية بحاجة باستمرار إلى تشجيع الصادرات من أجل تمويل الطلب على الواردات.³

المطلب الثاني: أنواع التنمية الاقتصادية

للتنمية أنواع مختلفة تتمثل في:

❖ **التنمية السياسية:** إن مفهوم التنمية السياسية مفهوم حديث وهو يعني تنشئة اليافعين والشباب وتهيئتهم سياسيا للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة، وتمكينهم ليصبحوا مواطنين مدركين لمسؤولياتهم وحقوقهم وواجباتهم،

¹مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص175.

²صالح خليل أبو أصبع، الاتصال والتنمية المستدامة الوطن العربي، دار البركة لنشر والتوزيع، الأردن - عمان، طبعة 1، ص18.

³بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطور الاقتصادي، دار الراية لنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2008، ص ص 123، 124.

ملتزمين بالقيم الأساسية والديمقراطية والمبادئ السياسية للمجتمع والدولة، مالكين للمعارف والمهارات الأساسية اللازمة للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.¹

❖ **التنمية الاجتماعية:** تعرف بأنها عملية توافق اجتماعي اقتصادي وتنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو عملية تغيير موجهة يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الفرد. وهي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغييرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.²

فالتنمية الاجتماعية هي تطوير التفاعلات المجتمعية والمتمثلة في الأفراد الذين يتفاعلون معا بطرق مختلفة عن طريق المؤسسات والعمل الجماعي الهادف إلى رفعة الأمة وتقديمها.

❖ **التنمية الثقافية:** هي جهد واع مخطط له من أجل إحداث تغيير ثقافي مما يعني على سبيل المثال تغيير في الفكر وأساليب السلوك، وقدرة التمييز بين العناصر الثقافية التقليدية والعناصر الجديدة المستحدثة، واستبعاد العناصر التي يثبت عجزها عن التناغم مع الجديد والمستحدث الذي لا يمكن التكرار له أو تجاهله.

❖ **التنمية البشرية:** هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم الناشطة والحررة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة منها، فههدف التنمية البشرية هو تنمية الإنسان من جميع النواحي.³

فالبشر هم الثروة الحقيقية للأمم، إذ أن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر.

❖ **التنمية المستدامة:** تعتبر تغيير اجتماعي موجه من خلال اديولوجية معينة، وهي عبارة عن عملية معقدة وواعية على المدى الطويل، وشاملة ومنكاملة في أبعادها الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، وتجنب دمار الموارد الطبيعية وتطوير الموارد البشرية.⁴

إن التنمية كل لا يتجزأ، ومن الصعب القول بأنه يمكن أن تكون هناك تنمية في مجال ما وأن تهمل التنمية في جوانب أخرى، فلا يتصور أن تكون هناك تنمية اقتصادية منعزلة عن التنمية الاجتماعية أو بعيدة عن التنمية السياسية.⁵

عبد القادر محمد عطية، *حديث في التنمية*، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002-2003، ص11.

إبراهيم حسين العسل، *التنمية في الفكر الإسلامي*، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2006، ص30.

³إسماعيل سراج الدين وآخرون، *أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص-31-34.

⁴ناصر مراد، *التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر*، مركز الدراسات الوحدة العربية، بحوث اقتصادية عربية، عدد 46، السنة 16 ربيع 2009، ص106.

طارق علي جماز، *التنمية الإقتصادية والبشرية*، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص130.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية

إن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعاد مختلفة ومتعددة تشمل ما يلي :

أولاً: البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية:

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة. إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية وعلى النحو يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية و هذا ما يعرف بجوهر التنمية، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق التنمية و هذه العمليات هي:¹

✓ تحقيق التراكم الرأسمالي.

✓ تطوير تقسيم الاجتماعي للعمل .

✓ سيادة الإنتاج السلعي.

✓ عملية تكوين السوق القومية .

ثانياً: البعد الاجتماعي للتنمية: لاشك أن الجانب الاقتصادي ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع، وهي الجوانب الاجتماعية و الثقافية و السياسية، وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمرين:

- **المرادفة بين التنمية و التحديث:** و التحديث هو عملية تحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تطورت في أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر.

و إن المفهوم الحديث للتنمية على وفق هذا المنظور تعبر عنه مؤشرات مادية و غير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع، و زيادة الإنتاج المادي و ارتفاع معدلات الإنتاجية و سرعة الانتقال الجغرافي و سرعة الاتصال، و زيادة السكان و زيادة التحضر و زيادة الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية، و إعادة التأهيل المهارات الفردية و إعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية القيمة بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

- **تحقيق التنمية بالانتشار:** حيث تشع رياح التغيير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا، ورأس المال و المهارات و القيم و التغييرات في الأنظمة القائمة.

أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغييرات في الهياكل الاجتماعية و اتجاهات السكان، و المؤسسات القومية و تقليل الفوارق في الدخل و اجتتاب الفقر المطلق، و قد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات و أصبح ينظر إليها بأنها مرتبطة بالبطالة، و أصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية و بهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية، و بذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص132.

ثالثا: البعد السياسي للتنمية:

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال. إن التنمية تشترط تحرير والاستقلال الاقتصادي. ويتضمن البعد السياسي لتنمية التحرير من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالموارد الأجنبية من رأس المال و التكنولوجيا، إلا أن المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.¹

رابعا: البعد الدولي للتنمية: إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. و لهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1962 تسمية عقد التنمية الأولى و الذي استهدف تحقيق معدل نمو الاقتصادي يبلغ 7%، كما عقد الستينات نشأة منظمة أ لغات أي الاتفاقية العامة للتجارة و التعريف الجمركية، و كذلك نشأة منظمة الأكتاد أي مؤتمر الأمم المتحدة التجارة و التنمية، و تهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا، ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980 مستهدفا معدلا سنويا للنمو يبلغ 6%، إلا أن مساعي كل هذه الجهات و المنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من جهة نظر البلدان النامية، و لهذا تجد بأن التفاوت في الدخل فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمان.²

خامسا: البعد الحضاري للتنمية: إن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي إلى مولد حضارة جديدة. ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية. فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضري تؤكد فيه المجتمعات شخصياتها وهوياتها الإنسانية.³

المطلب الرابع: معايير التنمية الاقتصادية

بغية الوقوف على مستويات الإنجاز والتنمية المحرز من قبل بلدان العالم المختلفة لابد من وجود معايير معينة وقد تطورت معايير التنمية المستخدمة خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وهي كالآتي:

أولا: الناتج القومي الإجمالي:

في البداية اعتبر بأن التنمية تعنى زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار. ويأخذ على هذا المقياس أنه لا يؤخذ نمو السكان بنظر الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحمل ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص133.

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص134.

³ كيداني سيد أحمد، أثر النمو على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصاد، جامعة أبي بكر بن بلقايد، تلمسان، 2013، ص21.

الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر والتصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئة السكان، إضافة إلى صعوبات مفاهيم في قياس الدخل.

ثانياً: الناتج القومي للفرد: أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في الناتج الفردي لفترة زمنية طويلة، وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد.

ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذ ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء، وقد بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصادياً.

ثالثاً: الحاجات الأساسية: بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقاييس دخل الفرد، اتجه المفكرون إلى استخدام مقاييس إشباع الحاجات الأساسية فقد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي لتشغيل في عام 1976 وقد تبنت الهند هذا المفهوم لتنمية لأول مرة في خطتها الخماسية في 1974، أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية له. ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية وبذلك أصبح مقياس الفقر والتنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية لسكان وتحقيق مستوى اعلي من الرفاهية

رابعاً: مؤشرات اجتماعية: تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة لشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية له.

لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي لرفاهية ومكوناته والأوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية. وقد تبلور مقياسان في هذا المضمار الأول مقياس نوعية الحياة والتي اعتمدها موريس ومقياس التنمية البشرية والذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

• **مؤشر نوعية الحياة:** من محاولات المعروفة في هذا المجال هي محاولة د. موريسل تطوير مقياس جديد لتنمية وهو مقياس نوعية الحياة المادية، ويتكون هذا المقياس من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال ' وتوقيع الحياة عند السنة الأولى للطفل، والقراءة والكتابة عند العمر 15 سنة. ويقاس هذا المؤشر إنجاز البلد في مجال التنمية من واحد إلى مئة.

• **مؤشر التنمية البشرية:** إن آخر المحاولات الطموحة في تحليل أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشكل منظم وشامل قد جاءت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك من خلال تقاريره السنوية المعروفة لتقارير التنمية البشرية وتمثل الجزء المركزي من هذه التقارير والذي بدأ في عام 1990 في بلورة الرقم القياسي لتنمية البشرية وكما هو الحال مع مقياس السابق ذكره، فإن هذا المقياس يحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصفر وهي المرتبة الأدنى وينتهي بوحدة وهي المرتبة الأعلى لمقياس التنمية البشرية.

ويستند هذا المقياس على ثلاثة أهداف من أهداف التنمية وهي طول فترة الحياة وتقاس بتوقع الحياة عند الولادة، والمعرفة تقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار (يمثل ثلثين) ومتوسط سنوات الدراسة (يمثل الثلث الباقي)، ومستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المرجح بمعدل القوة الشرائية لكل بلد ليعكس تكلفة المعيشة.¹

المبحث الثالث: تحقيق التنمية الاقتصادية وعوائقها

ليس من الغريب أن نقول بأن معظم دول العالم الثالث تعمل جاهدة على تحقيق التنمية الاقتصادية و لكن نظرا لكثرة العقبات و العراقيل المختلفة التي صادفتها حالت دون ذلك، و تسببت لها الكثير من المتاعب، و الذي رد الاقتصاديون مجمل هذه العقبات إلى أسباب اقتصادية و اجتماعية و خارجية، و لنجاح بتحقيق التنمية الاقتصادية يجب الاعتماد على دعائم اقتصادية.

المطلب الأول: تحقيق التنمية الاقتصادية

إن البلدان التي تحتاج إلى التنمية الاقتصادية تواجه أصلا مشكلين: الاختلال الهيكلي ونمو ناتجها القومي بمعدلات نمو منخفضة وأنه إذا تخلصنا من المشكلة الأولى يتم التمهيد لحل المشكلة الثانية.

لذلك فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يستلزم كل ما يستلزمه تحقيق النمو الاقتصادي من خلال عملية التغيير الهيكلي، حيث عند إجراء التغيير الهيكلي يجب التدخل لإصلاح مسار النمو لذلك يجب إتباع سياسة واستراتيجيات من أجل زيادة القوة العاملة الموظفة وزيادة إنتاجية العامل المتوسط كما يلزم النمو الاقتصادي.

كما أن التغيير الهيكلي الذي يميز التنمية الاقتصادية يتضمن أيضا زيادة رأس المال في الاقتصاد من خلال زيادة الادخار والاستثمار، وزيادة كفاءة رأس المال التي تتحقق من خلال التقدم التكنولوجي أي يجب إن يزداد الاستثمار في الأنشطة أو القطاعات التي تتوقع أو تعرف إن معدلات نمو إنتاجها أكبر من غيرها داخل الاقتصاد القومي بينما يجب أن ينخفض الاستثمار في الأنشطة أو القطاعات منخفضة الإنتاجية. كما أن تحقيق التنمية يستلزم مناخا اقتصاديا وحضاريا و أخلاقيا مناسباً.²

المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية إعداد و تخطيط، و تستهدف ازدياد الدخل الوطني الصافي الحقيقي، والذي لا بد و أن يستمر حدوثه سنة بعد سنة بحيث يتخذ اتجاهها صعوديا.

و ينبغي عدم تنفيذ البرامج دفعة واحدة، بل يتم إعداد الخطوط الرئيسية و الأهداف و وضع التصميمات وتحسين البدء بما هو أيسر و أقرب، و ذلك كإنتاج الاستهلاك الصغيرة، ثم التدرج نحو الصناعات الكبيرة، و يجب أن تكون كل خطة في البرنامج ممهدة للخطوات التي تليها.

وتلعب مجموعة من العوامل دورا مهما في معدل النمو الاقتصادي و هي:

- اكتشاف موارد اقتصادية جديدة.

مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص-ص23، 26، 1.

2عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 405.

- تدبير رؤوس الأموال سواء عن طريق الادخار، والذي ينقسم بدوره إلى ادخار محلي، و ادخار محلي، و ادخار أجنبي. و ينقسم الادخار المحلي إلى ادخار الحكومة أو القطاع العام و الادخار الخاص. أما الادخار الأجنبي فيتمثل في الادخار الرسمي أو المعنويات الأجنبية، و نعتبر الضرائب من أبرز وسائل التمويل الإجباري.
- التغير من المعرفة التكنولوجية البسيطة و التقليدية إلى تطبيق المعرفة العلمية.
- نمو و زيادة السكان مع التعرف على حجمهم و تكوينهم العمري و النوعي.
- تنمية المهارات الإنسانية.
- استحداث تعديلات تنظيمية و قانونية و إدارية تواجه معوقات النمو الاقتصادي.
- مستوى الدخل و توزيعه.
- التغيرات في الأذواق.¹

المطلب الثالث: دعائم نجاح التنمية الاقتصادية

يعتمد نجاح التنمية الاقتصادية في تحقيق التطور البنائي للمجتمع "التغير الهيكلي للمجتمع" بأبعاده المختلفة على توفير مجموعة دعائم تعمل في ديناميكية، لتؤدي النهاية إلى توفير الحياة الحرة الكريمة لإفراد المجتمع، و لتسهيل للدراسة فقط سنحاول صياغتها في مجموعات ثلاثة هي:

المجموعة الأولى (الدعائم السياسية):

تلعب السياسية دورا محوريا في إنجاح عملية التنمية، حيث تعمل على توفير بيئة سياسية جديدة، وهذا يصنع أول خطوات النجاح لخطط التنمية. كما تقع على النظام السياسي مسؤولية تحقيق الاستقرار و القضاء على معوقات الاستثمار وتوفير البنية التحتية ورفع معدلات التوظيف، مع ضمان عدالة توزيع مكاسب التنمية على أفراد المجتمع، ويتم ذلك تحت مظلة الاستقلال السياسي حيث أن الاستغلال الاقتصادي مرتبط بالاستقلال السياسي كذلك على القيادة السياسية العليا أن تدعم و تشجع الاتجاه في طريق التطوير التكنولوجي و تكنولوجيا المعلومات، و توفير الاعتمادات المالية للإنفاق و بسطاء على البحث و التطوير العلمي و ذلك لمواكبة التقدم الاقتصادي ولزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية و الزراعية و المعدنية و المشروعات الخدمية بمختلف أنواعها.

المجموعة الثانية (الدعائم الاقتصادية)

تظهر ثمار عملية التنمية عندما ننجح في الاستغلال الكفاء لجميع الموارد الاقتصادية في المجتمع مع عدم أقال الجوانب الغير الاقتصادية له، ولا يمكن إن يتحقق هذا النجاح إلا من خلال أداء اقتصادي كفاء و متميز، مع وجود إدارة اقتصادية واعية تتجح في استغلال موارد المجتمع المتاحة، معتمدة في ذاك على النظريات الاقتصادية، تكون قادرة على التعبير عن التطلعات وآمال الشعوب، مع زيادة القدرة على التخطيط

¹فؤاد محمد الشريف بن غضبان، الاقتصاد الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية 2015، ص ص 60،

ووضع السياسات الاقتصادية التي تنظم عملية استغلال الموارد، وتعمل على زيادة تراكم الرأسمالي والتنمية القطاعية "قطاعات إستراتيجية، التنمية الاقتصادية..... غير ذلك "فتواصل فرص العمل وتقضي على البطالة والسير قدما نحو تحقيق وحدة اقتصادية في شكل كتل اقتصادي في عصر يعيش التكتلات الاقتصادية العملاقة، الذي يضمن لنا البقاء وأيضا مواجهة أخطر العولمة.

المجموعة الثالثة (الدعائم الاجتماعية والفكرية)

يتوقف نجاح التنمية الاقتصادية في الوصول إلى تحقيق أهدافها على المدى قدرة واستعداد المجتمع لتقبل النتائج عملية التغيير والمعايير الحديثة والأساليب المستحدثة والمتماشية مع ما يعتقد من قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية. وكذا فإن التنمية الاقتصادية تمثل عملية حضارية تعمل على إحداث تغييرات جذرية في الشكل والمضمون لكل المجتمعات.¹

المطلب الرابع: عقبات التنمية الاقتصادية

ليس من الغريب أن نقول أن معظم دول العالم الثالث تعمل جاهدة على تحقيق التنمية الاقتصادية ولكن نظرا لكثرة العقبات والعراقيل المختلفة التي صادفتها حالت دون ذلك، وسببت لها الكثير من المتاعب ولقد رد الاقتصاديون مجمل هذه العقبات إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وخارجية.

1. العقبات الاقتصادية:

نقصد بالعقبات الاقتصادية العراقيل التي لها تأثير اقتصادي واضح، حيث أنها تقف حجرة عثر في وجه التنمية، وتشمل كل حوافز المؤدية إلى ذلك خاصة للبلدان المتخلفة التي تطمح في تحقيق أهداف وغايات سريعة وواضحة ومنظمة في شتى المجالات خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية. وتظهر هذه العقبات في عدة جوانب ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تواجد القوى الدائرية المفرغة أو القوى الدائرية للفقير والجهل والمرض وكل ما شابه تلك القوى في ضعف وتحديد تكوين رأس المال سواء كان سلعي أو إنتاجي أو نقدي.
- ضيق الأسواق بالنسبة للأسواق النامية.
- ازدواجية الاقتصاد في البلدان النامية أي وجود إنتاج أجنبي وإنتاج محلي لكن هذا مردود عليه إذ أن تواجد الإنتاج الأجنبي وإن كان ينافس الإنتاج المحلي يعتبر استثمار، وبالتالي قد يكسب ويجلب العملة الصعبة ومنه فما على البلدان النامية أن تعمل على تحسين منتوجاتها.
- تواجد الهياكل الأساسية للإنتاج في البلدان النامية ولكنها غير كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي قد تشكل عائق أمام هذا العرض سواء تمثلت هذه الهياكل في (طرق ومباني طاقة السدود) أو غير ذلك.
- ضعف الادخار وغياب الحافز على الاستثمار.²

¹حامد الربي، اقتصاديات البيئة (مشكلات البيئة، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، بدون طبعة، سنة 2015، ص ص 231-233.

²قشران فاطمة الزهراء وآخرون، أثر الجباية على التنمية الاقتصادية، دراسات عليا، المدرسة الوطنية لدراسات، منشورة سنة 2005، ص 26.

2. العقبات السياسية ونظامية

لقد زاد دور الحكومة في التنمية إلى حد قد أصبح غير ممكن أن تحقق التنمية بدون الدعم النشط من الحكومة ويتمثل ذلك في الأتي¹:

- **التبعية السياسية:** وهي ما تعانيه معظم بلدان العالم بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي، حيث أن معظم أنظمتها الدستورية القانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمرها، مما يجعلها معرضة لوقت وآخر لتهديد الأجنبي إذ لم تسر في نفس مسارها تسن تشريعات مختلفة التي قد تتعارض مع الأعراف والتقاليد، الأمر الذي قد تستعمله المستعمرات كورقة ضغط على الحكومات هذه البلدان (من خلال المعارضة المحلية)، فمثلا تنتشر الثقافة الغربية والمؤسسات المروجة لها والمؤسسات الاقتصادية المتنوعة داخل تلك البلدان مما يجعلها تسيطر على تجارتها الخارجية والداخلية، وتمنع بذلك التحول السريع نحو التصنيع وبناء قاعدة صناعية محلية تعتمد على الذات.

- **عدم الاستقرار الأمني:** إن عملية التنمية تتطلب تهئية المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنح استقرار امني الذي يعتبر شرط ضروري لجذب المستثمرين، ولأجل ذلك طلب من الحكومات في الحكومات التالية تجنب الاضطرابات العرقية والأمنية وكذا المنازعات الخارجية واندماجها مع القانون الدولي سواء ما تعلق بتعزيز الديمقراطية، أو ما تعلق بالحكم الراشد مع ضرورة الحرص على استقرار الحكومات المنتخبة لفترة زمنية مقبولة، تسمح بتنفيذ مخططات التنمية.

3. العقبات الاجتماعية:

قد تكون لعملية التنمية آثار سلبية في أوائل مراحلها على الفئات الدنيا في المجتمع، مما يعني ضمنا تدني دخولها، مما ينعكس سلبا على الإنفاق الاستهلاكي، بما يطلبه النمو من تشجيع القطاع الخاص و زيادة الطلب على التعليم و التدريب و التكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية و المهنية وزيادة حجم و نوعية السلع و الخدمات المتداولة، مما قد تكون له آثار على أولئك الذين يتمتعون بقدر محدود من التعليم و التأهيل، فتنتشر البطالة في صفوفهم مقارنة بالفئات الأخرى، الأمر الذي يجبرهم مع مرور الوقت على زيادة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم و التكوين كإحدى السبل لرفع مداخيلهم و تحسين مستويات معيشتهم لتقليص الفجوة بينهم و بين الطبقات المتوسطة و الغنية.

¹كبداني سيد أحمد، أثر النمو على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)، مرجع سبق ذكره، ص33.

المبحث الرابع: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية و تلعب السياسة المالية و خاصة في الدول النامية دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، و زيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع و تستخدم الدولة كل الوسائل و الإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى الهدف.

إن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات بها لدى فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار بالمستوى الملائم لمعدل نمو السكاني فيها. وهنا تبرز مشكلة ضالة ونقص معدلات الادخار بهذه الدول كعقبة أساسية أمام زيادة معدلات الاستثمار الأمر الذي يدعو إلى الاعتماد على الدول المتقدمة للحصول على القروض اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المتزايدة والمستمرة.

وإذا كان الاقتراض من الدول المتقدمة هو إجراء تقتضيه سرعة التنمية ومتطلباتها في مراحلها الأولى، إلا أنه يتعين على الدول النامية أن تعتمد على نفسها اعتمادا كاملا بتعبئة مدخراتها القومية لتوفير الموارد اللازمة لاستثمارات المطلوبة.

ولا شك أن الاستعداد لذلك يتطلب سن تشريعات اللازمة وإقرار السياسات الملائمة ومتابعة التنفيذ المستمر حتى يمكن الارتفاع بمعدل الادخار القومي ليصل إلى المستوى المرغوب، كما انه يتطلب ضرورة الفهم الكامل والواعد بالبيئة الاجتماعية ومكوناتها الدينية والحضارية والثقافية ... هذا بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من أشكال وصور التمويل الدولي حتى يصبح هذا المصدر دافعا لنمو اقتصادي.¹

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته

التمويل: لغة: "هو الإمداد بالمال"

التمويل اصطلاحا "هو مجموعة العمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع "

أو هو: توفير المال لاستثمار جديد وهذا المال إذا لم يتوفر للمستثمر من مدخراته اقتراضه من مدخر آخر، وهو التمويل الذاتي هو أن يوفر المستثمر ما يلزمه من المال من مدخراته دون الالتجاء إلى غيره، وإذا لم يكن على المجتمع قروض خارجية فان القروض الداخلية ما هي إلا نقل المدخرات من شخص إلى شخص آخر بمعنى الادخار يعتبر المصدر الأساسي للتمويل.

أو هو: الإمداد برأس المال أو بقرض نقدي للحاجة إليه في تنفيذ الأعمال.

وقيل أنه: " كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على نقود واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا" في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع منه والمخاطر المحيطة به، واتجاهات السوق المالي"

سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988، ص1

كما يعرفه آخرون بأنه: "تلك الناحية الإدارية أو مجموعة الوظائف الإدارية في الشركة التي تتعلق بإدارة حركة النقود حتى تتوفر للشركة وسائل تحقيق أهدافها بوجه مقبول " قدر الإمكان " وتستطيع في الوقت نفسه مواجهة التزاماتها المالية عندما تحين مواعيدها.¹

كما يقول "موريس دوب" أن التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة.

أما الكاتب "بيش" فيعرفه على أنه إمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.

وبصفة عامة يتمثل التمويل في كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على المبالغ النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة.²

يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات، وتكوين رأس المال الثابت، بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

وبتوفير مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية السير بخطى أسرع، مادام رفع المستوى المعاشي والثقافي والصحي للمواطنين يعتمد أساسا على زيادة حجم الإنتاج والاستهلاك من سلع وخدمات، ومادام التمويل هو الركن الذي يعتمد عليه في قيام وتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة. ولهذا يعتبر التمويل عملية إنتاجية بصورة غير مباشرة.³

أهمية التمويل الدولي:

تبرز أهمية التمويل الدولي بشكل واضح في الوقت الراهن الذي يشهد علاقات اقتصادية دولية واسعة ومتزايدة، وباعتبار أن التمويل الدولي يمثل عنصر أساسي للنشاطات الاقتصادية المعاصرة في جانبها العيني لأنه يشكل الجانب النقدي لها إذ بدون توفر التمويل لهذه النشاطات فإنه لا يمكن القيام بها، واستمرارها وتوسعها حيث أن القيام بالنشاطات الاقتصادية واستمرارها وتوسعها يقتضي الاستثمار الذي يتضمن إقامة مشروعات جديدة، وتوسيع المشروعات القائمة، إضافة إلى تجديد وتحديث رأس المال المستخدم في هذه المشروعات من أجل القيام بالنشاطات الاقتصادية.⁴

ومن هنا تظهر أهمية التمويل الدولي دورها لفعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق ما يلي:

أولاً: تحقيق والإيفاء بالمبادلات التجارية منها الصادرات والواردات (السلعية والخدمية) بين مختلف البلدان وذلك عن طريق التمويل الدولي.

ثانياً: توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها ما يلي:

- توفير فرص جديدة للعمل لغرض الحد من البطالة أو القضاء على البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد.

عبيد علي أحمد حجازي، مصادر التمويل، دار النهضة العربية، جامعة حلوان، 2001، ص110.

سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح الهياكل المالية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص11.

ميثم عجام، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص23.

فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص15.

- تحقيق الأهداف المخططة من قبل الدولة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن أو العمل)
- ثالثا: تأمين التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة (كالقروض والاستثمارات).
- رابعا: تأمين الالتزامات المالية على البلدان المرتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم وخصوصا في حالة حصول الحرب أو مطالبة بتعويضات مالية.¹

المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلية

إن نجاح الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف على مدى قدرتها على زيادة معدلات الاستثمار بالمستوى الملائم، الأمر الذي يدعوها إلى الاعتماد على الدول المتقدمة للحصول على القروض اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المتزايدة والمستمرة وهذا بالإضافة من الاستفادة من صور وأشكال التمويل الدولي حتى يصبح هذا المصدر دافعا لنمو الاقتصادي.

تتشكل مصادر التمويل الداخلي مما يلي:

أولاً: الادخار

حسب الدكتور أحمد النجار عرف الادخار كما يلي:

"إن الادخار الكلي للأفراد عبارة عن أجزاء الدخل التي لا يستعملها الأفراد في طلب سلع الاستهلاك و كذلك الدولة يمكنها أن تدخر عندما تكون نفقاتها أقل من إيراداتها، و الادخار يؤدي إلى سحب نقود من الدورة الاقتصادية لتكوين أصول ثروة لدى المدخرين و لما كنا نعتبر الأفراد الطبيعيين مستهلكين، فإن ادخارهم لا يمثل جمع أصول إنتاجية و إنما يمثل ثروة في شكل حقوق."

مكونات الادخار: لادخار عدة مكونات تتمثل فيما يلي:

1. مدخرات القطاع العائلي

إن مدخرات هذا القطاع تتجدد بمجموعة من العوامل الشخصية و الموضوعية فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني و شكل توزيعه، فالزيادة في الدخل الوطني و زيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك في زيادة مقدرة الفرد على الادخار، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية و الأسعار و التغيرات في السياسية الضريبية كل هذه العوامل تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الأفراد، و لهذا على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار و توجههم إلى الاستثمار ضمن خطط التنمية الشاملة و عدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية.

2. مدخرات قطاع الأعمال:

¹ عمر محي الدين الجباري، التمويل الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، 2009، ص5.

تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاظم دور قطاع الأعمال و منه تزيد مدخرات هذا القطاع، كما أن هذا الأخير يتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب فتستطيع الدولة أن تزيد من ادخار هذا القطاع في تخفيض الضرائب المفروضة عليه، كما أن إعفاء كل أو جزء الأرباح غير الموزعة و الاحتياطات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم مدخرات هذا القطاع.

3. مدخرات القطاع الحكومي: تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات على النفقات، إما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية و إما بزيادة الإيرادات و تثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات و تخفيض حجم النفقات، أي إيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات و تخفيض النفقات.¹

ثانيا: التمويل المصرفي

تعتبر البنوك بأشكالها المختلفة أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال باحتياجات التمويل المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية وتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء كان عاما أو خاصا وسواء كان يعمل في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى في التمويل كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل، أي تتمثل في احتياجات كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.

وفيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة فعادة تقوم البنوك المتخصصة "العقارية الزراعية الصناعية" وكذلك بنوك الاستثمار، وفي بعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معينة ووفق لتشريعات وتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المركزية. وفيما يتعلق بتمويل رأس المال العامل، وذلك لمقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية ومن أهمها المرتبات والأجور، ومقابل احتياجات التمويل الإضافية التي تفرضها طبيعة عملية التشغيل والتي تختلف من صناعة إلى أخرى، فنقوم بها البنوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة.²

المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية

في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية كما أن الاندفاع في تيار التمويل التضخمي لابد و أن ينجم عنه في النهاية متاعب و صعوبات قد تفوق عملية التنمية ذاتها، و لهذا يبدو أن استيراد رأس المال الأجنبي هو الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق و تسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية.

ورأس المال المستورد يعتبر خصوصا نافعا لتمويل الجزء من برنامج التنمية الذي يحتاج إلى النقد الأجنبي مثل مدفوعات عن إيرادات المعدات و الآلات وخاصة عندما تكون حصيلة الصادرات غير كافية لهذا، و منه فرأس المال الأجنبي إنما يلعب دورا مساعدا قد تكون له أهميته بحيث يسهل الموقف بصفة خاصة خلال مرحلة الانطلاق و كذلك خلال المرحلة المبكرة من النمو التلقائي الذي يدفع نفسه بنفسه أين تكون

¹الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 57.
محمد عبد العزيز عجمية، محمد أليئي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 262، 263²

الحاجة ماسة إلى الآلات و المعدات و المواد الخام و بعض السلع الاستهلاكية، في حين أن المشروعات لا تكون قد أصبحت قادرة على إنتاج ما يكفي من أجل التصدير و في مثل هذه الفترة الانتقالية تكون المعونة من رأس المال الأجنبي ذات أهمية عظيمة.

لهذا تعتبر الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال من الدول الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية مسألة ذات أهمية جوهرية، حيث أن رؤوس الأموال الأجنبية التي تستفيد منها دولة ما لتمويل تنميتها الاقتصادية يمكن أن تأتي من حكومة أجنبية أو منظمات دولية مكونة خصيصا لهذا الغرض.

رغم أهمية رأس المال الأجنبي و خاصة في الدول المتخلفة غير أنه هناك اتفاق على أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساسا على تدفق رأس المال الأجنبي، فالتنمية يجب أن تقوم على موارد متولدة بواسطة الاقتصاد الوطني ذاته، و رأس المال الأجنبي يجب أن لا يكون سوى مكمل فقط للموارد المحلية و ليس بديلا عنها، لأن التمويل الأجنبي لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية فقد يطرأ من الظروف ما يؤدي إلى نقصانه أو توقفه أحيانا كنشوب حرب مثلا و لهذا يجب على الادخار الوطني في هذه الحالة أن تكون لديه القدرة على أن يحل محل التمويل الخارجي.¹

¹احمدية زهران، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، 1982، ص 312 .

خلاصة الفصل:

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، كما شكلت محور اهتمام العديد من الباحثين وقد قدمت بذلك عدة نماذج وآليات في سبيل تحقيقها في إطار المدارس الاقتصادية المختلفة، والمشكلة التي تعيق هذه العملية هي افتقار بعض الدول إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال نظرا لعدم كفاية المصادر المالية المحلية، حيث تلجأ بعض الدول التي تعاني العجز الداخلي إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية.

هناك تحديات و معيقات وجب على الدول مواجهتها و تذليلها من أجل التقدم نحو الأمام و تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وذلك من خلال وضع استراتيجيات مناسبة مع عدم الإفراط في الاستدانة و الاعتماد على الذات، و تحسين القدرة على الصناعة و تطوير السلع الإنتاجية و بالتالي يكون للتخطيط الاقتصادي دور هام في عملية التنمية الاقتصادية.

كما أن تفاقم أعباء الديون الخارجية من شأنه أن يزيد من قوة ضغوط على سعر الصرف العملة المحلية نحو الارتفاع أي تخفيض قيمة العملة الوطنية وهذا يسبب عجزا في ميزان حركة رؤوس الأموال و بذلك تزداد الحاجة إلى الاقتراض الخارجي.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

يعد التمويل الدولي بالنسبة للكثير من الدول ركيزة أساسية لوجود واستمرار أي اقتصاد في العالم وخصوصا اقتصاديات الدول النامية. ولقد وجدت هذه الدول في الاقتراض الخارجي وسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها، وذلك من خلال توفير احتياجات عديدة للوصول إلى مستوى ملائم لمعدل النمو الاقتصادي، كما يمثل هذا التمويل حاجة جوهرية للخروج من الأزمات الاقتصادية الخانقة، وسد النقص الحاصل في العملية التنموية التي عادة ما تكون متعثرة.

تعد القروض من بين مصادر التمويل الدولي المهمة، وهي عبارة عن الأموال التي تقرضها مصادر الإقراض الخارجية المتعددة إلى الدول، بناء على مجموعة من القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفق ظروف السوق مع التعهد بردها ودفع فائدة عليها، وذلك وفق شروط متفق عليها. كما أن التدفقات المالية الخارجية وبالخصوص القروض الدولية وما يتصل بها من سياسات إصلاح اقتصادي، قد شكلت نقل حقيقي للموارد المالية، كما يرى البعض أنها ساهمت في جعل تدفقات رؤوس الأموال هذه مصدرا لإمداد الدول الرأسمالية الدائنة بالموارد المالية المتصلة بالأرباح المحولة وخدمات القروض.

و في هذا الفصل سوف نعرض أربع مباحث تتضمن ما يلي:

- المبحث الأول: عموميات حول القروض الدولية
- المبحث الثاني: أساسيات القروض الدولية
- المبحث الثالث: معايير القروض الدولية
- المبحث الرابع: دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: عموميات حول القروض الدولية

يبرز التمويل الدولي كأحد أهم الموضوعات الأساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية، والذي يرتبط بكافة جوانب العلاقات الدولية الأخرى السياسية والعسكرية وغيرها، و في ظل الاتجاه نحو التحرير وانتقال رؤوس الأموال بين الدول، أخذت القروض الدولية قوة إضافية لزيادة الموارد الاقتصادية الممكن التصرف بها.

المطلب الأول: تطور ونشأة القروض الدولية

لعبت القروض دورا مهما في التمويل الدولي وكانت شكلا أساسيا من أشكال هذا التمويل ومازالت كذلك، وكانت الدول الأوروبية المصدر الرئيسي للديون و السندات الأداة للديون والتمويل الدولي.

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية أصبحت أمريكا المصدر الأساسي للديون والتمويل الدولي، ومولت الكثير من إصدارات السندات طويلة الأجل، ومثل اقتراض الحكومات نحو نصف الإصدارات الأجنبية للسندات، وبالذات حكومات الدول الأوروبية، ودول أمريكا اللاتينية.

وبعد الحرب العالمية الثانية تعزز دور الولايات المتحدة الأمريكية وازداد كمصدر أساسي للإقراض واتجهت إلى أوروبا بشكل خاص، ثم إلى دول العالم الثالث وبشروط ميسرة، أو بشكل معونات ثنائية من أجل ضمان سيطرتها على هذه الدول حتى تحل محل الدول الأوروبية في سيطرة على دول العالم الثالث هذه.

وبعض الديون تمت من خلال المؤسسات الدولية والتي من أهمها البنك الدولي والمؤسسات التمويلية التابعة لها وصندوق النقد الدولي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وازداد الاقتراض التجاري بعد ذلك وبالذات الممنوح من قبل المصارف التجارية، وبهذا اتسعت عمليات الإقراض والاقتراض، وازداد الاعتماد الدول النامية كمصدر للتمويل الدولي.¹

إن ظاهرة الاقتراض الخارجي ظاهرة قديمة قدم العلاقات الاقتصادية يرجع تاريخها إلى بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر، فهي ليست ظاهرة معاصرة ولا حديثة النشأة و في هذا السياق يمكننا أن نستخلص من التاريخ بعض الأمثلة لنماذج من المديونية لبعض الدول فنجد نموذج الدولة العثمانية والتي كانت في حاجة إلى التمويل، وقد تزامن هذا الوضع مع وجود فوائض مالية في الغرب وظهور استراتيجيات تصدير رؤوس الأموال من طرف الدول الغربية وقد جلبت الدول العثمانية الأموال الغربية ولكنها لم تستخدم هذه الأموال في عملية الإنتاج وإنما في تمويل حروب ضد الانفصاليين وبالتالي لم تولد هذه الأموال ما يجعلها تستطيع تسديد مستحقاتها عند حلول آجالها.

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، عمان الجامعة الأردنية، ص 209.

كما أن ظاهرة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لم تقتصر على بلدان العالم الثالث فقط، فتاريخ المديونية يبين لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية و كندا وأستراليا واليابان وغيرهم، قد لجئوا بدورهم إلى الاقتراض الخارجي في القرن التاسع عشر، كما أصبحت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية مقترضاً هاماً في الأسواق المالية الدولية.

وقد نشأت العلاقة بين الدول المصنعة التي تملك فائضاً في الموارد المالية و دول العالم النامي التي تعاني عجزاً كبيراً، منذ وجود النظام الرأسمالي و انحطاط الأنظمة في الدول الضعيفة وبروز الامبريالية العالمية، وفي بداية السبعينات برزت مرحلة جديدة وهي مرحلة الاحتكارات الدولية التي تستغل بشكل جديد من قبل رأس المال الدولي الموحد وقد نمت الديون الخارجية لدول النامية نمواً انفجارياً حيث كانت تقدر ب 63.5 مليار دولار في سنة 1970 و ذلك بسبب العجز في مدفوعاتها حيث وصل إلى 12 مليار دولار في نفس السنة و قفز هذا الأخير في سنة 1980 إلى 67.8 مليار دولار ثم وصل سنة 1981 إلى 105.6 مليار دولار و نتيجة لصعوبة الاستيراد انخفض هذا العجز في سنة 1984 إلى 56.7 مليار دولار. وبمرور السنوات بلغ حجم المديونية الخارجية لدول النامية 1245 مليار دولار سنة 1988، وقد وصلت ما يقارب 1770 مليار دولار أمريكي سنة 1993.¹

لقد طرأت تغيرات على الإقراض الدولي، فمنذ عهد قريب كانت الولايات المتحدة المقرض الرئيسي، وبعد عام 1973 التحقت بها الدول الغنية المصدرة للنفط. أما المقترضون الرئيسيون وخاصة خلال عام 1970 فكانوا من الدول النامية ولكن في منتصف عام 1980 تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكبر مقترض. أما المجموعة الدول المصدرة للنفط فكانت تقريباً تقتصر نفس الكمية التي تقرضها، وبرزت اليابان على الساحة كمقرض رئيسي ولعبت بجانبها كندا وبعض البلدان لأوروبية دوراً ثانوياً في الإقراض. ولقد تغير نمط الإقراض، وذلك بالعودة إلى القروض الخاصة لكل من الدولة والمقترضين الخاصين والرجوع أيضاً إلى أنواع القروض التي كانت سائدة قبل عام 1930، وكذلك الابتعاد عن الاستثمار المباشر في الشركات المدارة من قبل المستثمرين والذي كان سائداً في المدة بين 1950-1973.

ولكن الإقراض الدولي كانت تسوده حالة من الأزمات الحادة. وفي المدة الواقعة بين 1974-1981 منحت القروض إلى دول العالم الثالث وانتهت موجه هذه القروض بأزمة انهيار الثقة بين المقرضين و المقترضين، وعليه حاول المقرضون إيقاف الإقراض واستعادة دفع ما اقرضوه من أموال. وفشلت الحكومات 38 دولة من تسديد الدفعات المجدولة لديونهم منذ عام 1975. ولقد تعرضت أكبر البنوك في العالم إلى خسارة كبيرة، وذلك نتيجة للقروض الدولية التي منحتها. أما البنية المالية الدولية التي نمت وأصبحت حصة

¹مشير الوردى، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دراسة قياسية لحالة الجزائر الفترة (1970-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، أكتوبر 2006، ص ص 46، 47.

كبيرة من الحياة الاقتصادية، وكما كانت فترات زمنية منذ عام 1914 فقد تعرضت إلى الزعزعة وعدم الاستقرار مند عام 1974.¹

المطلب الثاني: عوامل اللجوء إلى القروض الخارجية

إن قدرة أي دولة على الاقتراض وخدمة الديون ترتبط بالعديد من العوامل منها:

1. البيئة الخارجية التي تواجهها الدولة في أسواق التجارة والتمويل الدولي حيث تزداد فرصة بعض الدول في الحصول على التمويل، وتقل فرصة دول أخرى من ذلك، وهذا يؤثر على قدرتها على الاقتراض.
2. إمكانيات الدولة و مواردها التمويلية و البشرية و الاقتصادية حيث تزداد قدرة الدولة على الاقتراض زيادة إمكانياتها هذه، وتتنخفض قدرتها على الاقتراض بانخفاض هذه الإمكانيات.
3. درجة تطورها الاقتصادي و قاعدتها الإنتاجية و هيكلها الاقتصادي، حيث تزداد قدرة الدولة على الاقتراض مع زيادة القدرة الإنتاجية للدولة و تنوع هيكلها الإنتاجي مع زيادة درجة تطورها الاقتصادي و بالعكس تقل قدرة الدولة على الاقتراض مع انخفاض القدرة الإنتاجية للدولة و عدم تنوع هيكلها الإنتاجي بانخفاض درجة تطورها الاقتصادي.²

ومن بين العوامل التي تبيّن التزايد المستمر لمديونية الدول النامية نجد:

- اتجاه معظم الدول النامية إلى الاعتماد على القروض الدولية كإستراتيجية من أجل زيادة الاستثمار والنمو فيها , وقد ارتبط هذا بسياسات الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وتراخي صادرات الدول النامية وتزايد حاجتها للاستيراد وتدهور شروط التبادل الدولي لغير صالحها ولصالح الدول المتقدمة وارتفاع أعباء خدمة الديون بسبب زيادة ديونها من ناحية، وارتفاع أسعار الفائدة التي وصلت في فترات معينة إلى أكثر من 15% بعد أن كانت بحدود 5% وزادت الشروط التي تصاحب القروض بحيث أصبحت فترات هذه القروض بحدود 15 سنوات بعد أن كانت تصل إلى 20% وهذا التزايد في أعباء الديون وشروطها دفع الدول النامية إلى محاولة الحصول على المزيد من الديون لتسديد هذه الأعباء.
- لا تتوفر لدى جميع الدول النامية إمكانيات الحصول على جميع أنواع التمويل الدولي الأخرى وهو الأمر الذي يزيد من لجوئها إلى الاعتماد على الديون الدولية، وفي الغالب تتجه فرص الدولة من الاقتراض نحو الزيادة مع نمو وتقدم اقتصادها.
- اختلاف التوازن الكلي من الاقتصاد والذي تعاني منه جميع الدول النامية تقريبا وبصورة تكاد تكون دائمة، حيث تعاني هذه الدول من عجز في موازينها المالية، وتعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها إضافة إلى أسعار الصرف المقومة في الغالب بأعلى من قيمتها، وكذلك التدابير التي تقلل من الادخار المحلي، وهذا كله يدفع نحو المزيد من الاقتراض الدولي.

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، 2007، دار المسيرة، عمان، ص209.
² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص215، 216.

ونتيجة الزيادة الواسعة في الديون نجد أن هناك عدد غير قليل من الدول التي تعتبر دول مثقلة بالديون، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة أعباء الدول النامية نتيجة الديون الدولية بدون أن تسهم بشكل ملموس بتحقيق عملية التطوير في الدول النامية وهو الأمر الذي يتضح بدرجة أكبر من خلال تناقص الديون المصرفية.¹

وبخصوص القروض المصرفية نجد:

- تطور الدخل ونموه بشكل يسمح بتوليد فائض يكفي لخدمة الدين (الأقساط والفوائد) إضافة إلى تحقيق زيادة مقبولة في الاستهلاك والاستثمار المحلي ولذلك فإن زيادة معدل النمو تسمح بزيادة معدل الاقتراض بشكل عام، والاقتراض المصرفي بشكل خاص، والعكس.
 - توزيع الدخل توزيعاً عادلاً بالشكل الذي يضمن الإبقاء على الاستقرار الاجتماعي وبما يتيح تشجيع منح القروض ارتباطاً بذلك.
 - وجود نظام مالي كفاء يمكن من خلاله تحقيق مدخرات محلية، وحتى يتم عن طريق ذلك تحقيق إيرادات أكثر إنفاقاً أقل للدولة بالشكل الذي يجعل قدرتها على خدمة الديون أكبر وبالتالي الحصول على القروض بقدر أكبر.
 - تحقيق فائض تجار يمن أجل الحصول على نقد أجنبي كاف لخدمة الديون عن طريق زيادة الصادرات وتقليل الواردات اعتماداً على زيادة القدرة الإنتاجية المحلية، وبالذات في مجال الإنتاج من الجدل التصدير.
 - توفير مجالات محلية تحقق عوائد مرتفعة للاستثمار من أجل عرض البدائل محلية لاستخدام التمويل الدولي تفوق معدلات العائد والفائدة التي يمكن أن يحققها استخدام هذا التمويل في المجالات البديلة.
- ومنه يتبين أن القدرة على الاقتراض تتصل إضافة إلى عوامل واعتبارات أخرى بالقدرة الاقتصادية المرتبطة بإمكانات الاقتصاد ودرجة تطوره أي بحجم الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، والزيادة فيهما.²

المطلب الثالث: تعريف القروض الدولية وأهميتها

التعريف الأول: تستحوذ القروض الدولية على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الأجنبية الموجهة للأقطار النامية، ويقصد بها: هي تلك المقادير النقدية - والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة قطر لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان.³

¹ فليخ خلف حسن، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

² المرجع السابق، ص 225، 226.

³ عرفان تقي الدين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، ص 68.

وهكذا يتضح أن القروض الدولية تمثل التزامات خارجية على القطر المستفيد منها، وتتجسد هذه الالتزامات بحتمية سدادها أو ما يسمى بخدمة الدين والتي تتضمن مدفوعاً أصل الدين ومدفوعات سعر الفائدة المستحقة ضمن أجال يحددها الطرفان أشكالاً متعددة ومعايير مختلفة.

التعريف الثاني: هي الأموال التي تقرضها مصادر الإقراض الأجنبية المتعددة إلى الدول بناء على مجموعة من القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقاً لظروف السوق مع التعهد بردها و بدفع فائدة عليها وفق شروط متفق عليها.¹

التعريف الثالث: يرى البعض أن المقصود بالقرض الدولي "هي تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملة الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرغة عنها، أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة طالما أن الحكومات الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة للالتزامات هؤلاء الأفراد أو المؤسسات الخاصة.

التعريف الرابع: يعرفه البنك الدولي على أنه "القرض الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو هيئات من غير المقيمين و يسدده بعملة أجنبية أو بسلع و خدمات"²

❖ **أهمية القروض الدولية:** تساهم القروض الدولية في تحقيق التنمية الشاملة لمختلف الدول التي تستفيد منها، وهي بذلك على درجة عالية من الأهمية كونها:

- ✓ تدعيم برامج و خطط التنمية الاقتصادية.
- ✓ رفع مستوى معيشة السكان.
- ✓ تمثل قوة شرائية بالعملة الأجنبية ولها أهمية كبيرة، و خصوصا في حالة عجز ميزان المدفوعات أو في حالة معاناتها من النقص في احتياطياتها من العملة الأجنبية.
- ✓ دعم الصناعة و زيادة السلع القابلة للتصدير كما تؤدي إلى توفير فرص توظيف و تحسين جودة الإنتاج.
- ✓ الحد من الأزمات الاقتصادية من خلال إعادة تدوير الفوائض المالية نحو الدول المحتاجة للتمويل.³

¹مازن حسن الباشا، التمويل الخارجي وأثره على الهيكلة في القطاعات الاقتصادية، دار الأيام، الأردن، 2015، ص20.

²صندوق النقد الدولي، إدارة الدين الخارجي، الوثيقة رقم INSTK/97-XIII/11/6، واشنطن، ص 39.

³عثماني حياة، روضة جديدي، أثر القروض الدولية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر و تونس للفترة (1990/2017)، مجلة

البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد5، العدد02، جوان 2020، ص176 .

المبحث الثاني: أساسيات القروض الدولية

تصنف القروض بطرق عدة تتوقف على عوامل عديدة فيصنف القرض من حيث أطراف القرض إلى قروض خاصة وعامة، فإذا كانت الدولة طرفاً في عملية الإقراض فالقرض عام وإلا فيكون القرض خاص. وتنقسم القروض بدورها إلى قروض داخلية وقروض خارجية و تنقسم هذه الأخيرة إلى عدة أقسام باعتماد عدد من المعايير.

المطلب الأول: تصنيفات القروض الدولية

تأخذ القروض الدولية أشكالاً متعددة ومعايير مختلفة نوجزها فيما يلي:

أولاً: أنواع القروض الدولية حسب طول فترة السداد

وتنقسم القروض الدولية من حيث مدتها إلى ثلاثة أنواع:¹

1- القروض الدولية طويلة الأمد: حيث يمتد أجل سدادها لأكثر من خمس سنوات، سواء بالنقد الأجنبي أو بالسلع والخدمات، وتشمل:

أ- القروض العامة: وهي القروض العائدة إلى الحكومات والبنوك المركزية في الأقطار النامية ذات الفائض في موازين مدفوعاتها.

ب- القروض المضمونة علناً: وهي القروض العائدة إلى الشركات الخاصة، يحصل عليها المقترض الخاص بحيث تكون مضمونة السداد بواسطة عامة (كالحكومات والمؤسسات الرسمية).

ج- القروض الخاصة غير المضمونة: وهذه لا تكون مضمونة السداد كالسابقة.

2- القروض الدولية متوسطة الأمد: حيث تكون مدتها أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات.

3- القروض الدولية قصيرة الأمد: يستحق سداد هذه القروض خلال فترة سنة واحدة أو أقل، ويتم ذلك بالنقد الأجنبي أو بالسلع والخدمات.

ثانياً: أنواع القروض الدولية حسب طبيعتها

1- القروض الدولية لأغراض اقتصادية: وتستخدم لأغراض عملية التنمية الاقتصادية في الأقطار النامية.

2- القروض الدولية لأغراض الاستهلاكية: وتستقدم هذه القروض لمواجهة الزيادة في الطلب الاستهلاكي من قبل القطر المقترض، وتكون بهيئة قروض عينية أو نقدية.

3- القروض الدولية لأغراض عسكرية: وهي القروض الموجهة لأغراض العسكرية البحتة، كما في حالة تأهب القطر المعني للدخول في حرب وشيكة، أو في حالة دخوله فيها فعلاً وهكذا فهي لا تحقق أي مردود اقتصادي باعتبار إن المجال الذي تستخدم فيه هذه القروض غير إنتاجي.

¹ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

ثالثاً: أنواع القروض الدولية حسب شروط تقديمها

و بالرغم من أن القروض الدولية تعد كالتزامات تسدد في أجالها المحددة، إلا أنها لا تختلف من حيث درجة المشروطة المصاحبة لها، وهي على نوعين:

1- القروض الميسرة: وتتسم بطول فترة استحقاقها ووجود فترة سماح وانخفاض معدلات الفائدة المترتبة عليها وتتمثل بالقروض الرسمية والحكومية متعددة الأطراف.

2- القروض الصعبة: تتسم بقصر فترتي الاستحقاق والسماح، وارتفاع معدلات الفائدة عليها أي بشروط تجارية، وغالباً ما تتمثل بالقروض في المصادر الخاصة كالبنوك التجارية.

رابعاً: أنواع القروض الدولية حسب مصادرها

و تقسم هذه القروض من حيث مصدرها إلى:

1- القروض الرسمية: وهي القروض المقدمة من حكومات أقطار الفائض والهيئات الوكالات الرسمية والتي عادة ما تكون بشروط يسره أما نقدية أو من خلال اتفاقيات، وهي على نوعين:

أ- القروض الثنائية: ويتم التعاقد عليها بين القطر الراغب بالاقتراض وحكومة القطر المانح بشكل رسمي (بهيئة مفاوضات أو اتفاقيات ما بين الحكومات). وغالباً ما تسود عملية تقديم هذه القروض اعتبارات سياسية قد تغلب على الاعتبارات الاقتصادية وكما فعلته الولايات المتحدة انجلترا فرنسا وينطبق الحال نفسه على الأقطار الاشتراكية السابقة، كان يتوجب على القطر المقترض أن يمنح تسهيلات عسكرية للقطر المقرض وأن يصوت لصالحه في المحافل الدولية.¹

ب- القروض متعددة الأطراف: وهي القروض والاعتمادات التي تقدمها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية إلى الأقطار المقترضة. وتختلف هذه القروض باختلاف الهيئات المانحة لها، إذ غالباً ما تعكس هذه الشروط وجهة نظر الأقطار الأم التي تظم تلك المنظمات، كالبنك الدولي للأعمار والتنمية وصندوق النقد الدولي. ويعد البنك الدولي من المنظمات المالية الدولية المهمة التي قدمت الكثير من القروض الدولية للأقطار النامية ومنها العربية لفترة طويلة، ويضم مؤسستين رئيسيتين هما مؤسسة التنمية الدولية وشركة التمويل الدولية، وأغلب هذه القروض متوسطة وطويلة الأجل تقدم لأغراض تنموية سواء على شكل تدفقات نقدية أو مساعدات فنية، أما المنظمات المالية الإقليمية فتشأها عدد من الأقطار في منطقة كمعينة تهدف إلى تقديم القروض والخبرات للأقطار الأعضاء كصندوق النقد العربي والبنك الآسيوي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الأوروبي (التابع لسوق الأوروبية المشتركة)، علماً أن هناك العديد من المؤسسات المالية القطرية يقوم بتأسيسها قطر واحد مثل الصندوق العراقي لتنمية الخارجية والبنك السعودي لتنمية وبنك أبو ظبي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.²

¹ المرجع السابق، ص 70.

² المرجع السابق، ص 71.

أما النوع الأخير من القروض الرسمية المتعددة الأطراف فهي قروض لمصدري وهي مؤسسات تمويلية تنشأها بعض الأقطار الرأسمالية المتقدمة لتشجيع صادراتها من خلال تقديم قروض وتسهيلات تمويلية للأقطار المستوردة المدينة، ومن هذه المؤسسات بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي وبنك الاستيراد والتصدير الياباني.

2- القروض الخاصة: وتقدمها المصادر الخاصة (غير رسمية)، وعادة ما تكون قصيرة الأمد وارتفاع معدلات الفائدة عليها وبالرغم من أعبائها على الأقطار المدينة فإن هذه المصادر تعد أيضا من المصادر التمويلية المهمة للعديد من هذه الأقطار وخاصة المثقلة بالديون، وقد توجهت بعض الأقطار العربية المدينة إلى هذه المصادر نظرا لتزايد حاجتها إلى رؤوس الأموال الكافية لتمويل مشاريعها الإنمائية أو لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها أو بسبب عدم كفاية القروض الممنوحة من المصادر الرسمية ومن أهم أنواعها:

أ- قروض المصدرين: وهي قروض تقدمها الشركات وكبار المصدرين لتوريد السلع والخدمات إلى الأقطار المدينة شريطة أن تكون مضمونة ما قبل الحكومات، وبآمان سداد لا تزيد عن خمس سنوات، ويحدد معدل الفائدة طبقا للأسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية العائدة للبلد المانح.

ب- قروض البنوك التجارية: وهي تسهيلات مصرفية توفرها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة لتمويل العجز المؤقت في حصيلة الأقطار النامية المدينة من النقد الأجنبي، وتتسم بقصر آجال سدادها. وتحدد أسعار الفائدة كما هي سائدة في البلد المانح، وهي مرتفعة على الأغلب لأنها لا تعتمد أيضا لا على حركة أسعار الفائدة في الأسواق الدولية ذات الاقتراض قصير الأجل.

خامسا: أنواع القروض الدولية حسب محتواها

تأخذ القروض الدولية شكلين مختلفين بالنسبة إلى محتواها:

1- قروض نقدية: وهي مبالغ نقدية يحصل عليها البلد من المصادر المختلفة الأنفة الذكر، وهي الشكل الشائع لصور القروض الدولية وتكون عادة بالعملة الأجنبية (القيادية)، يتصدرها الدولار الأمريكي ثم الفرنك الفرنسي، والمارك الألماني، والفرنك السويسري، والين الياباني.

2- قروض سلعية: وهي التدفقات من السلع يحصل عليها الطرف المستفيد حيث يمكن تسديدها بالإنتاج أيضا على شكل بضائع عند بدء المشروع بالإنتاج (وكما كانا سابقا في الأقطار التي كانت تعرف بالاشتراكية، أو بالعملة المحلية (وكما يحصل بالنسبة لبنك فائض السلع الأمريكي في الهند).¹

1. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص72.

المطلب الثاني: خصائص القروض الدولية

للقروض الخارجية عدة خصائص نوجزها فيما يلي:¹

- أنها قروض تأتي من خارج إقليم الدولة يكتب فيها للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الأجانب وتستخدم عادة هذه القروض لسد فجوة الصرف الأجنبي نتيجة وجود عجز في ميزان المدفوعات، وذلك نتيجة لزيادة قيمة الوارد من السلع والخدمات عن الصادرات منها، وتصبح هذه القروض ضرورية لدول المتخلفة خاصة إذا كانت وارداتها تأخذ شكل السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج من قطع الغيار ومواد الخام.
- تتخفف بصورة واضحة سلطة الدولة في حال الاقتراض عن الاقتراض الداخلي، فلا تستطيع الدول مثلًا أن تعقد قروض خارجية إجبارية، فتجبر الأجانب الاككتاب في القرض الوطني كما تتخفف سلطة الدولة المقترضة في التخفيف من عبء الدين الخارجي عن طريق تبديله أو استهلاكه.
- تتأثر القروض الدولية بصورة واضحة بالعلاقات السياسية بين الدولة المقرضة والمقترضة، وهذا يجعل هذه القروض لا يمكن الاعتماد عليها بصفة منتظمة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية للدول المتخلفة.
- ساعدت القروض الدولية الكثير من الدول التي أصبحت في عداد الدول المتقدمة وذلك إبان فترة نموها الاقتصادي.
- تحقق القروض الدولية مصالح لكل من الدول المقرضة (إذا أحسن استغلالها) والدول المقرضة على السواء.

المطلب الثالث: أهداف القروض الدولية

يمكن أن تهدف القروض الدولية إلى عدة أهداف من أهمها ما يلي:

1. أنها قد تساعد على زيادة معدلات الاستثمار في الدول التي تحصل على هذه القروض حيث وجد أن معدل الاستثمار اعتمد في (90%) منه في الدول النامية على المدخرات المحلية واعتمد المتبقي منه و قدره (10%) على التمويل الدولي خلال فترة الستينات و السبعينات و حتى بداية التسعينات مع التفاوت في درجة اعتماد الدول النامية على التمويل الدولي في تمويل الاستثمار و من ثم يمكن أن تسمح القروض الدولية بارتفاع معدل النمو إلى مستوى أعلى من المستوى الذي يمكن تحقيقه في حالة الاعتماد على المدخرات المحلية و بالذات في بدايات عملية التطوير حيث تتخفف الإدخارات المحلية نتيجة انخفاض الدخل مقابل الحاجة لزيادة معدلات الاستثمار و معدلات النمو.

¹ المرسي السيد حجري، هادي، الاقتصاد العام الموازنة العامة - الإيرادات العامة - القروض، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص 283 و 284.

2. استخدم القروض من أجل مواجهة العجز في ميزان المدفوعات و الناجم عن سياسات محلية غير سليمة تتضمن زيادة الواردات و انخفاض الصادرات أو نتيجة صدمات و مؤثرات داخلية أو خارجية. إلا أن الأهداف المتوخاة من اللجوء إلى القروض الدولية و بالذات الأساليب منها هذه قد لا تتحقق في حالات ليست بالقليلة، بسبب السياسات غير السليمة التي تتبعها معظم الدول النامية بهذا الخصوص، و التي من بينها:

1- احتمال استخدام القروض الدولية في مجالات هامشية في الغالب أي أنها تستخدم في مجالات غير منتجة و بالتالي فإن هذا الاستخدام ليولد ناتجا ودخلا يمكن من خلاله تسديد أعباء خدمة هذه القروض التي استخدمت في مجالات غير منتجة و لا تسهم في تحقيق نمو حقيقي في الاقتصاد.

2- إن اعتماد على الديون الدولية مكن أن دفع بعض الدول إلى تأجيل إجراءات و إصلاحات هيكلية في اقتصادياتها تعالج فيها أوضاعها الاقتصادية غير المناسبة.

3- يمكن أن يتعرض الاقتصاد لخطر الضغوط المالية الخارجية و التي يمكن أن يرافقها ضغوط اقتصادية و سياسية مرتبطة بتزايد الديون و تراكمها و هذا يحد من تدفق التمويل الدولي إليها. أي أن السياسات الاقتصادية يمكن أن تلحق ضررا أساسيا بمستوى التدفقات الرأسمالية إليها، والكفاءة التي تستخدم فيها الديون و قدرة الدولة على خدمة ديونها.

4. تنوع هيكلها الإنتاجي بانخفاض درجة تطورها الاقتصادي.¹

المطلب الرابع: مزايا و عيوب القروض الدولية

القروض الدولية لها عدة مزايا منها:

1. توفر القروض الدولية اختيارات أكبر في توفير العديد من الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.
2. تساعد على إعادة التوزيع الموارد الاقتصادية، بحيث يتم زيادة الاستثمار و الإنتاج عن طريق زيادة الاستيراد و قدرة الدولة على الاستيراد متغير استراتيجي يحكم مستويات الإنتاج و الاستهلاك والاستثمار.
3. زيادة التكوين الرأسمالي، من خلال استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، و من ثم زيادة الاستثمار و الطاقة الإنتاجية.

وعلى الرغم من تلك المزايا فالقروض الدولية لا تخلو من المساوئ و المخاطر نوجزها فيما يلي:

1. القروض الدولية تؤثر سلبا على سعر صرف عملة الدولة المقترضة. إذ أن قيمة عملة الدولة المقترضة تنخفض بالنسبة للعملات الأجنبية عند حلول آجال التسديد إن لم تتحقق الفوائض المطلوبة لسداد الدين و الفوائد المستحقة عليه.

¹فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 214 - 216.

2. القروض الدولية مخاطرة تتطلب تحقيق فوائض لتسديد مبالغ المستحقة والفوائد. و في هذا المجال لابد من الاستناد إلى معايير الجدوى الاقتصادية والأولية في اختيار المشاريع الممولة بالقروض الدولية حتى تتناسب العوائد مع مواعيد استحقاق الديون و الفوائد المترتبة عليها قيمة و زمنا.
3. الإنقاص من الثروة القومية. و الفوائد المترتبة على هذه القروض تعتبر عبئا ثقيلا ينقص من الثروة القومية، فهي تفتقر نسبا هامة من إجمالي الناتج المحلي و بالتالي انتقاص للموارد المتاحة التي كان من الممكن توجيهها نحو تكوين المدخرات.
4. القروض الدولية سلاح بيد الدولة المقرضة لتدخل في شؤون البلد المقترض خاصة عند اللجوء إلى الاقتراض لتمويل المشتريات الضرورية أو عند العجز عند السداد و اللجوء إلى الحلول المختلفة مع الدول المقرضة.¹

المبحث الثالث: سمات القروض الدولية

ساهمت القروض الدولية في تقديم صورة تعكس موقف السيولة الخارجية لبلد ما وتعطي صورة دقيقة عن قدرة الدولة المدينة في تسديد ديونها من أجل تقييم ثقل المديونية في أي دولة ومعرفة ما ينطوي عليها من آثار.

المطلب الأول: مؤشرات الاقتصادية للقروض الخارجية

تم تطوير مؤشرات المديونية للمساعدة على اكتشاف مخاطرها، و بالتالي المساعدة في إدارتها. وعندما تستخدم هذه المؤشرات لتحليل استدامة المديونية في السيناريوهات، فإنها تساعد على تقييم ثقل مديونية أي دولة وإمكانية تحولها إلى دولة ذات مديونية شديدة أو مثقلة بالديون. ويتم استخدام المؤشرات في إطار ديناميكي لإعطاء صورة كاملة عن اتجاهات المديونية وتحديد مخاطرها. كما تستخدم مع متغيرات اقتصادية أخرى مثل النمو المتوقع ومتغيرات مالية أخرى مثل أسعار الفائدة وحدود التبادل.

➤ مؤشر الدين إلى الصادرات:

مؤشر المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة إلى صادرات البلد من سلع وخدمات، يمكن اعتباره مؤشر استدامة، حيث أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الديون باتت أكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة، ويدل ذلك على أن البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات التي تعتمد مخزون المديونية تعاني نقاط ضعف عديدة. فالبلدان التي تستخدم المديونية لغرض الاستثمار مع فترات إدارة طويلة، قد تظهرها المؤشرات بأنها تعاني مديونية مرتفعة. لكن مع ارتفاع النمو والصادرات الناجمة عن مردود الاستثمار، فإن هذه المديونية قد تتخفف لاحقا. ويمكن أن يصحح هذا المؤشر باستخدام تدفق الصادرات بعد فترة الإدارة الطويلة مثل استخدام متوسط الفترات المتعددة. وإذا كانت المديونية تتضمن نسبة كبيرة من القروض الميسرة فإن خدمة المديونية لا ترتفع كما لو كان الفائدة مرتفعة. ولكي يتم الأخذ بعين الاعتبار العبء الداخلي (تكلفة الفرصة البديلة)، فيفترض حساب القيمة الحالية

¹ ميساء وليد أحمد عبادي، القروض الأجنبية و دورها في التنمية الاقتصادية المحلية، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2001، ص ص 12، 13.

للمديونية بعد خصم تدفقات خدمة المديونية، باستخدام سعر الفائدة تجاري بمخاطرة محايدة. ويعني ارتفاع هذه النسبة أن البلد يتجه نحو مسار غير مستدام.

➤ مؤشر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات:

يعتبر مؤشر استنادة لأنه يقيس نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع للصادرات، كما يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة المديونية، إن المستوى المستدام لهذا المؤشر يتحدد بمستوى أسعار الفائدة وكذلك بنية أجال المديونية. حيث إن ارتفاع نسبة الديون القصيرة ترفع من هشاشة خدمة المديونية، علماً أن هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار مشاكل السيولة والملاءة ويمكن أن يكون أقل فائدة من مؤشر الملاءة أو السيولة (الاحتياطي /الديون القصيرة).¹

➤ مؤشر نسبة احتياط الدولة إلى إجمالي الديون:

يعكس هذا المؤشر موقف السيولة الخارجية لبلد ما، ومن ثم طاقته على مواجهة أعباء مديونته المترتبة على القروض التي يحصل عليها من الخارج، وتلجأ إليه للمحافظة على سعر الصرف وعلى سياساته الاقتصادية وأهدافها حينما ينشأ عجز طارئ أو مؤقت في ميزان المدفوعات لهذا تلجأ لهذه الاحتياطات كبديل لإجراء الموائمة القاسية التي تتمثل في تخفيض سعر الصرف وإتباع سياسات انكماشية، وخاصة وان فعالية تخفيض أسعار الصرف بغرض إعادة توزيع الموارد (التقليص من العجز في الحساب الجاري) أمر مشكوك فيه.

➤ مؤشر نسبة القيمة الحالية للدين إلى المداخل الحكومية:

وهو مؤشر القيمة المستقبلية لخدمة الدين الخصوم بسعر فائدة تجاري بمخاطرة حيادية على المداخل الجبائية للحكومة يقيس الاستنادة في البلدان ذات الاقتصاد المنفتح والتي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن ارتفاع خدمة المديونية، وقد يدل هذا المؤشر لسنوات عديدة على أن الدولة تواجه مشاكل جبائية ومالية لخدمة المديونية.²

➤ مؤشر نسبة القروض الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات دلالة لارتباطه بمتغير هام جداً وهو الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسية. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:
مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي = القروض الدولية / الناتج المحلي الإجمالي
وكلما ازدادت هذه النسبة دل ذلك على ازدياد اعتماد البلد عن العالم الخارجي في تمويل الاستثمار، الإنتاج والاستهلاك. وإذا كانت القروض تمثل حقوقاً للغير، فإن ارتفاع هذه النسبة إنما يعني ازدياد حقوق الغير في الناتج المحلي الإجمالي.

¹بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي الكويت 2004، السنة الثالثة، ص 14، 15.
²بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص 16.

وبالرغم من أهمية هذا المؤشر إلا أنه قد لا يعطى صورة دقيقة عن قدرة الدولة المدينة على تسديد ديونها على المدى البعيد، لأن ذلك يعتمد على طول المدة، شروط القرض، نوع ومقدار سعر الفائدة، وحصة الاستهلاك المحلي في الناتج المحلي الإجمالي.¹

المطلب الثاني: مبادئ القروض الدولية

يعني تسيير القروض الدولية مجموعة سلوكيات التي يقوم بها المقترض، والتي تعطي صورة حسنة للمدين لدى الدائنين. فحسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ترى أن التسيير الجيد والفعال للقروض الدولية يمكن أن يكون وسيلة لتخطي العقبات وتفادي مثيلاتها في المستقبل، والتخفيض قدر المستطاع من تكلفة القرض وتحقيق استعمال أمثل للموارد الداخلية والخارجية.

أولاً: المبادئ الأساسية للتسيير الجيد للقروض الدولية

هناك عدد من المبادئ الأساسية لتوفير إدارة جيدة للقرض الدولي منها تحديد الأهداف وتحديد الوظائف على مستوى الإدارة العليا أو رسم السياسات والأهداف من حيث وضع الاستراتيجيات ومن حيث التنظيم وتوفير الموارد للقيام بمهام المنوط بالإدارة. كما أن القرارات السليمة لا بد أن ترتكز على البيانات الدقيقة والمعلومات الصحيحة وعلى معرفة البيئة الاقتصادية التي تتعامل معها. وكذلك فإن السياسات الاقتصادية الفعالة ترتكز على معرفة وضع الاقتصاد المعنى والأدوات المتاحة لواضعي السياسة. فمتابعة تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل ميزان المدفوعات والميزانية العامة والنمو والبطالة والتضخم لها أهمية كبيرة في تحديد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. وعلى سبيل المثال فإن مؤشر نسبة القرض الدولي إلى الصادرات التي تحدد بسعر الفائدة على القرض الدولي ومعدل نمو الصادرات وفجوة الموارد يمكن الاستفادة منها في مراقبة تطور المديونية الخارجية ومدى قدرة الاقتصاد على تحملها.

ثانياً: خلق الفائض في الميزان التجاري

مهما يكن نوع التمويل الخارجي فإن وفاء الدولة بالتزاماتها اتجاه هذا التمويل أي الوفاء بأقساط الديون والفوائد وخدمة هذه الأقساط في وقتها المحدد، يتطلب وجود فائض في الميزان التجاري للدولة المعنية. ولهذا يجب أن تلعب سياسة الاقتراض الأجنبي دوراً هاماً في تحقيق هذا الفائض، عن طريق مساهمتها في نمو وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات. ومن هنا، لا بد من التفرقة بين القروض الدولية المنتجة والقروض الدولية الغير المنتجة، بحيث تستخدم الأولى في شراء وبناء وسائل الإنتاج، وهذا النوع من القروض الدولية يمكن أن يساهم في خلق الفائض في الميزان التجاري. أما النوع الثاني من القروض الخارجية، فهي تلك القروض التي تستخدم في أغراض أخرى مثل القروض التي تستخدم لتمويل شراء السلع الاستهلاكية أو للحصول على المعدات العسكرية أو الأسلحة أو غيرها.

¹ عزازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص69.

ثالثا: الهيكل التركيبي للقروض الدولية

فمن أجل التسيير الجيد والفعال للمديونية يجب على المقترض أن يحدد طبيعة الهيكل التركيبي للقروض الدولية، أي توزيع هذه القروض فيما بين القروض الرسمية الميسرة (سواء من الحكومات أو من الهيئات الدولية المتعددة الأطراف) وبين القروض الصعبة المبرمة مع جهات خاصة (التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين) مثل الديون قصيرة الأجل التي لا توجد فترة سماح بها، وسعر فائدتها يكون مرتفعا. ومن المفروض أن يتحكم المسير الفعال في هيكله مناسبة للقروض الدولية.

رابعا: تحديد مستوى أقصى للقروض

تظهر فعالية التسيير الجيد في تحديد مستوى أقصى للقروض الدولية ومراعاة شروط القروض المتحصل عليها ومحاولة التوفيق بين الأهداف الاقتصادية لتنمية والعجز المالي وتحديد الخط الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه في الاقتراض الخارجي.

إن الاعتماد على الاقتراض الخارجي يجب أن يبقى في حدود قدرة البلد على تسديد أصل القروض والفوائد (خدمة الديون). وهذا يتطلب من المسؤولين عن إدارة الديون، وضع استراتيجيه استنادة مدروسة ومفصلة فيها يخص تحديد مستوى الدين القائم، وتركيب استحقاقاته، وتسلسل المدفوعات الخارجية.¹

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للقروض الدولية

سننتقل إلى الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية على مرحلتين هما مرحلة عقد القرض ومرحلة خدمة القروض الدولية واستهلاكها.

(1) **مرحلة عقد القرض:** تتوقف الآثار الاقتصادية للقرض الخارجي في هذه المرحلة على كيفية استغلال قيمة القرض من العملات الأجنبية وعلى مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في الدولة، فإذا تم استخدام حصيلة القرض في سد فجوة الصرف الأجنبي نتيجة زيادة الواردات من السلع الغذائية والسلع الاستهلاكية بصفة عامة فإن هذا القرض سيؤدي من ناحية إلى سد العجز في ميزان المدفوعات، وسيؤدي إلى سد فجوة غذائية أيضا، ويؤدي ذلك بدوره إلى القضاء على مشكلة التضخم بالنسبة لأسعار تلك السلع الضرورية نتيجة توفير قدر منها من خارج الإنتاج المحلي.

أما إذا استخدم القرض الأجنبي في شراء معدات إنتاجية واستثمارية لمشروعات اقتصادية تمت دراسة الجدوى الاقتصادية بعناية وبموضوعية. وفي ظل مرونة مرتفعة لبعض عناصر الإنتاج كالأيدي العاملة الماهرة والكفاءات الإدارية والتنظيمية، في هذه الحالة سيستغل القرض أفضل استغلال ممكن حيث سيؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع ويزيد بذلك من معدل نمو الإنتاج القومي.

(2) **مرحلة خدمة القروض الدولية واستهلاكها:** تختلف هذه المرحلة عن المرحلة الأولى من حيث أن اتجاه الصرف الأجنبي يكون في اتجاه معاكس للاتجاه الأول، فقد حان الوقت لسداد فوائد و أقساط للاستهلاك

¹فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص 14-15.

القرض و يعني ذلك بالضرورة اتجاه الصرف الأجنبي من الدول المقترضة في المرحلة الأولى إلى الدول المقترضة و تتوقف الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية على كيف تم استغلال أموال القرض و على الحالة الاقتصادية التي تمر بها الدولة و أخيرا على كيفية سداد القرض الخارجي، فإذا كان القرض استهلاكي فإن سداده يترتب عليه انقطاع زمن الدخل القومي وتحويله إلى الخارج و بالتالي يمكن اعتباره عبء حقيقي على الاقتصاد القومي حيث يقلل من معدل نمو الدخل القومي ومستويات المعيشة للدول النامية كما يمكن أن يسبب مشكلة في ميزان المدفوعات، أما إذا استخدم في شراء معدات إنتاجية و استثمارية ومشروعات اقتصادية تمت دراسة الجدوى الاقتصادية لها بعناية و في ظل مرونة مرتفعة لعناصر الإنتاج حيث يتم استغلاله أفضل استغلال ممكن ما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية والرفع من معدل النمو.¹

المطلب الرابع: النتائج المترتبة على القروض الدولية

تعد الديون الخارجية من الموارد الإضافية التي تحصل عليها الأقطار لتعويض النقص في مواردها المالية المحلية، وبذلك فهي تزيد من الاحتياطات الدولية لهذه الأقطار وتمكنها من زيادة الإنفاق الاستهلاكي وتشجيع قطاع التصدير، وعلاوة على دورها المباشر في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وما تلعبه من دور الناقل للتكنولوجيا من الأقطار الرأسمالية الصناعية المتقدمة سواء كانت الإيجابية المتوخاه من الديون الخارجية، فقد باتت هذه الديون مشكلة تهدد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء خاصة عندما تتراكم متأخرات سدادها، فهي:

أولاً: التزامات ثابتة مستحقة الدفع في أماد محددة وهي تعني أيضا نقلا معاكسا للموارد الحقيقية من الجهة المدنية إلى الجهة الدائنة طالما أنها تعود إلى تقليل الإيداعات المحلية، "هي اقتطاعات جزئية من الناتج المحلي الإجمالي وتحويله إلى الخارج"، وهكذا فإن الديون الخارجية تؤثر على ميزان المدفوعات القطر المدين، حيث تدخل مدفوعات الفائدة ضمن فقرات العجز في ميزان الخدمات، وتدخل مدفوعات الأقساط في حساب وضع ميزان المدفوعات عند بداية استلامها ستقود في النهاية إلى إحداث عجز فيه عندما تستحق أقساطها وفوائدها، وهذا وتساهم الديون الخارجية في رفع معدلات التضخم المحلي ومن عدة زوايا منها أن هذه الموارد ستزيد من احتياطات الجهاز المصرفي المحلي وبالتالي ستقود إلى زيادة عرض النقد عندما تتصرف بها السلطات النقدية في البلد المعني من خلال إقراضها إلى المصارف التجارية المحلية مقابل تصدير كمية من العملة المحلية، وعكس ذلك لا يحصل تغير يذكر في عرض النقد، وكذلك ستقل مدفوعات خدمة الديون من الموارد الاقتصادية المتجهة نحو المجالات الإنتاجية مما تولد ضغوط تضخمية تتمثل بارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية إن لم يكن هناك زيادة مماثلة في العرض المحلي، ثم إن القروض السلعية -في حالة القروض المقيدة- غالبا ما تنتسم بالمغالاة في أسعارها لتصل أحيانا إلى مستوى اعلي متوسط السعر العالي بحدود 20 ب، علاوة على ما يساهم به ارتفاع التكاليف المصاحبة لهذه القروض كتكاليف التأمين والنقل والتي

¹المركسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص ص 285 286

ستزيد بالنهاية عبء الدين خصوصا إذا كانت الجهة المستفيدة هو القطاع الخاص الذي سيرفع أسعار تلك السلع الواردة للمحافظة على معدلات أرباح عالية.

وللقروض الخارجية آثار سلبية على قدرة القطر الاستيرادية من خلال مدفوعات خدمة الدين الخارجي المحولة للخارج في حين كان من الممكن إن تخصص جزءا من هذه الموارد في إنفاقها على الاستيرادات الخاصة وهكذا فان مبالغ خدمة الدين الخارجي ترتبط بعلاقة عكسية مع قدرة القطر المدين بل تعتبر عنصرا مهما في تحديد القطر المقترض فغالبا ما يرتبط الهبوط الحاد في الاستثمار بانخفاض القدرة على خدمة الديون الخارجية من خلال قناتين هما الأولى بسبب الدين المعلق أي عندما يعجز القطر المعني عن خدمة دينه بالكامل وهكذا فان جزءا من عائد الاستثمار ستمتصه مدفوعات خدمة الدين فيصبح الدين المتراكم بمثابة ضريبة أجنبية على الإنتاج المحلي المتحقق والمقبل مما يضيف الحافز على الاستثمار، أما القناة الثانية فهي تقييد الائتمان، فعندما يعجز ذلك البلد عن الحصول على القروض خارجية جديدة وإذا ما رغب بتحقيق التوازن ما بين المدخرات والاستثمارات عليه إن يبقي أسعار الفائدة المحلية أعلى من تلك السائدة في الأسواق الدولية مما يؤثر سلبا على مقدرته الاستثمارية وللديون الخارجية آثار على صافي تدفق النقد الأجنبي وتتجسد بالفرق ما بين إجمالي مدفوعات خدمة الديون وإجمالي الديون المتحصل فعلا خلال فترة معينة، وكما حصل لبعض الأقطار العربية المدينة، التي شهدت معدلات سلبية في صافي تدفقات النقد الأجنبي، فبلغت في الجزائر 50% وفي مصر 12% وفي المغرب 7% في عام 1986 بينما كانت موجبة الأقطار العربية أخرى كما في السودان 71 وفي عمان 50 في العالم المذكور. وهذا الانخفاض في صافي تدفق القروض الدولية يؤدي إلى استنزاف النقد الأجنبي المتوفر لدى الأقطار المدينة مما يؤثر سلبا على نمو الاقتصادي ويرافق ذلك أيضا آثار اجتماعية وسياسية وخيمة فمن الآثار الاجتماعية هي النتائج المترتبة على إذعان القطر المدين إلى شروط الجهات الدائنة عندما يطلب الاقتراض منها، ومن بينها تقليل الإنفاق الاستهلاكي العام، وتخفيض الإعانات الاجتماعية بشكل خاص مما يقود ذلك إلى انخفاض مستوى معيشة الأفراد وخصوصا من هم ذوي الدخل المحدود علاوة على النتائج الاجتماعية السلبية للتضخم الناجم عن الاقتراض الخارجي وأخيرا تترك الديون الخارجية بصمات على الحياة السياسية في القطر المدين، حيث تقوم بربط اقتصاده بالاقتصاديات الدائنة بأشكال التبعية إلى الخارج كالتبعية الاقتصادية والتكنولوجية والتي تترتب عليها أبعاد سياسية خطيرة تتمثل بالخضوع القطر المدين إلى الشروط السياسية التي تملئها الجهات الدائنة لدرجة قد تمس فحوى النهج السياسي الذي تتخذه القيادة السياسية في ذلك القطر حتى يصفها البنك الدولي "أن أزمة الديون هي حرب اقتصادية صامتة وغير معلنة تهدف إلى إعادة الاستعمار" وكما حصل لتجربة مصر الافتراضية من البنك الدولي إبان شروعها ببناء السد العالي عام 1056، حيث رفض البنك الدولي منحها القروض ما لم تخضع لشروطه وشروط الحكومة الأمريكية وبعض الأقطار الغربية، ولذا قرر الزعيم الراحل جمال عبد الناصر تأمين قناة السويس وبعد حرب أكتوبر 1967 وافق البنك الدولي إقراض مصر شريطة إن توافق على برامج التكيف المدعمة من قبل الصندوق النقد الدولي وبمجرد أن وافقت الحكومة

المصرية عليه تفجرت في البلاد انتفاضات جماهيرية عارمة أجبرت الحكومة المصرية في حينها إلى التخلي عن بعض البنود التي تضمنتها سياسات التكيف وينطبق الحال ذاته على أقطار عربية مدينة أخرى، وكما حصل في السودان عام 1982 وفي تونس والمغرب عام 1983.¹

المبحث الرابع: دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية

إن دور القروض الدولية في عملية التمويل واستخدامه في مجالات تنموية، يتوقف على نمط وفعالية استخدام هذه القروض ومدى قدرتها في خدمة أعباء هذا التمويل نظرا لتفاوت القائم بين الدول من حيث حجم هذه القروض وما يتبعها من تغييرات. إذ قد تجد بعض الدول صعوبات في توفير ما تحتاجه من قروض خارجية.

المطلب الأول: فعالية استخدام القروض الدولية

لإدراك مدى فعالية استخدام القروض الدولية يجب التفريق بين ما يسمى بالقروض الدولية المنتجة والقروض الدولية الغير منتجة.

أولاً: القروض الدولية غير المنتجة: تستخدم القروض الدولية غير المنتجة لأغراض عدة، بحيث لا تسهم في زيادة أو توسيع طاقات الإنتاجية للبلد المدين. كما تستخدم هذه القروض في تميل الواردات من السلع والخدمات الاستهلاكية، خاصة منها الكمالية وشبه الكمالية مثل السيارات الفاخرة، والتحف، وعلى غير ذلك من السلع التي يمكن الاستغناء عنها إذا توجب الأمر دون المساس بقدرة الاقتصاد القومي على الاستمرار في النمو. وبصفة عامة يخصص قدر معين من حصيلة البلد من العملات الأجنبية من السلع والخدمات المستوردة، وبالتقليص من حجم الاستيراد عن طريق الضغط على السلع الكمالية والشبه كمالية، تمكن الاقتصاد الوطني من زيادة قدرته على الالتزام بمدفوعاته الخارجية في الأجل القصير.

إن هذا النوع من الديون يعتبر عبئاً على الميزان لتجاري وعلى ميزان المدفوعات ككل، لذلك فإن المنطق الاقتصادي الذي يبرر الاقتراض الخارجي يفرض التعامل مع هذه الديون بحذر، وفي حالات مؤقتة أو طارئة، فلا تأخذ صفة الاستمرارية.

ثانياً: القروض الدولية المنتجة: الديون الخارجية المنتجة هي التي تستخدم في تمويل المشاريع واستثمارات المنتجة، وينتج عن استخدامها زيادة في الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني للبلد المدين. وهذا النوع من الديون يساهم بشكل كبير في خلق فائض في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الواردات. وبالتالي زيادة حصيلة البلد من العملة الصعبة اللازمة لعملية التنمية وخدمة أعباء الديون الخارجية المستحقة على البلد.

و من زاوية أخرى لا بد من استخدام القروض الدولية في مجالات تنموية مختلفة، وهذا يلزم إقامة علاقة بين القروض الجديدة من جهة، و الاستثمار والتصدير من جهة أخرى.

عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص74، 75، 76، 77¹

و ضمن قائمة الديون المنتجة يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من الاستثمارات الممولة عن طريق الديون الخارجية، و ذلك حسب مدى إسهامها في زيادة الفائض في الميزان التجاري. أيضا يتم التمييز بين هذه الأنواع حسب كيفية استخدام الموارد المالية الأجنبية:

1. الديون من أجل الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية.
2. الديون التي تستخدم في خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعا و خدمات قابلة للتصدير.
3. الديون التي تستخدم في خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعا وخدمات قابلة للتصدير مستخدمة في الموارد المستوردة من الخارج.
4. الديون التي تستخدم في خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعا و خدمات بديلة عن الواردات.
5. نفس الديون السابقة لكن يستلزم استيراد مستلزمات الإنتاج من العالم الخارجي.
6. الديون التي تستخدم في استحداث طاقات إنتاجية تنتج سلعا وخدمات جديدة غير قابلة للتصدير وتوجه للسوق المحلي.

نفس النوع السادس ولكن يستلزم استعمال مستلزمات إنتاجية من العالم الخارجي.¹

المطلب الثاني: إعادة تنظيم الديون

تعتبر إعادة تنظيم عمليات الديون إحدى خصائص الإدارة الجيدة للمديونية الخارجية حيث يمكن لدولة المدينة أن تقوم بإعادة هيكلة المديونية أو تحويلها لتجنب العجز عن الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية أو إذا أرادت تخفيض المخاطرة أو تخفيض تكاليف الاقتراض. وتعرف إعادة تنظيم المديونية على أنها اتفاق ثنائي مابين الدائن والمدين في تغيير الشروط المتفق عليها لخدمة المديونية.

وتشمل إعادة تنظيم عمليات إعادة الجدولة، إعادة التمويل، السماح، مقايضة الدين، الدفع المسبق. أما قيام الدائن بشطب بعض الديون إذا تيقن أن المدين لا يمكن تسديد مديونته، فلا تعتبر إعادة التنظيم مديونية.

إن هدف إعادة تنظيم الديون هو الإسهام في تخفيف عبء المديونية والإسهام كذلك في معالجة مشاكل السيولة والاستدامة الناجمة عن المدفوعات المستقبلية والحالية. ويتحقق تخفيف العبء إذا حصل تخفيض مباشر في القيمة الحالية لخدمة المديونية أو نجم هذا التخفيض عن تأجيل السداد. ولا يمكن اعتبار إن هدف إعادة تنظيم قد تحقق إذا تم اتخاذ أي إجراء يؤدي ذلك إلى انخفاض القيمة الحالية لخدمة المديونية من جهة. وإلى ارتفاع في قيمتها المستقبلية من جهة أخرى أو العكس. وهناك العديد من أنواع إعادة تنظيم المديونية مثل:

¹فضيلة جنوحات، نفس المرجع السابق، ص ص 105، 106

إعادة الجدولة: تعني التأجيل الرسمي لخدمة الدين وتطبيق أجل جديدة ميسرة للمبلغ المؤجل. ويتم هذا عبر استبدال أداة مديونية بأخرى كما في حالة إعادة تمويل ومبادلة الديون أو تغيير حدود وشروط الحدود القائمة ما بين الدائن والمدين. وقد لا تؤدي إعادة الجدولة إلى تخفيض القيمة الحالية لدين محسوبة بخضم المدفوعات القديمة والجديدة باستخدام نفس سعر الفائدة. وقد تتم إعادة الجدولة عبر إعادة جدولة التدفقات أو إعادة جدولة المخزون. تشمل الحالة الأولى إعادة جدولة خدمة دين مستحق أمام الحالة الثانية وتشمل خدمة دين غير مستحقة بعد إضافة مستحقات مؤجلة.

إعادة التمويل: تشمل استبدال أداة دين قائمة بما في ذلك المتأخرات بأداة أو أدوات أخرى مثل تحويل مجموعة من ديون التصدير إلى دين واحد. وقد تشمل أيضا استبدال أداة دين بأداة أخرى مثل السند أو استبدال سندات قائمة بسندات جديدة.

السماح: هو الإلغاء لطوعي لجزء من الديون أو كلها في إطار ترتيبات ما بين الدائن والمدين. ولكن إلغاء الفوائد المستقبلية والغير المستحقة لا يعتبر سماحا. وإذا تمت إعادة تنظيم الديون في تغيير سعر الفائدة المتعاقد عليه مثل تخفيض الفوائد مع إبقاء أقساط الأساس أو العكس، فإن هذا يعتبر إعادة جدولة. أم إذا كان الاتفاق الثنائي ينص صراحة على تغيير سعر الفائدة التعاقدية فإن تخفيض الأساس يعتبر تخفيضا للمديونية.

تحويل الدين: تتمثل عملية تحويل الدين باستبدال الدين بدين آخر أو بأداة مالية محددة. وتضم هذه العملية تغيير الدين للعملة الأجنبية إلى التزامات ماليو محددة بالعملة المحلية وبسعر خصم، وبذلك يعتبر الدين مسدد وتتحول الذمم المالية إلى شكل آخر. ففي حالة مقايضة الدين بأسهم مثلا فإن المدين والدائن يتفقا على تحويل الدين إلى حقوق ملكية أي تحويل الدين إلى استثمار أجنبي. ويمكن أن تشمل العملية طرف ثالثا يقوم بشراء حقوق الدائن مقابل أسهم أو مبالغ للعملة المحلية يتم استثمارها في الاقتصاد المحلي على شكل أسهم. وتوجد أشكال أخرى لمقايضة الدين مثل مقايضة الدين بصادرات ومقايضة بالتزامات جديدة يشتريها طرف ثالث لتحقيق أهداف عامة مثل حماية البيئة، الصحة، التربية وهذه العمليات تقوم بها مؤسسات تقدم الإعانات ومساعدات للدول النامية.

إعادة شراء الدين والدفع المسبق: تتمثل هذه العملية في عدد شراء أو الدفع النقدي لدين بشروط جديدة منفق عليها ما بين الدائن والمدين وعندما يتم شراء القيمة الاسمية لدين بخضم، فإن الدين المسبق يسمى إعادة شراء. ويمكن للمدين أن يدخل في السوق الثانوية ويشتري دينه بسعر الخصم.

تخفيض الدين: عندما تتم مبادلة الدين الرسمي لا سهم أو حسابات أموال تستخدم لاستدامة التنمية فإن الفرق بين الدين الذي تمت مبادلة و الأموال المقدمة يمكن اعتبارها تخفيضا لدين.¹

¹ بلقاسم عباس، إدارة الديون الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 17، 18.

المطلب الثالث: القروض الدولية والدور التنموي

تشير العديد من الدراسات والتجارب إلى أهمية القروض الدولية في الدول لعملية التنمية الاقتصادية ومساعدة تلك الدول على تغطية فجوة العملات الأجنبية التي تعاني منها، حيث يمكن الاستفادة منها في إدارة مجال التنمية الاقتصادية فيما لو وضعت الأسس والمعايير الاقتصادية السليمة لاستخدامها وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية، والوصول إلى اقتصاديات ذاتية النمو قادرة على التقدم بالاعتماد على الموارد الذاتية.

أولاً: تجارب الدول المتقدمة

تشير التجارب التي مرت بها الدول المتقدمة إلى أنها قد لجأت إلى مصادر التمويل الخارجية لتعزيز مدخراتها المحلية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرغوبة، على سبيل المثال في القرن السابع عشر والثامن عشر لجأت بريطانيا وهولندا إلى الاقتراض الخارجي، وتم الاعتماد عليه كمصدر هام في تمويل برامجها التنموية كما حصلت الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الثامن عشر على العديد من القروض الدولية لتعزيز مواردها الذاتية، وتعتبر حالياً أكبر دولة دائنة في العالم.

ثانياً: ضرورة التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية (فجوة الموارد المحلية)

تحتاج برامج التنمية الاقتصادية إلى تمويل حتى تستطيع الدول تنفيذها لكن الدول النامية تواجه مشكلة عدم قدرة مدخراتها المحلية للمرحلة الأولى للتنمية على تمويل برامج استثمارية لازمة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوبة، لهذا يعمل الاقتراض الخارجي على تمويل تلك البرامج، وفي المرحلة الثانية تصبح تلك المدخرات قادرة على تمويل تلك البرامج، لكن الاقتراض الخارجي يزداد في هذه المرحلة لخدمة الديون التي حصلت عليها تلك الدولة، أما في المرحلة الثالثة والأخيرة فإن الاقتصاد القومي لا يعود بحاجة إلى المزيد من القروض الدولية إذ تصبح المدخرات المحلية قادرة على تمويل البرامج الاستثمارية وخدمة الديون الخارجية. وقد استطاعت بعض الدول النامية تجاوز المرحلة الأولى والثانية الوصول لمرحلة الاعتماد على الموارد الذاتية إلا انه هناك العديد من الدول النامية لا زالت غير قادرة على تجاوز المرحلة الأولى فالحاجة إلى التمويل الخارجي يجد مبرر موضوعياً لما يطلق عليه فجوة الموارد المحلية، وهي الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه والوصول إلى معدل النمو المستهدف، وبين معدل الادخار المحلي المتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة. فذا اقتصرت موارد المجتمع المتاحة داخلياً في تمويل الاستثمار المطلوب فإن الاقتصاد القومي يعجز عن الوصول إلى معدل النمو المستهدف، حينما تكون الموارد أقل من أن تفي بتحقيق معدل الاستثمار المطلوب، وهو ما يعني تواجد فجوة الموارد المحلية فإن المجتمع يوجد أحد ثلاث احتمالات:

1. أن يرضى المجتمع بمعدل نمو اقل يتناسب مع الموارد المحلية.

2. تعبئة الفائض الاقتصادي الكامن في مختلف القطاعات الاقتصادية الذي يستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية لتمكن الدولة من رفع معدل الادخار.
3. أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجية مثل القروض والمساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية ليسدد بها فجوة الموارد المحلية، مع ما ينتج عنه من أعباء مستقبلية.

وفيما يتعلق بالاحتمال الثالث فهو محاولة لحل تناقص الموارد بالاعتماد على التمويل الخارجي، وقد يبدو كحل سهل لأنه يضمن رفع معدل الاستثمار المحلي دون الحاجة إلى إحداث ضغط على مستوى الاستهلاك المحلي بتركيبته الاجتماعية المختلفة، ودون إجراءات اجتماعية وسياسية لتعبئة الموارد المحلية الموجودة وتحت تأثير هذا الاعتقاد لجأت هذه الدول إلى الاعتماد على القروض الدولية لتمويل التنمية.

إلا أن هذا الاعتماد ينطوي على فرضية إمكانية وتحقيق التنمية عن طريق قوى خارجية، وهو فرض ليس له سند تاريخي أو نظري. كما أن هذا الحل يلغي ضرورة الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي التي ينطلق بعدها الاقتصاد المحلي معتمد على موارده الذاتية، لأن ذلك لن يتحقق إلا في ظل رفع معدل الادخار المحلي باستمرار بحيث يعي الحاجة إلى التمويل الخارجي ويعمل على سداد الدين، والغالب في الدول النامية أنها تمزج بين مصادر التمويل المحلي والخارجي.

و يظل المحدد الرئيسي لتحقيق الاستفادة من مصادر التمويل الخارجية وإدارة عجلة التنمية الاقتصادية ووضع الأسس والمعايير الاقتصادية السليمة لاستخدامها وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية التي تساهم في دعم العملية الاقتصادية للدولة.

خلاصة الفصل:

انطلاقاً مما تم عرضه في هذا الفصل، يظهر لنا أن القروض الدولية تمثل دور هام في التمويل الدولي باعتبارها من بين أهم الأشكال التي تأخذ حيز كبير في مختلف العلاقات الاقتصادية الدولية. حيث أن ظاهرة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي قديمة انتشرت بين مختلف الدول، و قامت معظم الدول بالاقتراض في فترات سابقة للنهوض باقتصادياتها. كما أنها تلقى اهتمام كبير في مختلف الأوساط والهيئات الاقتصادية والمالية.

كما اتضح من خلال هذا الفصل أن القروض تمثل أحد مصادر العملات الأجنبية و تساهم في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي والوصول إلى اقتصاديات ذاتية النمو قادرة على التقدم مما جعلها من أبرز الموضوعات الاقتصادية وتراكمها وجاءت إستراتيجية التنمية كأداة ضرورية تبين فيها دور القروض الدولية في اقتصاديات الدول يخلق تأثيرات عدة كونها تعكس درجة تداخل هذه العلاقات الاقتصادية بين دول العالم ومدى قدرتها على الاستجابة لتطور التمويل الدولي.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل:

إن الأوضاع الاجتماعية والظروف الاقتصادية التي مرت بها معظم الدول العربية منذ حصولها على الاستقلال دفع بها إلى اللجوء نحو الاقتراض الخارجي لعدم كفاية مواردها المحلية وحاجاتها المتزايدة إلى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، ومما زاد من مشكلة الديون الخارجية عمقا وتعقيدا قيام عدد كبير من الدول العربية بالاقتراض لزيادة الاستهلاك والاستثمار، كما أن بعض الدول العربية قد ساهمت في مواجهة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال الإفراط في الاستدانة ضنا منها بأنه من الممكن التغلب على تلك المشكلات والاستمرار في التنمية من خلال الاقتراض.

وقد عانت الجزائر كغيرها من الدول العربية من مشكلة المديونية الخارجية كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه الحاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في هذه الدول وتهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي، فبسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات قطاع المحروقات لتغطية نفقاته، ومع انخفاض سعر البترول في بداية الثمانينات، وجدت الجزائر نفسها عاجزة عن تسديد ديونها وتمويل استثماراتها.

بناء على ما سبق سنحاول من خلال هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية لواقع القروض الدولية في بعض الدول العربية مع التركيز على حالة الجزائر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نشأة القروض الدولية العربية

المبحث الثاني: الوضعية الراهنة للقروض الدولية العربية

المبحث الثالث: دراسة حالة القروض الدولية في الجزائر

المبحث الرابع: دراسة العلاقة بين القروض الدولية والنتائج المحلي الخام.

المبحث الأول: نشأة القروض الدولية العربية

لقد اتصل التمويل الدولي في البلدان العربية كغيرها من البلدان بعملية التنمية الاقتصادية واحتياجاتها إلى الموارد المالية، حيث لجأت الدول العربية (تونس، الجزائر، المغرب، اليمن، سوريا، لبنان، مصر، الأردن، السودان) إلى الاقتراض الخارجي نتيجة لعدة أسباب، كما أن لهذا الاقتراض الدولي آثار جد وخيمة على الدول العربية المدينة، ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة القروض الدولية العربية وأسبابها والآثار الناتجة عنها.

المطلب الأول: تطور القروض الدولية العربية

مع بداية السبعينات أخذت تتبلور ملامح أزمة اقتصادية عالمية طويلة المدى قد تميزت بسمات جديدة، مثل انهيار نظام النقد الدولي وتعويم أسعار الصرف واشتعال حمى المضاربة على الذهب والعملات الأجنبية، وانتهاء عصر الرخص الشديد لمواد الطاقة، وتزايد نزعة التدويل التي قادتها الشركات متعددة الجنسيات.¹

مع نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات بدأ حجم الدين الخارجي للدول العربية بالتزايد بمعدلات كبيرة، بإضافة إلى زيادة واضحة في أعباء خدمة الديون نتيجة لحلول أجال سداد بعض هذه القروض، في الوقت الذي اتجهت فيه معظم موارد الدول العربية من النقد الأجنبي للانخفاض نتيجة لانخفاض أسعار النفط من جهة، ولانخفاض تحويلات العاملين بالدول المصدرة للنفط من جهة أخرى.

حتى بداية الثمانينات كانت القروض الدولية المستحقة على العالم العربي تشمل فقط الدول العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل، مما يعنى أن الدول العربية المصدرة للنفط لم تكن تدخل ضمن الدول المدينة، إلا أنه مع بداية هذا العقد الذي صاحبه انخفاض حاد في أسعار النفط فإن الديون امتدت لتشمل الدول العربية النفطية ماعدا الكويت والمملكة العربية السعودية.

لقد شهدت القروض الدولية العربية تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث زادت بأكثر من ثلاثة أضعاف الفترة (1986، 1980)، حيث ارتفع حجم القروض الدولية العربية حوالي 49، 48 بليون دولار عام 1980، ومن ثم إلى 79، 904 بليون دولار عام 1986، وتلازم ذلك الارتفاع مع تدرى أوضاع موازين المدفوعات العربية المقترضة من كثرة لجوئها إلى مصادر خارجية لتمويل العجز في تلك الموازين بغرض الاستمرار في المحافظة على المستويات من الأنفاق والاستيراد تفوق قدرة اقتصادياتها على تمويلها، وتأتي مصر والجزائر في مقدمة الدول العربية المدينة حيث شكلت ديونها حوالي 50% من إجمالي القروض

¹كامل علاوي الفتلاوي، عاطف لافي مرزوق، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص268.

الفصل الثالث:..... دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

العربية، ولا شك أن الارتفاع الملحوظ في الدين العام الخارجي لهذه الدول يشير إلى تدرى الوضع الخارجي لتلك الدول حيث تزايد اعتمادها على الاقتراض من الخارج.¹

و لقد شكلت القروض العربية ككل حوالي 10، 9% من إجمالي ديون الدول النامية عام 1970 انخفضت إلى 8، 2% عام 1982 من ثمة إلى 10.6%، لقد دخل أكثر من قطر عربي في دائرة الدول التي تطالب بإعادة جدولة ديونها، حيث تواجه بعض هذه الدول ضغوطا لتراجع عن برامجها التنموية وإحلالها ببرامج بديلة أخرى، مما يعتبر مؤشر هام على الاضطراب الواضح لدى الدول العربية إزاء المدفوعات الخارجية.

المطلب الثاني: أسباب اللجوء الدول العربية إلى القروض الدولية

لقد شهدت العديد من الدول العربية تطورات بارزة في ظاهرة الاقتراض الدولي حيث أصبح من أعقد القضايا المطروحة على الساحة الاقتصادية العربية نتيجة تزايد حجم القروض الدولية وبمعدلات مرتفعة نتيجة لمجموعة من الأسباب منها:

الأول: تتعلق باختلالات الداخلية وعدم رغبة الدول العربية في تخفيض المصروفات العامة والخاصة إلى مستوى الموارد المتاحة.

الثاني: تتعلق بتزايد واتساع القروض من البنوك التجارية و الدولية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة. بخصوص المجموعة الأولى من الأسباب التي تتعلق باختلالات الداخلية ويتمثل معظمها بالموارد المحلية لتحقيق النمو الاقتصادي الملائم، إن انخفاض صادرات الدول العربية من الموارد الأولية وعدم قدرتها على تخفيض نفقاتها إلى مستوى الموارد المتاحة نتيجة لتزايد النزعة الاستهلاكية أدى في نهاية الأمر إلى عجز حاد في الميزان التجاري، وبالتالي حدوث أزمة في النقد الأجنبي.

منذ مطلع الثمانينات واجهت الدول العربية تدهور في معدلات التبادل التجاري بينها وبين الأقطار الصناعية نتيجة للركود الاقتصادي في الدول الصناعية، مما تسبب في انخفاض صادرات الدول العربية من المواد الأولية، بالإضافة إلى تخمة السوق البترولية العالمية خلال هذه الفترة وبالتالي حدوث انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، ومن ثمة في عائدات الدول العربية النفطية في نفس الوقت.

بخصوص المجموعة الثانية من الأسباب، والتي تتعلق باتساع وتزايد القروض من البنوك التجارية والدولية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة خاصة على القروض قصيرة الأجل، حقيقة الأمر أن بعض البلدان العربية توسعت في الاقتراض فأخذت تعتمد بشكل متزايد على التدفقات الميسرة والغير ميسرة، اعتقادا منها أنها تستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة عن طريق الاقتراض الخارجي،²

¹جميل الطاهر، أزمة الديون الخارجية وأثارها على اقتصاديات العربية، دراسة تحليلية، مجلة علمية سنوية، جامعة الكويت، العدد الثالث، 1990، صص 168-170.
²المرجع السابق، صص 170-173.

الفصل الثالث:..... دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

وأدى الاتجاه إلى الاقتراض التجاري قصير الأجل وبفوائد مرتفعة إلى زيادة الأعباء المالية على بعض الدول العربية مثل: مصر و المغرب و الجزائر. لاستخدام معظم القروض قصيرة الأجل التي حصلت عليها في تمويل المشروعات الاستثمارية تعطى مردودا على المدى الطويل وهو ما عرض قدرة تلك البلدان على سداد ديونها الخارجية إلى التدهور باستمرار، كما أن هناك جانب كبيرا من المشروعات الاستثمارية التي تم تمويلها بقروض خارجية لم يتم تقييمها وفق للقواعد العملية المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية لتحديد مقدار العائد والتكلفة قبل تنفيذها.¹

المطلب الثالث: أثار القروض الدولية على اقتصاديات الدول العربية المقترضة

تعددت أثار القروض الدولية على اقتصاديات الدول العربية المترتبة على تطور حجم هذه القروض وعلى التزام الدول العربية المدينة بتسديد خدمات ديونها و تتمثل هذه الآثار في:

1. أثر القروض الدولية على موازين مدفوعات الدول العربية

عانت الدول العربية من وجود عجز في موازين مدفوعاتها و رغم أن هناك عدة عوامل مسؤولة عن هذا العجز، إلا أن زيادة حجم القروض الدولية و ما ترتب عليها من أعباء تعتبر إلى حد ما أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذا العجز المستمر، حيث استمر ميزان المدفوعات في التدهور خلال السنوات الأخيرة بما فيها الدول النفطية، حيث تحول الموقف الكلي لموازين مدفوعاتها من فائض بلغ 16 بليون دولار عام 1980 إلى عجز بلغ 3,5 بليون دولار عام 1984 و من ثم إلى عجز ب 9,32 بليون دولار عام 1986، ويرجع السبب في تدهور الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى انخفاض أسعار النفط و ما صاحبه من انخفاض ملحوظ في فائض موازين الدول النفطية التجارية، لاشك أن موازين الدول العربية الغير نفطية لا تزال تعاني بصفة عامة من اختلالات مزمنة تتمثل في توالي ظهور العجز في الموازين التجارية والجارية الأمر الذي يؤدي إلى استمرار البحث عن مصادر للتمويل و إلى الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الاختلالات التي تقف وراء العجز.

2. أثر القروض الدولية على قدرة الدول العربية على الاستيراد

لاشك إن خدمة القروض الدولية تستنزف جزء هاما من حصيللة صادرات الدول العربية السنوية، حيث بلغت نسبة خدمة الدين و الصادرات حوالي 13,4 % عام 1986، مما يعني أن جزء مهم من حصيللة الصادرات يدفع للدول المدينة على شكل أقساط و فوائد على الديون الخارجية العربية، حصيللة الصادرات من جهة تؤثر و بشكل رئيسي على قدرة الدول على الاستيراد و الذي يؤثر بدوره على مستويات الاستهلاك

¹عزيزة بن سميحة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية (الأسباب والحلول)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص55.

الفصل الثالث:..... دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

والاستثمار، لهذا كلما تزايد حجم المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الديون الخارجية كلما انخفضت موارد الدول المتاحة من النقد الأجنبي لتمويل وارداتها.¹

يمكن قياس قدرة الدول على الاستيراد من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الصادرات} - (\text{خدمة الدين} + \text{تحويلات الارياح})}{\text{متوسط سعر الواردات}} = \text{القدرة الذاتية على الاستيراد}$$

و هذا يعني أنه كلما زادت أعباء خدمة الديون كلما انخفضت القدرة الذاتية على الاستيراد، بمعنى آخر كلما زاد حجم الفوائد و الأقساط التي تدفع للدول المدينة كلما انخفضت المبالغ المتبقية من حصيللة الصادرات التي تخصص للواردات.

3. أثر القروض الدولية على احتياطات الدولية الدول العربية:

لاشك إن زيادة أعباء خدمة الديون الخارجية العربية مع انخفاض حصيللة صادرات أو بالأحرى النقد الأجنبي أدى إلى انخفاض حجم الاحتياطات الدولية للدول العربية، حيث يعكس انخفاض احتياطات الخارجية للدول العربية خلال عام 1986 ضعف أداء موازين المدفوعات مثلا بالنسبة للدول النفطية انخفضت نسبة الاحتياطات الدولية للواردات من 86% عام 1985 إلى 82% عام 1986 بالنسبة للدول الغير نفطية قد بلغت نسبة الاحتياطات إلى الواردات حوالي 13% مما يعني أن لدى دول هذه المجموعة من الاحتياطات الخارجية خلال عام 1986 فيكفي لتغطية واردات 47 يوم فقط.

لقد انخفضت حجم الاحتياطات الدولية في الدول العربية بشكل عام من 56,17 بليون دولار عام 1982 إلى 40,86 بليون دولار عام 1986 في نفس الوقت ارتفع حجم أعباء خدمة الديون العربية من 8,98 بليون دولار عام 1982 إلى 10,76 بليون دولار عام 1986، هذا فأن أعباء خدمة الديون الخارجية (أقساط + الفوائد) تؤدي إلى تخفيض الاحتياطات الخارجية للدول العربية، مما يؤدي بالتالي إلى انخفاض الاحتياطات الخارجية للواردات من ثم إلى إضعاف قدرة هذه الدول على الاستيراد، سواء من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي للدول المدينة.²

¹جميل الطاهر، أزمة الديون الخارجية و آثارها على اقتصاديات العربية، مرجع سبق ذكره، ص-ص 187 - 189.
²المرجع السابق، ص-ص 192-194.

المبحث الثاني: الوضعية الراهنة للقروض الدولية العربية

لجأت مختلف البلدان العربية إلى مصادر التمويل الدولية بغرض الحصول على القروض من أجل مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التغلب على الصعوبات التي تعانيها موازين مدفوعاتها. ولقد ساهمت عوامل كثيرة في زيادة اقتراض الدول العربية من مختلف المصادر الخارجية المتاحة، وأدى ذلك التطور الهائل في حجم القروض الدولية وأعبائها وتبعيتها الاقتصادية بسبب هذه الديون الخارجية.

المطلب الأول: تطور حجم القروض الدولية العربية

على ضوء زيادة الاحتياجات التمويلية ، اتجهت الدول العربية لإتباع مجموعة من السياسات والاستراتيجيات من شأنها تنمية الأسواق المحلية لاستيعاب المعروض من أدوات الدين الحكومية، وعليه شهدت الدول العربية الأكثر استئدانة أزمة حقيقة، جعلتها في عجز تام عن تسديد كامل التزاماتها الخارجية، وهذا ما نتج عنه ضغوطات اقتصادية عديدة، حيث أنه ساهمت في ارتفاع حجم الاقتراض الخارجي نحو مستويات مختلفة، والأمر الذي يبينه الجدول أدناه الذي يعطينا صورة واضحة خلال الفترة الممتدة (2008_2019).

الجدول رقم 1: تطور حجم القروض الدولية والخدمات للدول العربية المقترضة (2008-2019)

الوحدة: مليون دولار

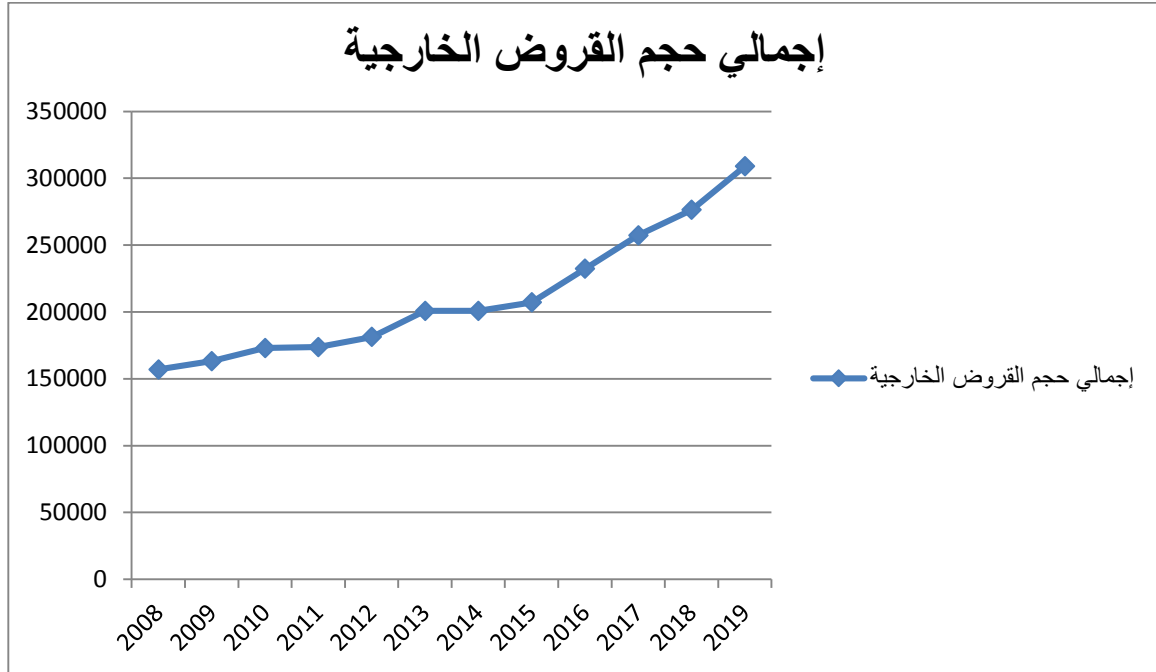
السنوات	إجمالي حجم القروض الدولية	إجمالي خدمات القروض الدولية
2008	157,009	17، 681
2009	199، 163	14، 543
2010	010، 173	14، 633.0
2011	774، 173	15، 907.0
2012	261.7، 181	14، 446.0
2013	731.5، 200	13، 496.4
2014	762.1، 200	16، 406.5
2015	122.2، 207	16، 731.7
2016	334.0، 232	18، 888.3
2017	297.4، 257	25، 929.4
2018	365.1، 276	20، 707.8
2019	869.4، 308	24، 699.6

المصدر: صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة خلال الفترة (2008-2019).

الفصل الثالث:.....دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

يبين هذا الجدول إلقاء الضوء على تطور الاقتراض الدولي للدول العربية ،وذلك بالمقارنة مع إجمالي حجم القروض الدولية وإجمالي خدمات القروض الدولية خلال السنوات (2008-2019).

الشكل رقم 1: تطور القروض الدولية لدول العربية المقترضة خلال الفترة (2008-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا للجدول رقم (1).

من التمثيل البياني أعلاه نلاحظ ما يلي:

شهدت الأشهر الأولى من عام 2008 ارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية، مما أدى إلى زيادة العجز في الموازنات العامة في العديد من الدول المقترضة وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي من قبل عدة دول عربية مما ساهم في ارتفاع مديونيتها العامة الخارجية حيث بلغ حجم القروض الدولية لدول العربية في عام 2009 إلى 163، 199 مليون دولار، وهناك ارتفاع تدريجي بين السنوات 2010 إلى عام 2012 مما انعكس بصورة سلبية على مؤشرات الاقتصادية لحجم القروض الدولية، وفيما يخص اقتصاديات الدول العربية فقد تأثر بالوضع المالي بها لعدة عوامل خلال عام 2017، منها تطورات في أسعار النفط العالمية، مما يبين لنا أن ارتفاع الرصيد القائم للقروض الدولية حافظ على استمراره ليبلغ خلال سنة 2019 حوالي 308، 869.4 مليون دولار وذلك بسبب تباطؤ نمو الإيرادات العامة وتراجع الإيرادات النفطية كذلك تدفقات المنح الخارجية.

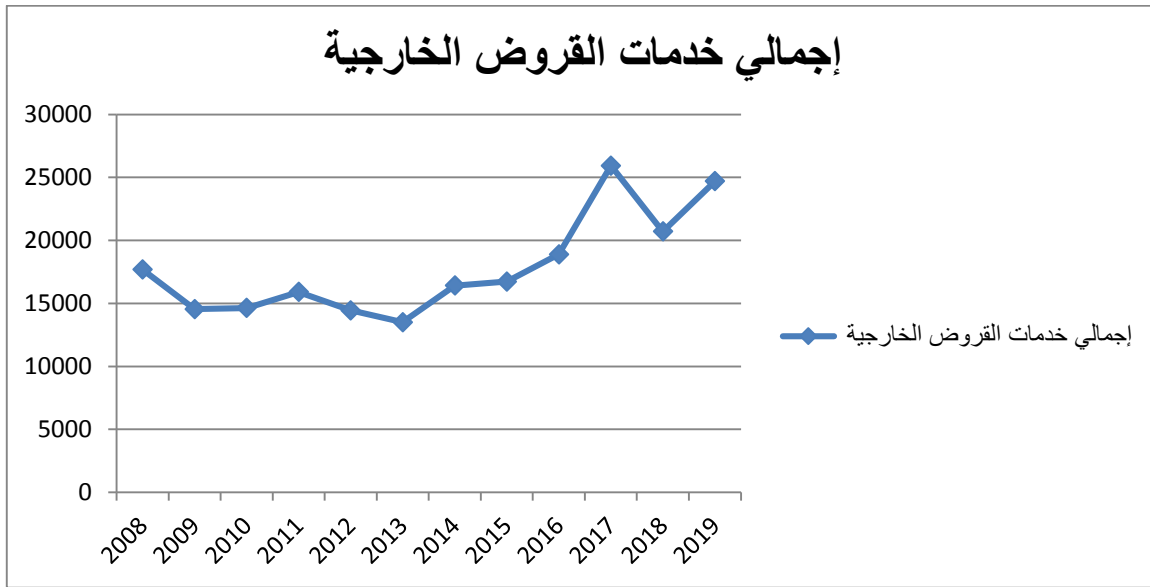
المطلب الثاني: تطور خدمات القروض الدولية العربية

إن الظروف الاقتصادية والمالية التي مرت بها الدول العربية كانت من أحد أسباب التخلف التنموي لهذه الدول ودخولها في عملية الاقتراض الخارجي وما نتج عنه من تعميق تبعيتها وارتباطها بالدول الدائنة في ظل علاقات تبادل غير متكافئة جسدها مضمون الإصلاح الاقتصادي القائم تحت مسؤولية المؤسسات المالية الدولية .

1- تطور خدمات القروض الدولية خلال الفترة 2008-2019

إثر الارتفاع الذي شهده حجم القروض الدولية لأكثر الدول العربية استدانة، وذلك خلال الفترة (2008-2019) شاهدت الخدمات في المقابل ارتفاعا وهذا حسب بيانات الجدول رقم(1)، الذي يبين لنا التطور الحاصل في خدمات القروض الدولية للدول العربية خلال الفترة(2008-2019) ويمكننا ملاحظة تطور خدمات القروض الدولية لدول العربية المقترضة خلال الفترة (2008-2019) من خلال التمثيل البياني الآتي:

الشكل رقم 2: تطور خدمات القروض الدولية لدول العربية المقترضة (2008-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا لبيانات الجدول رقم(1).

من التمثيل البياني أعلاه نلاحظ:

شهدت خدمات القروض الدولية للدول العربية والمقترضة عام 2008 بلغت 17، 681 مليون دولار، ثم انخفضت في عام 2009 لتبلغ 14، 543 مليون دولار، ثم تعاود الارتفاع خلال عام 2010-2011 بنسبة 14، 633 مليون دولار و 15، 907.0 مليون دولار على التوالي، ثم انخفضت خلال عام 2012 لتبلغ 14، 467.0 مليون دولار بسبب انخفاض خدمة الديون الخارجية لكل من لبنان والجزائر، سوريا، تونس، ، بنسب متفاوتة واستمرت في الانخفاض لتبلغ 13، 496.4 مليون دولار في عام 2013 ثم تعاود الارتفاع في

عام 2014 و 2015 حوالي 16، 406.5 مليون دولار و 16، 731.7 مليون دولار ثم استمرت في الارتفاع التدريجي الإجمالي لخدمة القرض الخارجي إلى غاية 2017، ثم تراجعت بشكل بسيط في الدول العربية المقترضة في عام 2018 حوالي 20، 7078 مليون دولار ثم يعاود الارتفاع في عام 2019 حوالي 24، 6996 مليون دولار.

2- طاقة الدول العربية على خدمة قروضها

نقصد بطاقة الدول العربية على خدمة قروضها الخارجية مدى مقدرة الاقتصاد الوطني على توفير الأموال الكافية لمواجهة اتجاهات الدفع الخارجي، التي نشأت عن اعتمادها على القروض الدولية ومدى تأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية بالداخل، مع العلم أن مبالغ خدمة الدين الخارجي تمثل جزء من الناتج الوطني، الذي كان من الممكن أن يوجه إلى زيادة الاستهلاك أو لزيادة معدلات النمو وبالتالي لرفع معدل النمو. إذ يمكن النظر إلى مدفوعات خدمة القرض الخارجي على أنه اقتطاع من الموارد الموجهة للاستهلاك أو الاستثمار، كلما استطاع الاقتصاد الوطني أن يوفر الموارد اللازمة لخدمة أعباء ديونه خدمة خارجية بسهولة ودون أن تتأثر مستويات الاستهلاك والاستثمار، كلما دل ذلك على قوة الاقتصاد الوطني على خدمة ديونه الخارجية.

وبغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي، وإمكانية استمراريته في القيام بذلك كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية مديونيته الخارجية بعائدات صادراته.

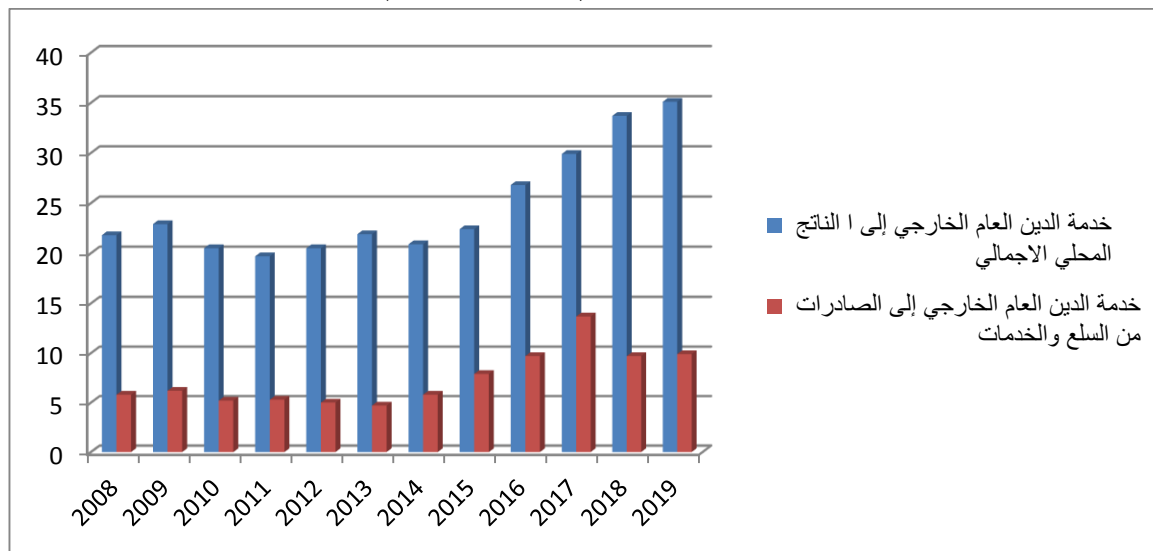
الفصل الثالث:.....دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

الجدول رقم (2): تطور نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى الصادرات من السلع والخدمات (2008-2019). الوحدة نسبة مئوية

السنوات	خدمة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات
2008	21,8	5,8
2009	22,9	6,2
2010	20,50	5,2
2011	19,7	5,3
2012	20,5	5,0
2013	21,9	4,7
2014	20,9	5,8
2015	22,4	7,9
2016	26,8	9,7
2017	29,9	13,7
2018	33,7	9,7
2019	35,1	9,9

المصدر: صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة(2008-2019).

الشكل رقم 3: تطور نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى الصادرات من السلع والخدمات (2008-2019).



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2).

الفصل الثالث:..... دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

ومن أهم الملاحظات التي يمكننا أن نشير إليها من خلال الشكل أعلاه حول تطور نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج الإجمالي المحلي ونسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة (2008-2019) ما يلي:

فيما يتعلق مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2008-2019) في الدول العربية المقترضة كان تتراوح نسبته في عام 2008 حوالي 21,8%، ليرتفع بعدها في عام 2009 إلى 22,9% وبعدها نلاحظ انخفاض طفيف خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى 2011 وهو أدنى مستوى يصل إليه خلال أكثر من عقدين حيث بلغت نسبته 19,7%، ثم يعود للارتفاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة مقابل الناتج المحلي الإجمالي خلال 2012 و2013 ليصل إلى 21,9%، ثم ينخفض في عام 2014 ويعود للارتفاع بعدها خلال عام 2015 ويستمر في ذلك إلى غاية 2019.

بالنسبة لمؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات خلال فترة 2008 و2009 نلاحظ ارتفاع طفيف من 5,8% إلى 6,2%، ثم يعاود الانخفاض من 2010 إلى 2013 ليبلغ 4,7% وهي أدنى قيمة يصل إليها خلال هذه الفترة نتيجة انخفاض إجمالي خدمة المديونية الخارجية العربية، ثم يرتفع ارتفاع مستمر من 2014 إلى 2017 ليبلغ 13,7% كأعلى نسبة يصل إليها، ويعود ذلك إلى تسارع وتيرة نمو خدمة الدين العام الخارجي لدول العربية المقترضة مقارنة بتباطؤ وتيرة نمو الصادرات السلع والخدمات، ثم يعود للانخفاض في سنة 2018 بـ 9,7%، ثم يرتفع ارتفاع طفيف في سنة 2019 حيث قدر بنسبة 9,9%.

المطلب الثالث: مقترحات حل مشكلة المديونية الخارجية لدول العربية

طرحت أطراف عدة العديد من المقترحات لحل مشكلة المديونية الخارجية للدول من خلال دور وساطة المصارف في سباق التنمية التي ترافقها القنوات التقليدية للمعونة الرسمية للدول المتقدمة أو الإقراض من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاستثمار المباشر وإصدار السندات.

أولاً: إجراءات الحكومية متعددة الأطراف: تمثلت فيما يلي:

أهمها ما نجدها في عدة مقترحات ومخططات: مخطط بيكر قصد العودة إلى النمو السليم الدائم للخروج من أزمة الاقتراض، مخطط برادي طلب بتخطيط مبلغ المديونية الخارجية للبلدان النامية عن طريق الإلغاءات المخططة لالتزاماتها إزاء الدائنين وتخفيض أسعار الفائدة لديون البلدان النامية إزاء المصارف التجارية ومنح قروض مصرفية جديدة، مقترح تورنتو الذي طرح عدة مبادرات لتخفيف من المديونية للبلدان الأكثر فقراً والتي كانت معظمها إن لم نقل كلها بإفريقيا بإلغاء 30% من الأقساط لخدمة الديون المستحقة مع إعادة جدولة الباقي وتمديد أجل استحقاق المالية وتخفيض معدلات الفائدة إلى مستوى أقل من معدلات السوق. ونضيف مقترحات أخرى كثيرة كمقترحات لحل أزمة المديونية كخطة ميتران وخطة ميزاوا "وزير مالية ياباني".
ونلخص منها: ¹

¹ شاعة عبد القادر، المديونية الخارجية لدول النامية بين إعادة الجدولة والدفع المسبق مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد 4، ديسمبر 2010، ص 181.

الفصل الثالث:..... دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

- القبول بمبدأ المسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين وضرورة وجود آلية تكفل بمساعدة الدول المدينة
- إضافة قروض مصرفية.
- تخفيض مبلغ المديونية.
- تخفيض أسعار الفائدة لديون البلدان النامية إزاء المصارف التجارية.
- المعاملة الخاصة للدول الفقيرة.
- قيام مؤسسات الدولية بشراء ديون مصرفية.
- إقامة وتأسيس مؤسسات إقراض يرجع لها كحل لأخير للمشكلة عند الفصل الوسائل الأخرى.

ثانيا: تدابير حكومية من الدائنين (تدابير الحكومات الدائنة): منها:

- إلغاء بعض الديون الخارجية للدول المفضلة و إيجاد الفقيرة منها خاصة إلغاء تلك الديون التي مولت بعض المشروعات الإنتاجية الفاشلة، الديون التي مولت المشروعات التي فشلت بسبب ظروف طارئة، تخرج عن إرادة الدولة المدينة كالحروب والزلازل والفيضانات والديون العسكرية.
- تخفيف العوائق التجارية بتشجيع صادرات الدول المدينة.
- تخفيف أسعار الفائدة في السوق الدولية وتقديم المعونات المالية.

ثالثا: تدابير حكومية وإجراءات الحكومات المدينة: تتمثل فيما يلي: ¹

تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي.
وجلب استثمارات الأجنبية المباشرة.

رابعا: مقترح إعادة جدولة الديون الخارجية:

يقصد بإعادة جدولة الدين الخارجي لجوء البلد المدين إلى دائنيه لكي يطلب منهم الدخول في مفاوضات للاتفاق على تأجيل السداد سواء من أصل مدين أو الفوائد أو هما معا بسبب المشاكل التي تصادف البلد في الوفاء بخدمة دينه الخارجي في الآجال المحددة إضافة لتدهور حصيلته صادراته والهدف من ذلك هو إعطاء نفس جديدة لدولة المدينة، وإعطاء الدولة المدينة وقت يسمح لها بإصلاح وضعها قصد التسديد لاحقا. فعندما تصل مديونية أي بلد إلى مستويات غير قابلة للاستدامة فإنه يحصل أزمة مديونية ترغم البلد إلى المفاوضات مع الدائنين حول تغيير جدول السداد لإعادة ترتيب المستحقات بشكل يسمح له باستدامة المديونية ودفع المستحقات، ولكن قد لا تؤدي إعادة الجدولة إلى تخفيض قيمة الدين العام.

إعادة الجدولة الديون الخارجية هي عملية يقصد بها إعطاء نفس جديد لمالية الدولة المدينة، أي تغيير تواريخ استحقاق الدين وتأجيل السداد، حيث تقرر الدولة الدائنة منح الدولة المدينة آجال إضافية. وبهذه الطريقة يمكن لدولة الدائنة أن تحصل على أموالها بدلا من توقف النهائي لدولة المدينة عن الدفع، وفي الوقت نفسه تستفيد الدولة المدينة عن فترة تأجيل بترتيب أوضاعها المالية والتجارية وأهمها معالجة العجز المالي الذي هو سبب اللجوء إلى التمويل الخارجي ومن ثم الوقوع في الدين.

¹ شاعة عبد القادر، مرجع سابق، ص183.

خامسا: مقترح الدفع المسبق للديون الخارجية:

لا يختلف أحد أن سياسة الدفع المسبق للمديونية هي أكثر فعالية من سياسة إعادة الجدولة لها سواء على المستوى المؤسسات أو على المستوى الكلي، فسياسة الدفع المسبق للديون تعبر عن الوضعية يسر، بينما سياسة إعادة الجدولة يعبر عن حالة معاكسة.¹

المبحث الثالث: دراسة حالة القروض الدولية في الجزائر

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية، حيث فتحت الأسواق المالية والنقدية الأجنبية على مصرعها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدها الحكومة وهناك عدة عوامل داخلية وخارجية أسهمت في ارتفاع الديون الخارجية في الجزائر.

المطلب الأول: المسار التاريخي للقروض الدولية الجزائرية

في محاولتنا لدراسة تطور القروض الدولية للجزائر، أخذنا بعين الاعتبار أهم التطورات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الجزائر، حيث عرفت الجزائر مرحلة انتقالية تمتد من سنة 1962، حيث تمت هذه المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصاد الاشتراكي، خلال هذه الفترة وضع ما يسمى بالتسيير الذاتي، فتم تكوين مؤسسات عمومية، وتأميم عدة مؤسسات خاصة. وقد سيرت هذه المؤسسات العمومية من طرف مسؤولين معنيين مركزيا، لم يكن لهم اتصال مباشر بميدان التسيير الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج، وخاصة في ميدان الزراعة، وعرف العرض عجزا كبيرا وأصبح يستورد من الخارج جزء هام من الاحتياجات يمكن القول أنها كانت بداية الارتباط المالي بالخارج، لجأت الجزائر إلى الاقتراض من أجل تمويل الواردات.

كان طبيعيا أن تلجأ الجزائر إلى القروض الدولية لتمويل برامج تنميتها بسبب عدم توفر رؤوس الأموال الداخلية الكافية والانهيار الذي عرفه الاقتصاد الجزائري على اثر رحيل المستعمر، حيث أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات الذي يشكل 95% من إيرادات الصادرات الإجمالية للجزائر لعلها تستجيب لصدمات الخارجية كما أثر على قدرتها التمويلية وحاجتها في الاستدانة الخارجية.²

المطلب الثاني: أسباب القروض الدولية في الجزائر

العوامل الداخلية: تمثلت في ما يلي:

- في السبعينات كان نموذج التنمية يتطلب كثافة كبيرة من رأس المال بارتكازه على تكنولوجيا متقدمة وسلع وسطية لأزمة لتشغيل، هذا يحفز على الاستدانة من الخارج لأنه يفوق الطاقة المحلية لتمويل.
- أما في الثمانينات مع استمرار ظاهرة التضخم، والانخفاض الملموس في النمو الناتج الداخلي الإجمالي، كل ذلك أدى إلى لجوء أكثر إلى الاقتراض بمعدلات كبيرة لتمويل المشاريع العالقة.

¹شاعة عبد القادر، مرجع سابق، ص 185.

²كواحلة يمينية، تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية -18(1)، جامعة علي لونيبي جامعة البليلة 2، ص6.

الفصل الثالث:.....دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

- سوء توظيف القروض، لأن في معظم الأوقات اقترنت عملية الاقتراض بزيادة في الاستهلاك الترفيهي وخاصة من قبل أصحاب النفوذ.
- العجز المستمر في ميزان المدفوعات، لأن الاستدانة المفرطة أثرت على قطاع التجارة الخارجية وعلى مستوى السياسة النقدية مما أدى إلى زيادة الواردات السلعية على حساب الصادرات وقد أدى هذا الاختلال التجاري إلى عجز متواصل في ميزان المدفوعات.

العوامل الخارجية: يمكن حصرها في ما يلي:

- ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة أعبائها الحقيقية.
- انخفاض الأسعار العالمية أي بمعنى ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار المواد المصدرة كالبتترول يؤدي بشكل مباشر إلى عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد بدوره من الميل إلى الاستدانة الخارجية مما يؤدي إلى إضعاف قدرة البلاد على الوفاء أعباء ديونها وهذا ما يعرف بتدهور التبادل التجاري للبلدان المدينة.
- الركود التضخمي السائد في العالم الرأس مالي الذي اثر كثيرا في الأوضاع المالية بانخفاض حجم العملات الأجنبية في فترة تزايدت فيها مدفوعات خدمة الدين أدى إلى ظهور صعوبات على مستوى الاقتراض الخارجي.

ويرجع ارتفاع نسبة خدمات الدين خلال مرحلة الأزمة إلى أربعة عوامل رئيسية:

- ✓ انخفاض إيرادات الصادرات المحروقات بسبب انخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.
- ✓ تغيرات أسعار صرف الدولار بالنسبة للجزائر، حيث تقدر نسبة صادرات المحروقات إلى الصادرات الكلية 95%.
- ✓ ارتفاع قيمة الواردات، نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة، وارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة، حيث سجلت الجزائر عجزا كبيرا في هذا المجال، كما أن مشتريات الجزائر بالعملات غير الدولار تمثل أكثر من 60%.
- ✓ ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة، في صالح الدول المصنعة، في المقابل معدل فائدة حقيقي سالب في الدول النامية.

المطلب الثالث: تطور القروض الدولية في الجزائر خلال فترة 1990-2019

الجزائر من بين العديد من الدول العربية التي اتبعت سياسة ائتمانية تفوق قدراتها بالإضافة إلى ضعف الادخار المحلي فكا الحل من أجل التمويل هو اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، حيث عرفت الجزائر خلال فترة التسعينيات تذبذب في مديونيتها الخارجية مما دفعنا إلى تقسيم هذا المطلب إلى فترتين تتمثل فيما يلي:

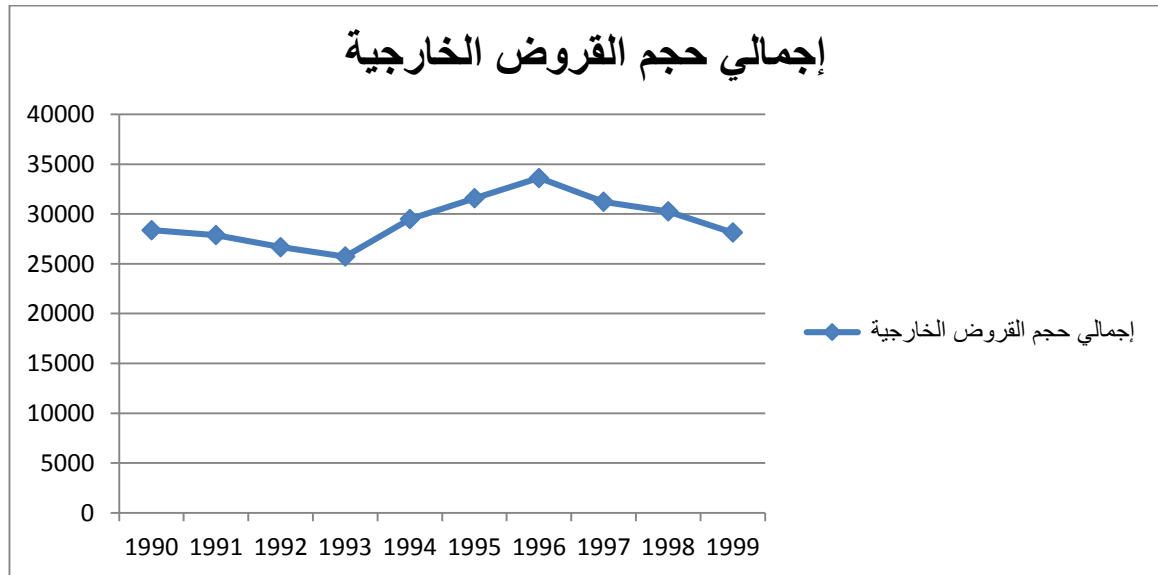
أولاً: الفترة الأولى: (1990-1999)

الجدول رقم 3: تطور حجم القروض الدولية الجزائرية خلال الفترة 1990_ 1999

السنوات	إجمالي حجم القروض الدولية
1990	28.379
1991	27.875
1992	26.678
1993	25.724
1994	29.486
1995	31.573
1996	33.615
1997	31.222
1998	30.261
1999	28.140

المصدر: تقرير بنك الجزائر (1990_1999).

الشكل رقم 4: تطور حجم القروض الدولية في الجزائر (1990_1999)



المصدر: من إعداد الطالبتين واعتمادا على بيانات الجدول رقم (3).

من التمثيل البياني أعلاه نلاحظ ما يلي:

الفصل الثالث:.....دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

مرت المديونية الخارجية للجزائر بعدة مراحل من سنة 1990 إلى غاية 1999 تتلخص فيما يلي:

المرحلة الأولى: من 1990 إلى 1993 في هذه المرحلة انخفض إجمالي حجم القروض الدولية بوتيرة منخفضة إذا انتقل من 28.379 مليون دولار سنة 1990 إلى 25.724 مليون دولار سنة 1993 إذ تميزت هذه المرحلة بانخفاض أسعار البترول مما نتج عنه تراجع معدل النمو الاقتصادي وتزايد وتيرة التضخم كما انخفضت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة وتجاوزت خدمات المديونية الخارجية وهذا كله ناتج على إثر الاهتزازات السياسية التي شهدتها البلاد والتي دفعت بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي بغرض الاقتراض.

المرحلة الثانية: من 1994 إلى 1999 ليعرف بعد ذلك ارتفاعا طفيفا في عام 1994، ثم استمر في الارتفاع خلال تلك الفترة ليصل في عام 1996 قيمة 33.615 مليون دولار كما تميزت هذه المرحلة بمجهودات كبيرة تخص التصحيح الهيكلي للاقتصاد فلجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي من أجل دعم ميزان المدفوعات ، كما أن اتفاق إعادة جدولة القروض التي أبرمتها مع نادي باريس في عام 1994 بلغ 29,486 مليون دولار ، ساهم من خفض معدل خدمة الدين ، ويعود الانخفاض التدريجي خلال الفترة الممتدة ما بين 1997 إلى 1999 نقطة تحول في وضع المديونية الخارجية الجزائرية ليصل في هذه الأخيرة قيمة 28.140 مليون دولار.

ثانيا: الفترة الثانية: (2000-2019)

الجدول رقم 4: حجم القروض الدولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) الوحدة: مليون دولار

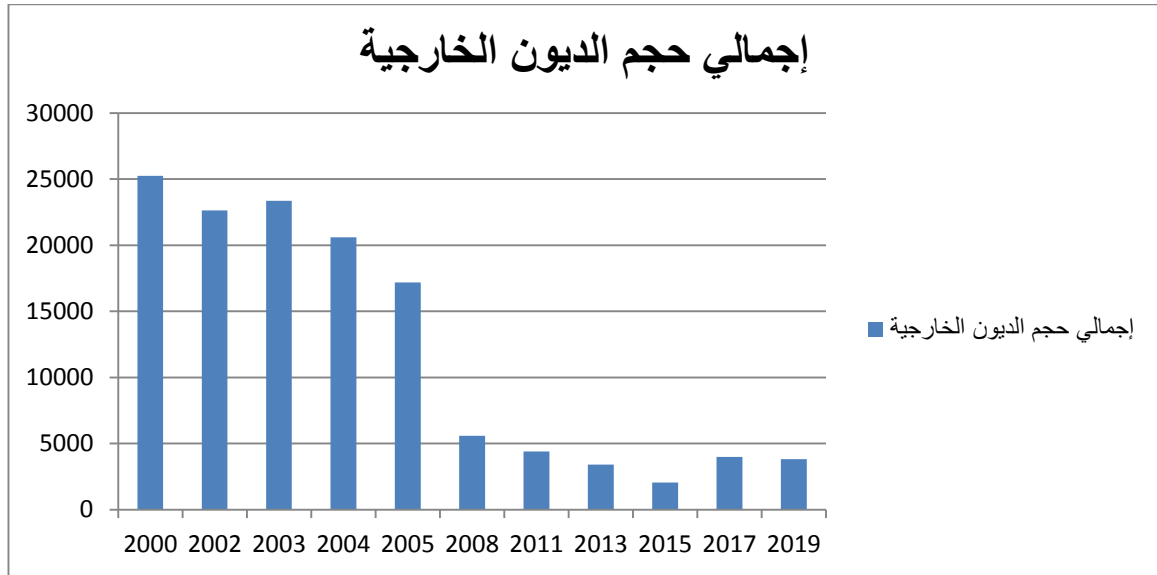
السنوات	إجمالي حجم الديون الخارجية
2000	25.261.0
2002	22.642.0
2003	23.353.0
2004	20.600.0
2005	17.191.0
2008	5.586
2011	4.405
2013	3.397.0
2015	2.046.0
2017	3.988.9
2019	3.832.0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة(2000-2019).

ولمعرفة مدى تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2019) بالتمثيل البياني

التالي:

الشكل رقم 5: تطور القروض الدولية الجزائرية (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا لبيانات الجدول رقم (4).

من خلال الشكل البياني أعلاه تبين لنا:

بلغ حجم القروض الدولية في الجزائر خلال سنة 2000 حوالي 25.261 مليون دولار، ثم انخفض عام 2002 ليصل إلى 22.612 مليون دولار، ثم يعاود الارتفاع سنة 2003، كما نرى هناك انخفاض تدريجي ما بين عام 2004 إلى 2005 ما بين 20.600 إلى 14.191 مليون دولار ويرجع هذا إلى قرار الجزائر بخصوص التوقف عن الإقراض، وكذلك استخدامها إلى جزء من عوائد الصادرات النفطية في سداد المديونيتها الخارجية، ويستمر في الانخفاض في عام 2008 إلى عام 2015 بمبلغ 5.586 إلى 2.046 مليون دولار لأن الجزائر كانت مصممة لتخلص من هذا العبء، وانخفاض أسعار النفط خلال نفس السنة حد من قدرة الحكومة الجزائرية على تخفيض الدين الخارجي. كما نرى ارتفاع تدريجي في حجم القروض الدولية خلال عام 2017 3.988.9 مليون دولار، ويليه انخفاض طفيف في عام 2019 يقدر 3.332 مليون دولار.

المطلب الرابع: تطور خدمات القروض الدولية الجزائرية خلال الفترة 2000-2019

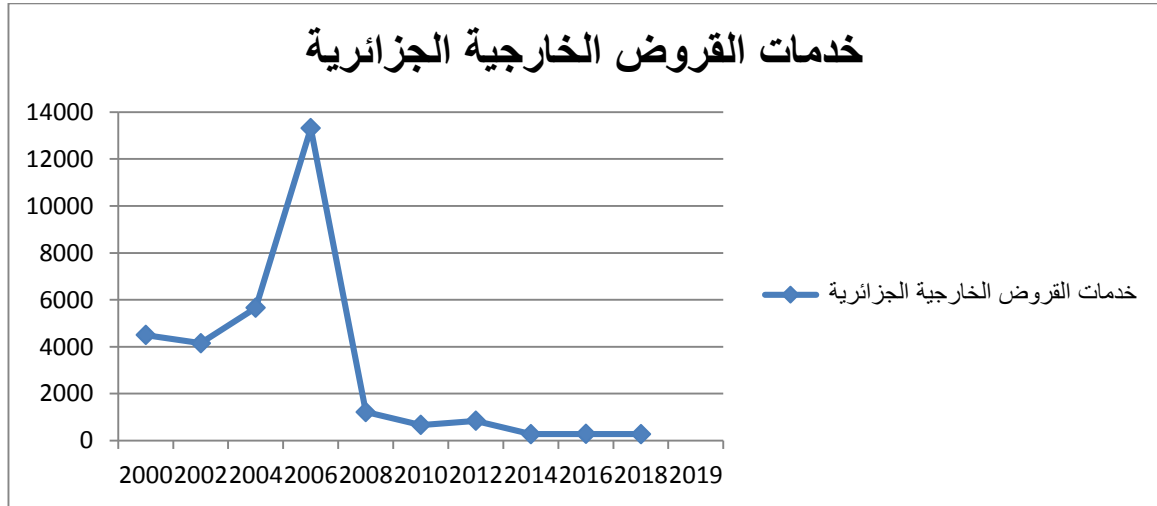
الجدول رقم 5: تطور خدمات ومؤشرات القروض الدولية الجزائرية خلال فترة (2000-2019).

السنوات	خدمات القروض الدولية الجزائرية
2000	4.500.0
2002	4.150.0
2004	5.658.0
2006	13.314
2008	1.218
2010	667
2012	844.0
2014	273.0
2016	281.3
2018	273.7
2019	259.6

المصدر: صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة.

وعليه يمكننا معرفة تطور خدمات القروض الدولية الجزائرية خلال الفترة (2000-2019) من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم 6: خدمات القروض الدولية الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا للجدول رقم (5).

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ:

لخدمات القروض الدولية الجزائرية نلاحظ أنها بلغت في عام 2000 حوالي 4.5000 مليون دولار، ثم لتتخفف في سنة 2002 لتعاود الارتفاع مرة أخرى في سنة 2004 لتبلغ حوالي 5.658.0 مليون دولار، واستمرت في الارتفاع لتصل إلى 13.314 مليون دولار وتعتبر أعلى نسبة وصلت إليها الجزائر خلال هذه الفترة كونها مرحلة استثنائية قامت فيها الجزائر بالسداد المبكر للجزء كبير من مديونيتها الخارجية، الذي تطلب سداد هذه الديون دفعة واحدة عقب الطلب الذي تقدمت به الجزائر إلى الهيئات الدائنة، ثم نلاحظ انخفاض

الفصل الثالث:.....دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

كبير في عام 2008 ليصل إلى 1.218 مليون دولار، ثم يعاود الانخفاض المستمر إلى غاية سنة 2019 بمبلغ 259.6 مليون دولار.

المبحث الرابع: دراسة علاقة القروض الدولية بالنتائج المحلي الخام في الجزائر

المطلب الأول: مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2008_2019)

لإظهار مدى تطور القروض الدولية في الجزائر، سوف نقوم بدراسة المؤشرات الأساسية التي تظهر مدى اعتماد الجزائر على هذه القروض من خلال ما يلي :

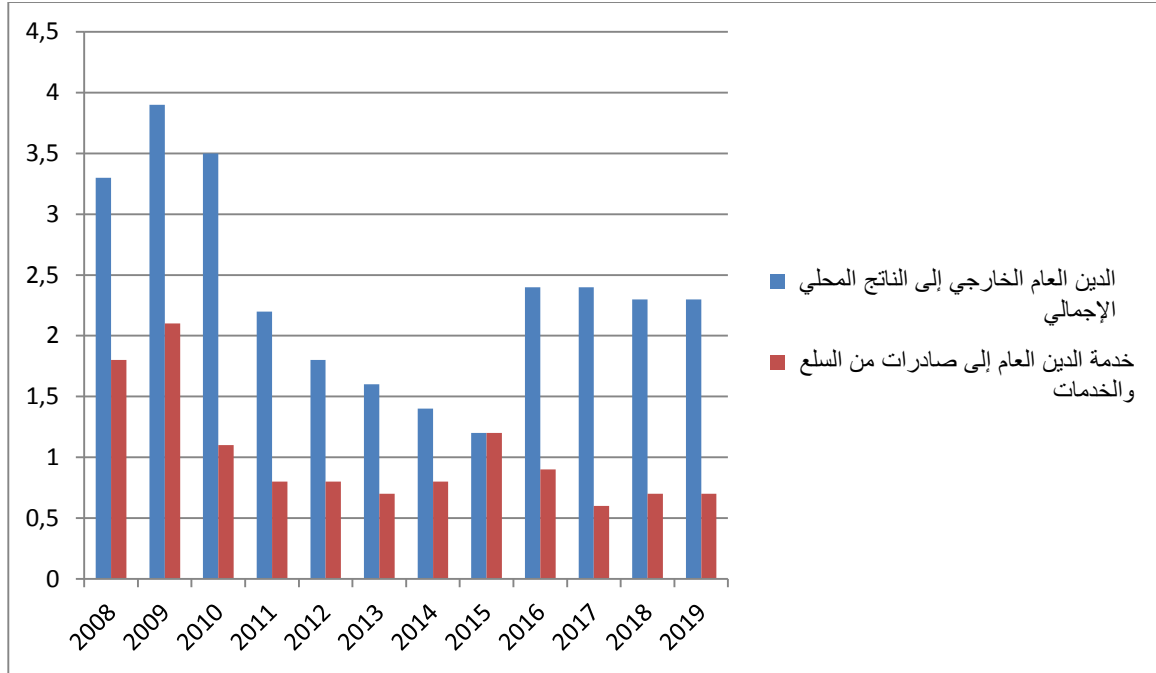
الجدول رقم 6: تطور نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة الممتدة من (2008_2019) الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	خدمة الدين العام إلى صادرات من السلع والخدمات
2008	3,3	1,8
2009	3,9	2,1
2010	3,5	1,1
2011	2,2	0,8
2012	1,8	0,8
2013	1,6	0,7
2014	1,4	0,8
2015	1,2	1,2
2016	2,4	0,9
2017	2,4	0,6
2018	2,3	0,7
2019	2.3	0,7

المصدر: صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة (2008-2019).

ويمكننا معرفة تطور مؤشرات خدمة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وخدمة الدين العام إلى الصادرات من السلع والخدمات خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم7: تطور نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة الممتدة من (2008_2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم(6).

ومن الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

خلال عام 2008 بلغت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي قيمة 3,3% لترتفع في سنة 2009 إلى 3,9% كأعلى نسبة تصل إليها، بعدها نرى أن هناك انخفاض تدريجي خلال الفترة من 2010 إلى 2015 كأدنى نسبة بلغت خلال تلك الفترة بقيمة 1,2% ويرجع السبب في ذلك إلى إرجاع القروض بالإضافة إلى ارتفاع حجم الإيرادات من النفط وتحويل الديون إلى استثمارات مشتركة مع بعض الدول الأوروبية وتدني مستوى خدمة الدين الخارجي خارج تسديدات مسبقة من صادرات السلع والخدمات، ثم في عام 2016 وارتفعت نسبة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,4% ويرجع ذلك بسبب تراجع حجم إيرادات النفط ولجوء الحكومة إلى الاستدانة الخارجية، ثم عاودت إلى حالة الانخفاض الطفيف بنسبة 2,3% في عام 2018 و2019.

أما بالنسبة لخدمة الدين الخارجي العام إلى صادرات السلع والخدمات فنلاحظ أنها بلغت في عام 2008 نسبة 1,8% وبعدها شهدت ارتفاع طفيف بلغت نسبته 2,1% في عام 2009 كأعلى نسبة ارتفاع لها، بعدها شاهدت الجزائر انخفاض مستمر من عام 2010 إلى 2014 بلغت النسبة 0,8% ووصلت كأدنى انخفاض لها سنة 2013 بنسبة 0,7%، ثم عاودت للارتفاع سنة 2015 بنسبة 1,2%، ثم يعاود في الانخفاض خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 إلى 2019 ليصل إلى نسبة 0,7%.

الفصل الثالث:.....دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

المطلب الثاني: دراسة قياسية لعلاقة القروض الدولية والنتائج المحلي الخام في الجزائر

نتيجة لتطور علم الاقتصاد ظهرت نظريات عديدة تحاول تفسير الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ بأثر التغير في بعض المتغيرات على بعضها الآخر في شكل نموذج قياسي يصمم ضمن إطار نظري وافتراسات معينة، ويخضع هذا النموذج القياسي للاختبار الإحصائي، ويستخدم لأغراض التفسير والتنبؤ.

وفي إطار دراستنا هذه، ومن أجل معرفة أثر القروض الخارجية، وخدمة الدين الخارجي (المتغير المستقل) على الناتج المحلي الاجمالي (المتغير التابع)، تم تحديد النموذج القياسي المناسب، وطريقة معالجته الإحصائية المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى لتقدير معالم النموذج المفترض. ولإجراء العمليات الحسابية المطلوبة، تمت الاستعانة بالبرنامج الإحصائي "EViews 10"، وتم بناء النموذج القياسي من خلال تحديد عدد المتغيرات الداخلة في النموذج اعتماداً على معطيات الجدول التالي:

جدول رقم 07: تطور القروض الخارجية وخدمة الديون والنتائج المحلي الاجمالي الوحدة: 10⁶ دولار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	القروض الخارجية	خدمة القروض الخارجية
2007	133097	16191	1331
2008	169765	5586	1218
2009	136081	5687	1000
2010	161115	5536	667
2011	197641	4410	615
2012	202665	3694	844
2013	205007	3396	520
2014	209463	3735	269
2015	162502	3020	695
2016	159009	3849	330
2017	165449	3989	206
2018	168096	4042	274
2019	171121	3832	259

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا على معطيات المطلب السابق.

إن النموذج القياسي المقترح كان في الصيغة التالية:

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 CE_t$$

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_2 SCE_t$$

حيث:

CE_t القروض الخارجية في السنة t ،

SCE_t خدمة الدين الخارجي في السنة t ،

PIB_t الناتج المحلي الخام في السنة t ،

β_0 ثابت النموذج،

β_1 معامل انحدار المتغير المستقل الأول في النموذج على المتغير التابع،

β_2 معامل انحدار المتغير المستقل الثاني في النموذج على المتغير التابع.

باستخدام بيانات الجدول السابق تم تقدير معالم النموذج القياسي المفترض، وذلك باستخدام البرنامج "EViews"، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 08: معالم النموذج الاحصائي المقدر

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 07/02/21 Time: 17:37
Sample: 2008 2019
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	227862.8	30280.39	7.525094	0.0000
CE	-12.33732	7.014207	-1.758904	0.1091
R-squared	0.236277	Mean dependent var		175659.5
Adjusted R-squared	0.159904	S.D. dependent var		22686.80
S.E. of regression	20793.98	Akaike info criterion		22.87373
Sum squared resid	4.32E+09	Schwarz criterion		22.95454
Log likelihood	-135.2424	Hannan-Quinn criter.		22.84380
F-statistic	3.093744	Durbin-Watson stat		1.255149
Prob(F-statistic)	0.109097			

المصدر: مخرجات "EViews"

أولاً: شرح معالم الجدول رقم 08: من بين مخرجات البرنامج الاحصائي المبينة في هذا الجدول، والتي سيتم استخدامها لتحديد النموذج المقدر ومنه اختبار فرضية صحة هذا النموذج وبالتالي اختبار فرضية بحثنا مايلي:

- المعامل C هو الثابت β_0 أي قيمة المتغير التابع لما ينعلم المتغير المستقل،
- المعامل CE هو الثابت β_1 أي معامل انحدار النموذج الأول،
- المعامل SCE هو الثابت β_2 أي معامل انحدار النموذج الثاني،
- الإحصائية t-Statistic وهي عبارة عن حاصل قسمة قيمة Coefficient على قيمة Std. Error وتستخدم في اختبار ستودنت لإثبات فرضية وجود علاقة بين المتغيرين،
- الإحصائية Prob تستخدم في اختبار ستودنت حيث تقارن مع مستوى المعنوية 5%،
- معامل التحديد R-squared يستخدم لقياس جودة النموذج،
- الإحصائية Durbin-Watson stat تستخدم للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في متغيرات النموذج

اعتماداً على نتائج الجدول رقم (..... أعلاه يمكننا صياغة النموذج التالي:

$$PIB = 227862.809841 - 12.3373191685 * CE$$

ثانيا: تحليل معادلة الانحدار (اختبار النموذج المقدر وتفسيره):

1- اختبار معنوية أو دلالة النموذج المقدر: بوضع الفرضية H_0 ، التي تنص على عدم وجود علاقة بين القروض الخارجية CE وخدمة الدين الخارجي SCE وتأثيرها على الناتج المحلي الخام PIB، فتكون الفرضية H_1 عكس H_0 ويكون شكل الاختبار:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

وباستخدام إختبار ستيوذنت، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن الاحتمال Prob كانت قيمته أكبر من 0.05 (Prob= 0.100 ≥ 0.05) ومنه نقبل الفرضية الأولى ونرفض الثانية، أي أن النموذج لا يفسر وجود علاقة بين القروض الخارجية والناتج المحلي الاجمالي.

2- اختبار فرضية عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء: اختبار دربين واتسون (D.W): يقيس هذا الاختبار وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج القياسي. حيث تتم مقارنة قيمة D.W مع القيمة الجدولية كمايلي:

$$\checkmark \text{ إذا كانت: } d_l \leq DW \leq 4 - d_l \text{ أو } DW \leq d_l \text{ ومنه نرفض } H_0$$

$$\checkmark \text{ إذا كانت: } d_u \leq DW \leq 4 - d_u \text{ ومنه نقبل } H_0$$

✓ إذا كانت: $4 - d_u \leq DW \leq 4 - d_l$ أو $d_l \leq DW \leq d_u$ تكون نتيجة الإختبار غير محددة، ومن ثم يجب إضافة بيانات أكثر.

وفي نموذجنا هذا واعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-13)، نلاحظ أن إحصائية D.W حسنة (D.W= 1,26) لقرها من 2، ومنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء في متغيرات النموذج.

3- معامل التحديد: من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة معامل التحديد تساوي 0,24 أي أنه هناك ارتباط ضعيف بين الناتج المحلي الاجمالي والديون الخارجية، و24% فقط من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي تفسرها التغيرات التي تحدث في الديون الخارجية.

ثالثا: التفسير الاقتصادي للنموذج:

اعتمادا على معادلة الانحدار السابقة نلاحظ أن معامل الانحدار الأول يساوي - 12,34 أي أنه هناك علاقة عكسية بين القروض الخارجية والناتج المحلي الخام، فزيادة القروض الخارجية بوحدة واحدة يؤدي إلى نقصان الناتج المحلي الخام ب 12,34 وحدة. كما أن ثابت النموذج يقدر ب 227862.80 أي إذا كانت قيمة القروض الخارجية معدومة (تساوي 0) فالناتج المحلي الخام يقدر بهذه القيمة.

في حين إذا تأملنا العلاقة بين خدمة الديون الخارجية والنتائج المحلي الخام نجد الجدول التالي:

جدول رقم 09: معالم النموذج الاحصائي المقدر

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 07/02/21 Time: 17:34
Sample: 2008 2019
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	183385.7	14096.80	13.00903	0.0000
SCE	-13.44269	21.54286	-0.623997	0.5466
R-squared	0.037478	Mean dependent var		175659.5
Adjusted R-squared	-0.058774	S.D. dependent var		22686.80
S.E. of regression	23343.98	Akaike info criterion		23.10508
Sum squared resid	5.45E+09	Schwarz criterion		23.18590
Log likelihood	-136.6305	Hannan-Quinn criter.		23.07516
F-statistic	0.389373	Durbin-Watson stat		0.905042
Prob(F-statistic)	0.546600			

المصدر: مخرجات "EViews"

بنفس الطريقة السابقة نختبر النموذج الثاني فنجد أن النتائج متقاربة، ومعادلة الانحدار بين المتغيرين كما يلي:

$$PIB = 183385.686399 - 13.4426905586 * SCE$$

بالاعتماد على معادلة الانحدار هذه نلاحظ أن معامل الانحدار الأول يساوي - 13,44 أي أنه هناك علاقة عكسية بين خدمة القروض الخارجية والنتائج المحلي الخام، فزيادة خدمة الدين الخارجي بوحدة واحدة يؤدي إلى نقصان الناتج المحلي الخام ب 13,44 وحدة. كما أن ثابت النموذج يقدر بـ 183385.69 أي إذا كانت قيمة القروض الخارجية معدومة (تساوي 0) فالنتائج المحلي الخام يقدر بهذه القيمة.

فمن خلال دراستنا للعلاقة بين الناتج المحلي الخام والقروض الخارجية وخدمة الدين المتعلقة بها خلال الفترة 2008-2019، توصلنا إلى أنه هناك علاقة عكسية سالبة بين القروض الخارجية التي استقادت منها الجزائر وتطور الناتج المحلي الخام، كما أن التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الخام لا تفسرها القروض الخارجية حيث لا تؤثر إلا بنسبة 24 % . وهذا يدل على أن القروض الخارجية لا تستعمل في خلق المشاريع التنموية الإنتاجية التي تزيد من الناتج المحلي الخام، بل تستعمل في الاستهلاك الغير المنتج للقيمة المضافة، وتحمل نتيجتها الدولة فوائد وخدمات الدين الخارجي التي تحد بدورها من تطور الناتج المحلي الخام، فهي أعباء إضافية تتحملها الدولة ولا تزيد من قيمة الإنتاج المحلي.

كما تبين من الدراسة أن الناتج المحلي الخام في زيادة، حتى في الفترة التي تنقص فيها الديون الخارجية، حيث يقدر ثابت النموذج بـ 227862.80 في المعادلة الأولى و بـ 183385.69 في المعادلة الثانية وهذا يعني أنه هناك تمويل آخر غير القروض الخارجية يساهم في رفع الناتج المحلي الخام ويتمثل في

الفصل الثالث:.....دور القروض الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

مساهمة الدولة ومختلف القطاعات الاقتصادية من خلال مصادر التمويل المحلية والخاصة (بالدرجة الأولى العائدات النفطية) في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والرفع من الناتج المحلي الخام. بالنظر إلى هذه النتائج التي تؤكد على عدم وجود علاقة متينة بين القروض الخارجية وخدمات الديون المتعلقة بها والناتج المحلي الخام، بل العكس هناك تأثير سلبي، بات من الضروري على الحكومة الحد من اللجوء إلى هذا المصدر التمويلي وتحمل الأعباء الناتجة عنه، بالإضافة إلى العديد من السلبيات التي تنجر عنه وفي مقدمتها التبعية للخارج والحد من استقلالية الدولة.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم لمحة عن الخطوات التي مرت بها مختلف الدول العربية والجزائر خاصة في اللجوء إلى الاقتراض الدولي، حيث اعتمدت دول كثيرة في إطار تحقيق مسيرتها التنموية على القروض الدولية من أجل البحث عن الحلول وانتهاج أساليب تساهم في تعزيز القاعدة السياسية بمنهج سياسة اقتصادية توحى بانتهاء علاقات التبعية مع الخارج. إلا أن العبء الذي يقع على عاتق الدول العربية كانت نتيجة سياساتها الاقتصادية المحلية التي أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في خلق دواعي الاعتماد على الاستدانة الخارجية.

تعود أسباب الاقتراض الدولي في الجزائر إلى نموذج التنمية في السبعينيات وتكاثف التضخم في الثمانينات والعجز المزمن في ميزان المدفوعات وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، فكان لها نفس الآثار العامة على الجزائر، ولأن هذه الأخيرة لم تكن بمنأى عن القروض الدولية، باعتبار الطابع الريعي لاقتصادها الوطني، فقد لجأت هي الأخرى إلى القروض الدولية وذلك من أجل القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية والنهوض بالاقتصاد الوطني من جديد والتحول من اقتصاد مديونية إلى اقتصاد إنتاجي.

الختمة

من خلال دراستنا لموضوع لقروض الدولية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، رأينا أن القروض الدولية من أهم مصادر التمويل الخارجية، وكان لها دور كبير في دعم عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية، ولكن لم يتم توجيه تلك القروض نحو القطاعات الإنتاجية التي تدعم الاقتصاد، في الوقت الذي كان يجب فيه تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية، أي العمل على الحد من علاقات التبعية الخارجية، والاعتماد على الذات قدر المستطاع.

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي واجهت أزمة مديونية مما كان لها عدة آثار اقتصادية، اجتماعية وسياسية، لكن بفضل الحلول التي طرحتها والمتغيرات العالمية التي كانت لصالحا وخاصة ارتفاع أسعار النفط في أولها تخلصت الجزائر من عبء الديون الخارجية وأصبحت تسعى لتحقيق مستوى اقتصادي عالي من خلال استراتيجيات جديدة تساعدها في تخطي ما تخفيه الاقتصاديات العالمية والمتغيرات الدولية.

وبناء على دراستنا للقروض الدولية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من خلال الفصول الثلاثة السابقة والتي عرفنا فيها أن إشكالية القروض الدولية من القضايا التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية. قمنا بالدراسة والتحليل لجميع الإجراءات الدولية المختلفة لمعالجة عجز الدول في توفير السيولة اللازمة مع الاعتماد على بعض مؤشرات المديونية والآثار المحتملة من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، وبعض استخدامات هذه القروض في عملية التنمية وتم طرح بدائل لعملية الاقتراض الخارجي. و عليه يمكننا من خلال الدراسة معرفة كيف يمكن للقروض الدولية أن تكون أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف الدول العربية؟ ومنها الجزائر؟ لنؤكد صحة أو عدم صحة الفرضيات المعتمدة ضمن دراستنا وصلنا إلى أن التسيير الجيد والفعال للقروض الدولية وسيلة لتخطي العقبات وسد النقص الموجود في اقتصاديات الدول، كما يمكن أن تقوم القروض بدور هام في تسريع عملية النمو الاقتصادي وزيادة في إنتاجية مشاريع التنمية وتوفير فرص توظيف وتحسين جودة الإنتاج و تساهم أيضا في دفع عجلة التنمية للبلد المدين والتأثير على مؤشرات الاقتصادية الكلية.

بالعودة إلى ما تطرقنا إليه سابقا يمكننا استنباط أهم النتائج والمقترحات خلال بحثنا هذا:

أولاً: النتائج البحث:

- تعتبر التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها وهي فكرة ولدت ما بين الحربين العالميتين واتسعت الآن، وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من طرف لآخر ومن بلد لآخر.
- إن تحقيق عمليات التنمية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها وتدفع الدولة إلى التمويل الخارجي وبهذا فإن التنمية تتطلب مصدرين أحدهما داخلي والآخر خارجي، ولكل

المصدرين عوائق يجب على الدول إتباع إجراءات لإنعاش هذه المصادر وتعزيزها لتحقيق درجات أعلى وأفضل للتنمية هذه الدول.

- يعتبر الاقتراض الخارجي من أدوات التنمية الفعالة في ضوء مساهمته في تجسير الفجوة بين الإدخارات المحلية والاستثمار وما بين الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات. وتلجأ الدول في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية للاقتراض الخارجي لزيادة معدل نموها الاقتصادي، ولكن في المقابل، فإن هناك تكلفة مرتبطة بالاقتراض الخارجي تتمثل في أعباء خدمته. ومن هنا تتبع أهمية سياسة وإدارة الدين الخارجي الهادفة إلى تعظيم منافع الاقتراض الخارجي مقارنة بأعبائه. وحتى تحقيق السياسة أهدافها أن تكون منسجمة مع بقية السياسات الاقتصادية الأخرى.
- إن تزايد حجم لقروض الدولية في الدول يرجع إلى عدم وجود معايير واضحة للاقتراض الخارجي كما أشرنا إلى أن بعض الدول العربية أفرطت في الاستدانة الخارجية بحيث أصبحت عاجزة عن سداد فوائدها وأقساط ديونها الخارجية من بينها الجزائر.
- لجأت الجزائر إلى القروض الدولية واعتبرتها كمصدر هام لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وبشكل خاص في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية باعتبارها تساهم في زيادة النمو الاقتصادي.
- ولقد شهدت الجزائر في فترة الماضي تزايد كبير من حجم مديونيتها الخارجية وهذا ما جعلها غير قادرة على التحكم فيها، وذلك راجع إلى قيامها ببرامج ضخمة فاقت إمكانية التمويل المحلية.
- لتفادي أخطاء الماضي لا بد من وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي، وذلك من خلال وضع مبادئ ومؤشرات واضحة تتعلق بأسس القروض الدولية، وذلك على النحو الذي يكفل التخفيف من عبء المديونية الخارجية وبموجب زيادة فعاليتها في التنمية الاقتصادية.

التوصيات والاقتراحات:

بعد تحديد أبرز النتائج المستخلصة من هذه الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات:

- انتهاج سياسة واضحة في التعامل مع الجهات المقرضة، وتوجيه القروض نحو المشاريع التنموية المختارة و وضع أسس ومعايير في اختيار تلك المشاريع والمناطق التي تخدمها.
- ترشيد الاقتراض الخارجي، فقد حلت القروض مؤخرا مكان المنح في تمويل النشاط الاقتصادي ولإزال الباب مفتوح أمام توقيع اتفاقيات القروض.
- يجب على الدول العربية زيادة مدخراتها المحلية، فالتنمية الاقتصادية تعتمد بشكل أساسي على تنمية مدخراتها الوطنية، وقد اهتمت الدول العربية عن طريق القروض الدولية في دعم

كافة القطاعات، ولكن المطلوب دعم القطاعات الإنتاجية كي تكون قادرة على الاستمرار عند انقطاع تدفق الأموال الخارجية.

- الاستناد إلى الاعتبارات والمعايير الاقتصادية في اختيار المشاريع الممولة بقروض دولية، فاستخدام القروض الدولية لا بد وأن يركز على اعتبارات ومعايير الجدوى الاقتصادية ومقابلتها بالاستحقاقات المحددة زمنيا وقيمة والتركيز على تمويل المشاريع التي يمكن أن تدر دخلا بالعملة الصعبة على البلد. وذلك خشية الوقوع في مأزق المديونية مستقبلا دون القدرة على سداد القرض وما يترتب عليه من فوائد. ومن ثم اللجوء إلى الجدولة التي تزيد من العبء على الأجيال القادمة.
- وضع ساسة واضحة الدين العام تحدد حجم الاقتراض المسموح به وشروطه وآلياته وتوحيد قنواته.
- إن لجوء الجزائر إلى الاقتراض الخارجي ليس بالضرورة سلبيا أو ايجابيا إنما يتوقف ذلك على كيفية تخصيص الموارد المالية المتأتية عن هذا الاقتراض والنتائج المترتبة عنه.

قائمة المراجع

❖ كتب:

1. إبراهيم العسوي، التنمية في علم المتغير، دار الشروق، مصر، الطبعة الثالثة، السنة 2003.
2. إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، مجد المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2006.
3. أحمد محمد إسماعيل برج، التنمية الاقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013-2014.
4. إسماعيل سراج الدين وآخرون، أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2009.
5. بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطور الاقتصادي، دار الراية للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
6. حامد الريفي، اقتصاديات البيئة (مشكلات البيئة، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، بدون طبعة، سنة 2015.
7. حمدي زهران، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس،
8. رشاد احمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا النشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011.
9. سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح الهياكل المالية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، القاهرة، 1997.
10. صالح خليل أبو أصبع، الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، دار البركة، الأردن، الطبعة الأولى .
11. صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
12. طارق علي جماز، التنمية الاقتصادية والبشرية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010.
13. الطبيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى، 2008.
14. عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
15. عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
16. عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.

17. عبيد علي احمد حجازي، مصادر التمويل، دار النهضة العربية، جامعة حلوان، 2001.
18. عرفان تقي الدين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، عمان .
19. عزيز بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية (الأسباب والحلول)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
20. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس للنشر، الطبعة الأولى، 2010.
21. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
22. عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، قطر، 2003.
23. فؤاد محمد الشريف بن غضبان، الاقتصاد الحضري، دار اليازوري العلمية، الطبعة، عمان، 2015.
24. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، دار الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمان،
25. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، عالم الكتاب الحديث للنشر، الطبعة الأولى، عمان -الأردن، 2006.
26. كامل علاوي الفتلاوي، عاطف لافي مرزوق، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان .
27. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن - عمان .
28. المرسي السيد حجري هادي، الاقتصاد العام الموازنة العامة - الإيرادات العامة، القروض، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
29. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008.
30. محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
31. ميثم عجام، التمويل الدولي، دار زمران للنشر، الأردن، 2000.
32. وليد الجيوشي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان للنشر، الطبعة الأولى، 2009.

❖ الرسائل والأطروحات:

1. خديجة بوخنة، زينب موسلي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي للعلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2019، 2020.

2. سيد احمد كبداني، أثر النمو على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013.
 3. عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2006.
 4. فريدة عزازي، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات)، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.
 5. فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الجزائر، 2005-2006.
 6. مشير الوردى، المديونية الخارجية وأثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دراسة قياسية لحالة الجزائر (الفترة 1970-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، أكتوبر 2006.
 7. ميساء وليد أحمد عبادي، القروض الأجنبية و دورها في التنمية الاقتصادية المحلية، قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2001 .
- ❖ المجالات:
1. بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 30، المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي، الكويت، 2004.
 2. جميل الطاهر، أزمة الديون الخارجية وآثارها على اقتصاديات العربية (دراسة تحليلية)، مجلة علمية سنوية، جامعة الكويت، العدد 3، 1990.
 3. حياة عثمانى، روضة جديدي، أثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس (1990-2017)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي الجزائر، مجلد 5، العدد 2، جوان 2020.
 4. عبد القادر شاعة، المديونية الخارجية لدول النامية بين إعادة الجدولة والدفع المسبق مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد الرابع، أكتوبر 2010.
 5. عمر محي الدين الجباري، التمويل الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2009.

6. فاطمة الزهراء قشران وآخرون، أثر الجباية على التنمية الاقتصادية، دراسات عليا، المدرسة الوطنية لضرائب، منشورة سنة 2005.
7. ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بحوث اقتصادية عربية، عدد 46، السنة 16 ربيع 2009.
8. ياسين بوضياف، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر والرؤية المستقبلية، مجلة الدراسات في التنمية و المجتمع، المجلد 3، العدد 2.
9. يمينة كواحلة، تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية -18(1)، جامعة علي لونيبي، البلدية .

❖ التقارير:

1. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019/2000
2. صندوق النقد الدولي، إدارة الدين الخارجي، الوثيقة رقم INSTK/97-XIII/11/6، واشنطن.
3. تقرير بنك الجزائر